

# العنف الذّي يهاجر مع النّساء

دراسة نوعية استكشافية حول أشكال العنف المسلط  
على النساء والفتيات المهاجرات في تونس

إعداد : مارتا لوسيانو مورنو  
ترجمة : منى المطبيع





"العنف الذي يهاجر مع النساء" هي الدراسة الأولى من نوعها في تونس من حيث تناولها لموضوع العنف ضد النساء المهاجرات، تم إنجازها من قبل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة بالشراكة مع مكتب تونس لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ولعلّ عزم المرصد، حديث المنشي، على تناول هذا الموضوع دليلاً على شمولية المقاربة المعتمدة من طرف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لتسليط الضوء على كل أنواع العنف وأشكاله والمستهدفين منه ومن بينه العنف المskوت عنه، مناهضة منها لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات أيّاً كانت جنسيةهنّ عملاً بمبادئ حقوق الإنسان الكونيّة.

ترسم هذه الدراسة جانبها من واقع بعض النساء المهاجرات ومعيشهن اليومي وارتکزت في منهجيتها على شهادات حية وتمثلات شخصية تم سردها بطريقة موضوعية بالدراسة وعليه فإن الآراء والتصریحات الواردة بها هي صادرة عن بعض النساء المهاجرات في تونس وهي لا تلزم إلا أصحابها ولا تحمل مسؤوليتها للأطراف المشاركة في إنجاز هذه الدراسة أو الأطراف المتداخلة من مؤسسات حكومية وغير حكومية ومنظمات دولية ومجتمع مدني.



## كلمة شكر وتقدير من الكاتبة

أود أولاً أن أتقدم بجزيل الشكر للنساء اللائي شاركن في هذه الدراسة من خلال الكشف، في بعض الأحيان، عن تجارب مؤلمة جداً من حياتهن الخاصة، أشكراهن على الشجاعة، وعلى ما أبدينه من تفهم ومن رغبة في الحياة من خلال مشاركتهن لقصصهن وتجاربهن، والمساهمة بذلك في تقديم البحث العلمي في هذا المجال.

كما لم يكن بالإمكان إصدار هذه الدراسة دون إسهام الجمعيات والأفراد الذين قدموا يد المساعدة لإنجاز هذا العمل. وأخص بالشكر جمعية ATSR في مدينين وفريق عملها الذي مكّن من التواصل مع النساء المهاجرات. وأخص بالشكر رفيقة جميل لأهمية الإضافات التي قدمتها خلال انجاز العمل الميداني وتيسير المجموعات البوئية باللغة العربية. كما أتوجه بالشكر لجمعية ATL في مدينة صفاقس التي فتحت لنا أبواب مقرها لتنظيم المجموعة البوئية مع النساء المهاجرات المقيمات بالجهة. وأود أن أشكر علي وجه الخصوص علي بوسالمي وجمعية "موجودون" على مساعدتهم في تيسير الاتصال والتواصل بأفراد من ذوي الهويات الجندرية بمجتمع المهاجرة.

وأخيراً، وقبل كل شيء، أتوجه بالشكر لـ Thierry Kouekam و Agathe Kani و Anna الذين فتحوا لنا أبواب منازلهم وساهموا في اختيار المشاركات في الدراسة من بين المهاجرات في تونس.

وختاماً أود أيضاً أن أشكر إيناس مرزوق لمساهمتها في المراجعة اللغوية للنسخة الفرنسية من الدراسة.





لكلّ فرد الحقُّ في حرية التنقل وفي اختيار محلٍ إقامته داخل حدود الدول،  
والحقُّ في مغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه،  
والحقُّ في التماس ملجاً في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 كانون الأول / ديسمبر 1948



الإهانات والتوجس الذي يعبر عنه الأجوار تجاههن.

كما تكون النساء المهاجرات ضحايا العنف المؤسسي سواء كان ذلك صادرا عن السلطات العمومية أو عن العاملين في المستشفيات أو ممثلي المؤسسات، عند القيام بإجراءات إدارية. وتتواصل رحلة النساء مع العنف خلال مرحلة ما قبل العبور نحو أوروبا وتكديسهن في ظروف مهينة في أماكن معزولة وغير لائقية إلى جانب تعرضهن للعنف المادي والنفسي والجنسى، من ذلك الإغتصاب ومحاولات الاغتصاب واللمس الجنسي وإستغلال حالة الإستضعاف وضعهن غير النظامي.

ونادرًا ما تبادر المهاجرات القادمات من إفريقيا جنوب الصحراء أو من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالتلطم أو تقديم شكوى في حال تعرضهن لأنواع العنف المختلفة. وهي وضعية من شأنها أن يجعلهن في حالة إستضعاف أكبر وضحية للعنف المستمر. كما أن عدم إطلاعهن على مضامين القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة، يجعل من الصعب التفكير في تقديم شكوى عند تعرضهن للعنف.

وتواجه المهاجرات الأوروبيات، في غالب الأحيان، العنف الجنسي في الفضاءات العامة أو الخاصة وكذلك العنف المؤسسي الذي يمارسه ممثلو السلطات العمومية.

وتفيد الدراسة أن النساء المهاجرات قد نجحن في تطوير أساليب الحماية من العنف خاصة بهن، بالإعتماد على شبكات متنوعة (مجتمع الهجرة، الجمعيات، الشبكات الإجتماعية، المنظمات الدولية).

ومن الضروري أن نشير إلى أن تونس تمثل منطقة عبور بالنسبة للنساء المهاجرات بما في ذلك اللاتي حاولن الإستقرار فيها، ذلك أن دائرة العنف تدفعهن باستمرار إلى محاولة العبور نحو الضفة الشمالية من البحر المتوسط، ماراً وتكراراً، من أجل الإنبعاث من أنواع العنف المتعددة في البلد المضيف، وإن إستوجب ذلك دفع كافة مواردهن وربما حياتهن. ولا ترغب المهاجرات في العودة إلى بلد المنشأ الذي يبقى الحال الأخير بالنسبة لهن.

ويبرز العنف المسلط على النساء المهاجرات في تونس بأشكال متنوعة: مادي وجنسى، ونفسي ومعنوى وإقتصادي. ويرافق العنف النساء المهاجرات القادمات من الدول الأفريقية جنوب الصحراء منذ بداية رحلتهن إنطلاقاً من بلد المنشأ وكذلك عند كل المحاولات للإنطلاق بأوروبا عن طريق البحر. وتعاني المهاجرات من أنواع العنف المتعددة في موقع العمل، وعند البحث عن السكن، وخلال التنقلات في الشارع وفي الفضاءات العامة ولكن أيضاً داخل مجتمع الهجرة وفي العلاقة الزوجية. ويتساهم وضعهن غير النظامي في إستمرارية العنف، باعتبار أنه من الصعب عليهن استعمال الوسائل القانونية للدفاع عن أنفسهن خوفاً من الترحيل.



# الفهرس

## 01

### المقدمة

2	إستمرارية العنف: المقاربة النسوية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الهجرة
3	كيفية تناول مختلف مظاهر العنف في سياقات الهجرة
5	التجهيزات المنهجية للمسح الميداني
7	مدونة البحث
10	العنف القائم على النوع الاجتماعي
12	الاتجار بالبشر في تونس، حالة مؤثرة بامتياز
15	أعمال عنف أكثر صمتا ... من المسكوت عنها

## 18

### العبور: الفرار من أعمال العنف في بلد المنشأ

18	الهروب للنجاة
19	ليبيا أو قصة حريم على وجه الأرض

## 21

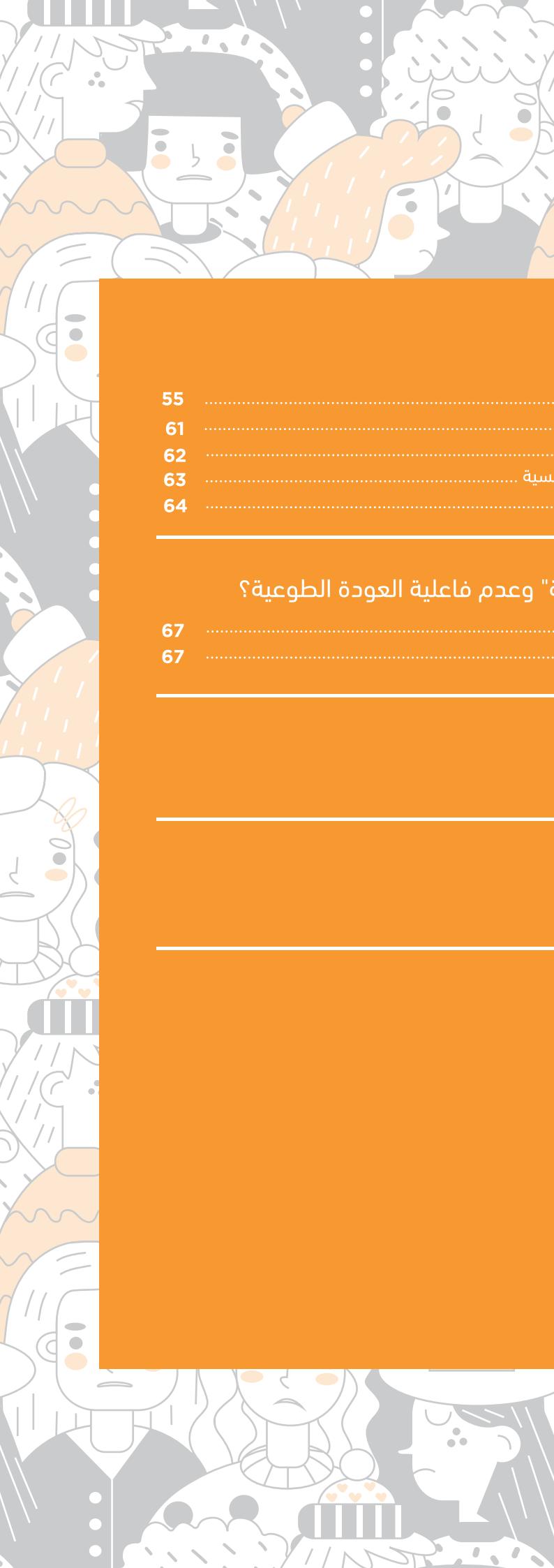
### الإقامة والاستقرار: اللجوء ... شبكات الاتجار بالبشر ... الاستغلال

21	نظام حماية طالبات اللجوء واللاجئات في تونس
23	المهاجرات بين سندان شبكات الاتجار بالبشر ومخاطر الاستغلال
23	شبكات الاتجار بالبشر ... تداخل وتشابك أشكال العنف
27	العمل غير النظامي للمهاجرات: نماذج جديدة للاستغلال
34	وسائل الحماية للنساء المهاجرات في مواجهة سوء المعاملة

## 36

### العيش في تونس كمهاجرة

36	العنف المؤسّسي
37	الشرطة
40	العنف في أماكن الرعاية: المستشفيات، المراكز الصحية والجمعيات
43	الادارات ومراكز التكوين
44	التمييز والعنف الصادر عن مواطني البلد المضيف
45	أماكن الاقامة: ظروف سكن سيئة وموائمة للعنف بأنواعه
48	الفضاء العام: مكان مميز للعنف
54	العنف الزوجي



55	بخصوص العلاقة الزوجية .....
61	العنف القائم على رهاب المثلية .....
62	العنف في مجتمع المهاجرين .....
63	العنف الجنسي والكراءة القائمة على المثلية الجنسية .....
64	الاحتياج والابتزاز .....

## 66 العودة إلى بوابة العبور: "الحرقة" وعدم فاعلية العودة الطوعية؟

67	الدفع بهن نحو المعبر .....
67	المobia: أرض محرّمة على النساء .....

## 71 الإستنتاجات

## 76 библиография

أشارت مراكز رعاية المهاجرين إلى تفاقم عدد حالات ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي من بين مجموع 220 إمرأة مهاجرة تم استقبالهن والإنتصات إليهن خلال سنة 2020. كما أفادت مختلف الجمعيات وجود أشكال عديدة من حالات العنف التي تستهدف النساء المهاجرات واللاجئات وطالبات اللجوء، بما في ذلك أشكال من العنف غير المتداولة لم يبلغ عنها أو إيلاؤها الأهمية الضرورية.

وإعتباراً لوضعهن غير النظامي وما يثيره ذلك لديهن من مخاوف الإبلاغ عنهن وترحيلهن، فإن النساء المهاجرات تجدن صعوبة في الإبلاغ عن حالات العنف أو النفاد إلى الخدمات التي توفرها مراكز الهجرة أو التوجه إلى الشرطة العدلية أو الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي أنشئت لمقاومة هذه الظاهرة. وتعود هذه الصعوبات، التي تجعلهن جبيسات دائرة الإستغلال والعنف، إلى الحاجز اللغوية وكذلك لعدم اطلاعهن على الحقوق التي يضمنها لهن القانون التونسي.

ويبقى من الضروري التعرف على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية المختلفة التي تميز النساء والفتيات المهاجرات، والتي من شأنها أن تلعب دوراً حاسماً في وضع الطرق المناسبة لرعاية النساء ضحايا الإعتداءات وإخراجهن من دائرة العنف.

ويسعى المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التعرف بصفة أفضل على مظاهر العنف المسلط على النساء والفتيات المهاجرات، وكذلك على الخصوصيات الثقافية والمجتمعية لهذه الفئة حتى يمكن ضبط محددات العنف المسلط عليهن وتمظهراته بما يساعد، بطريقة فعالة، في تمكينهن من الرعاية الضرورية.

وتهدف هذه الدراسة الاستكشافية إلى تحسين مجالات الرعاية الموجهة إلى المهاجرات بعيداً عن الفرضيات والقوالب النمطية وذلك بالإعتماد على مقاربة تمحور بالأساس حول الضحية وتركيز على مبدأ "عدم إلحادي الضرر".

كما تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال العنف المسلط على النساء والفتيات المهاجرات في تونس، من خلال ضبط محدداتها وحصر خصائصها التي يتوجبأخذها بعين الاعتبار عند رعاية ضحايا العنف.

# استمرارية العنف: المقاربة النسوية للعنف القائم على النوع الإجتماعي في سياق الهجرة

إن البحوث التي تناولت مسألة العنف القائم على النوع الإجتماعي في سياق الهجرة قد تركزت خلال العقددين الماضيين على تجارب مختلفة من الدول الأمريكية أو الإفريقية. ولفتت هذه الدراسات الانتباه إلى حالة الإستضعاف التي تكون عليها المرأة والفتاة المهاجرة، سواء كان ذلك خلال عملية التجنيد والنقل والتغيل أو عند عبور الحدود. وتري "غايتان كويستا"<sup>1</sup> أن الهجرة الدولية يطبعها بدرجة عميقة البناء الجندي وهو يؤثر مباشرة على مسارات المرأة بأن يجعل هجرتها أكثر يسراً أو أن يحدوها.

وتعتمد هذه الدراسة على المقاربة النسوية للعنف المسلط على النساء والفتيات المهاجرات من خلال تنزيلها في سياق عالمي. وممكن هذا الخيار من إبراز مدى تأثير التفاوت الإجتماعي، مباشرة، على إنتاج أشكال العنف القائم على النوع الإجتماعي وتحولاته عند مختلف محطات رحلة الهجرة للنساء والفتيات المهاجرات، بما يعني: مرحلة ما قبل المغادرة، ومسار رحلة الهجرة ومرحلة الاندماج في البلد المضيف<sup>2</sup>. ونشير في هذا السياق إلى أن النساء المهاجرات يمكن أن تعيش في تونس مختلف التجارب المتصلة بالمراحل الثلاث لمسار الهجرة الآنفة الذكر:

- مرحلة ما قبل المغادرة بالنسبة للنساء اللائي خططن إمكانية البقاء والاستقرار في تونس، ولكن بسبب الضغوط التي تواجهها يكون قرار مواصلة الرحلة والعبور إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط :

- النساء اللاتي يواصلن الرحلة وتكون تونس، في هذه الحالة، إحدى محطات مسار الهجرة؛

- النساء اللاتي حاولن الإستقرار في تونس والإقامة بها. ونظرا للأوضاع الهشة التي تطبع ظروف إقامة المهاجرات في تونس، فإننا اعتبرنا ذلك كأحد العوامل التي تدفع المرأة، دوريًا، إلى الهجرة.

وتعتمد هذه الدراسة على تنزيل أشكال العنف الذي تتعرض لها النساء في سياق تاريخيتها. كما سعت إلى البحث في العلاقات الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، والطبيقي والعرقي لتبرز "استمرارية العنف القائم على النوع الاجتماعي" في مسارات أغلب النساء المهاجرات. وتشير "إيزابيل أوكلير" إلى أنه بقدر تطور حركة الهجرة لدى النساء فهي، في ذات الوقت، تميز بأنظمة وهيكلية إجتماعية خصوصية توفر الظروف الملائمة التي تدفع نحو الهجرة أو تحددها.

إن عناصر التفاوت الاجتماعي التي تميز مسار الهجرة، تساهم كذلك في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وحتى نتبين مختلف مظاهر التبعية والعنف المستوطن بها، فإنه من المهم التوقف عند مظاهر التمييز وعدم المساواة والقوالب النمطية والجنسانية التي غالباً ما تدفع نحو التطبيع مع العنف وإخضاع المرأة سواءً في مجتمعها الأصل أو خلال مرحلة عبور الحدود أو لدى وصولها إلى الدولة المضيفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Gaytan Cuesta, Andrea, *Mujeres cruzando fronteras, la Feminización de las Migraciones y la Incorporación*

<sup>2</sup> Isabelle Auclair, *Le continuum des violences genrées dans les trajectoires migratoires des Colombiennes en situation de refuge en Équateur*, thèse de l'Université du Laval, 2016.

<sup>3</sup> Auclair, Isabelle, *Le continuum des violences genrées dans les trajectoires migratoires des Colombiennes en situation de refuge en Équateur*, thèse de l'Université du Laval, 2016.

وتعتمد الدراسة على "مفهوم إستمراية العنف" الذي اقترحته الناشطة النسوية "ليز كلي"<sup>٤</sup>، في الثمانينات، من أجل تسلیط الضوء على مختلف مظاهر العنف المسلط على المرأة ضمن نظام الهجرة أين تبرز النزعة الأبوية المغايرة المستمدّة من السياقات والأنظمة الاجتماعية التي من شأنها أن تفضي إلى تفاقم مظاهر العنف<sup>٥</sup>.

هذا التوجه يتيح لنا امكانية فهم أفضل للأبعاد المتعددة للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية أو "أشكال أخرى من العنف التي وإن كانت لا تعتمد الفوارق بين الجنسين ولكن تخص بمؤثرات ذات بعد جندي مختلف وهو ما يجعلها، غالباً، أكثر تأثيراً على النساء مقارنة بالرجال"<sup>٦</sup> أو أن تكون ظواهر للعنف في علاقة بالأصول العرقية أو الفئة العمرية.

وتتشابك أشكال العنف فيما بينها وتختلط مع مظاهر العنف الهيكلي والشامل طوال رحلة النساء المهاجرات ويكون ذلك في علاقة بالهيمنة الإقتصادية والإجتماعية. و يُمارس العنف المسلط على المهاجرات في المجال الخاص (داخل الأسرة، بين الزوجين) أو في المجال العام (موقع العمل، المدرسة، الأماكن العامة). ويتمثل في أشكال متعددة منها العنف اللّفظي أو المعنوي أو المادي أو الجنسي وما يحيط إلى ذلك من تعبيرات تمثل في الألفاظ والسلوكيات والأفعال والإيماءات. كما يمكن أن تأخذ شكل العنف المؤسسي أو العلاقات الشخصية.<sup>٧</sup>

من خلال هذه الدراسة، سنحاول تبع التّمثّلات الجندرية المتّبعة للعنف من خلال شهادات وقصص النساء والفتيات بما يمكن، بالتوازي، من تناول الأنّظمة التي تمارس من خلالها هيمنة وكذلك الهيكل التي تبرز التفاوت الذي يولّد أشكالاً متعددة من العنف. وسنطرح للنقاش أيضاً مدى إسهام هذه الأنّظمة والهيكل في تفاقم العنف المادي والمباشر.

وتمكن المقاربة، التي قمنا باعتمادها، من رصد التفاعلات القائمة ما بين النوع الاجتماعي والانتماء الطبي والانتماء العرقي والاثني<sup>٨</sup> وكذلك التوجه الجندي والأصل القومي أو الهوية الجندرية أو الفئة العمرية. وهي مؤشرات تتضاف إلى حالة الاستضعاف فتساهم في إعادة إنتاج العنف وتفاقم مظاهره. إن هذه النّظرة التّقاطعية من شأنها أن تبرز تشابك أنظمة هيمنة مختلفة، التي تتدخل في قصص الحياة لعدد من النساء والفتيات.

## كيفية تناول مختلف مظاهر العنف في سياقات الهجرة

إن الأخذ بعين الاعتبار للسياقات التي يتّنـزل فيها مفهوم "إستمراية العنف"، يستوجب كذلك التعريف، بصفة واضحة، بمختلف أشكال العنف وأنّظمة هيمنة وعدم المساواة التي تؤدي إلى تفاقم حالة الاستضعفـاف لدى النساء والفتيات المهاجرات.

ويمكن تصنيف أشكال العنف التي ستتناولها الدراسة على النحو التالي:

**- العنف الجنسي:** ويتمثل في محاولات الإغتصاب، والإغتصاب الفعلي بما في ذلك الإغتصاب الزوجي وإغتصاب القاصرين، وخدش الحياء، و التحرش الجنسي في فضاء عمومي، و الإنتهاك الجنسي بالتعري، إلخ.

<sup>4</sup> Kelly, Liz, The Continuum of Sexual Violence, Women, Violence and Social Control, 1987 pp 46-60.

<sup>5</sup> Menjibar, Cecilia, Educational Hopes, Documented Dreams: Guatemalan and Salvadoran Immigrants' Legality and Educational Prospects, The ANNALS of the American Academy of Political and Social ScienceV. 620:1 pp.177-193

<sup>6</sup> Isabelle Auclair, Le continuum des violences genrées dans les trajectoires migratoires des Colombiennes en situation de refuge en Équateur, thèse de l'Université du Laval, 2016, p.27.

<sup>7</sup> JaspardMaryse, et al., Les violences envers les femmes en France. Une enquête nationale. Paris, 2003, p. 11

<sup>8</sup> La notion de race est un instrument de domination imposé comme critère « fondamental de classification universelle de la population mondiale » (Quijano, 2013 : 67), qui permet de classer les populations selon leur appartenance à un groupe ethnique ou à un groupe racisé et constitue la base du racisme.

- **العنف المادي**, ويهم جميع جوانب حياة المرأة، بدءاً من الحياة الزوجية أو النشاط المهني أو الوسط الإستشفائي أو الطريق العام إلى جانب العنف الذي يمارس في مراكز الديواد أو في الأماكن التي يقع فيها الإعداد للهجرة غير النظامية (الحاويات). ويكون الاعتداء لا فقط بالتعرض للضرب ولكن أيضاً في شكل تهديدات للسلامة الجسدية للنساء والتعذيب بالحرق أو العرض.

- **العنف النفسي والمعنوي**, وهي من أشكال العنف الأكثر تداولاً وتمثل في إستغلال العناصر المميزة للمرأة المهاجرة من ذلك الهوية الثقافية (الأصول، الدين، العرق، الخ) وكذلك الوضع الذي يميز الشخص (السن، الجنس، المستوى التعليمي، الفقر، الطبقة الاجتماعية، الخ) إلى جانب الأفكار والأفعال والأنشطة التي يقوم بها الشخص أو مجموعة من الأشخاص. ويمكن لأشكال العنف أن تكون هيكلية صادرة عن المؤسسات من خلال تبني القوانين والتشريعات التي ينشأ عنها التمييز أو الإقصاء. كما يمكن للأعمال العنف أن تكون ذات بعد إجتماعي مرتبطة بنظرة المجتمع لمجموعة معينة من الأشخاص أو في ارتباط بالعلاقات الشخصية للضحايا (علاقة الزوجية، الصداقة، الأجياد، الخ).

وتشمل أعمال العنف طيفاً واسعاً من الأوضاع من ذلك عدم العناية بالصدمات الناتجة عن الوصم باعتباره مهاجراً أو الإستغلال أو المواقف العنصرية أو المضايقة في الطريق العام بغرض الإيذاء أو الإهانة أو العزل. كما أدرجنا ضمن أشكال العنف ما تعانيه المرأة في إطار العلاقة الزوجية من ذلك الإهانة والإذلال والرقابة والإهمال والضغوط وسوء المعاملة والتهديدات، الخ.

- **العنف الاقتصادي**, لقد إخترنا مجموعة واسعة من حالات الإستغلال الاقتصادي التي يمكن أن تحدث في إطار العلاقة الزوجية (من ذلك إستحواذ الرجال على مداخل المرأة والإستفادة منها وإستغلال النساء دون منحهن جزءاً من المرابيح وكذلك التحيل عليهن، الخ).

أما بخصوص أشكال العنف التي تمارس في موقع العمل فهي تمثل بالخصوص في عدم منح الراتب، وإنعدام التناسب ما بين العمل المنجز والأجراة إلى جانب مختلف أشكال العبودية الناجمة عن الإستغلال الاقتصادي من قبل أصحاب العمل أو "ال وسيط"، من ذلك الإحتيال، ومصادرة الأموال، الخ. كما تتم ممارسة أشكال العنف في مناطق العبور، خاصة في حالات الهجرة غير النظامية، عند إجتياز الدود أو عند عبور البحر المتوسط أين تم مصادرة أموال النساء أو سرتها أو التحيل عليهن.

- **العنف المؤسسي**, لقد تركز اهتمامنا في هذا الصدد على أعمال العنف التي تمارسها السلطات والمؤسسات في البلد المضيف، من ذلك بالخصوص العنف البوليسي (عنف الشرطة)، والفساد، ورفض منح بطاقة الإقامة، وافتراك وثائق الهوية، وأعمال العنف المسلط على اللاجئين داخل مراكز إيواء اللاجئين، ومصادرة الأموال والأمتعة الخاصة من قبل المصالح الديوانية، وتجريم مجموعة الأشخاص ذات الميول الجنسية. ونذكر في هذا المجال عمليات الإيقاف والطرد والسجن، ورفض تسجيل الشكوى، وغياب المترجمين في مراكز الإيقاف، الخ. ومن الضروري أيضاً ألا نغض الطرف عن العنف الذي تواجهه النساء في مراكز الرعاية الصحية، من قبل الطاقم الطبي بصفة عامة وخاصة منها في أقسام الولادة والصحة الإنجابية.

- **العنف الهيكلي**, وهو مفهوم طوره "يوهان غالتونغ"<sup>9</sup> في إشارة إلى الضغوط التي تمارسها الهياكل السياسية أو الاجتماعية على الأفراد بما يمنعهم من التطور.

وتصدر أشكال العنف عن مؤسسات الدولة أو بفعل الاتفاقيات الدولية أو الممارسات الاجتماعية التي تمنع الأشخاص من الإستجابة لاحتياجاتهم الحيوية. كما تبرز ممارسات العنف من خلال السلوكيات العنصرية، ورهاب

<sup>9</sup> Galtung, Johan « Cultural violence », Journal of Peace Research, vol. 27, n°3, 1990, p 291 - 305

المثلية الجنسية، والنبوغية، والجنسوية، والمغالاة في الإنتماء القومي (الشوفينية) وغيرها من السلوكات والمواقف. ويساهم العنف الهيكلي فعلياً في تفاقم أشكال العنف غير المتدولة وتضخيمها.

كما أنها تساهم في الرفع من نسق الهجرة بسبب أعمال العنف ذات البعد الاجتماعي التي "تبرز في المعاملات الاجتماعية اليومية والتفاعلية والتهديد بالاستغلال وكذلك من خلال ممارسات الظلم الذي يطبع المجتمع عموماً<sup>10</sup> ضمن مجتمعاتهم الأصلية".

وتتطور حركات الهجرة "نتيجة للبناء السياسي للدول التي كان للعنف السياسي ولأنماط الاستبداد مساهمة كبيرة في إضعاف قدرة الشعوب وحرمانها من العيش في أمان في مجتمعاتها الأصلية والتمنع بالعدالة فيها"<sup>11</sup>. وتمارس أعمال العنف الهيكلي في نقاط العبور وفي أماكن إقامة المهاجرات، وكذلك بفعل القوانين التضييقية عند استقبال المهاجرات وظروف عيشهن والممارسات العنصرية، إلخ.

ومن المهم، عند هذا الحد، أن تتناول حالة الاستضعفاف التي تعيشها المهاجرات. ويرى "خوري بوستامنتي" أن "المهاجرين يصبحون في حالة إستضعفاف من منظور حقوق الإنسان منذ اللحظة التي يغادرون فيها موطنهم الأصلي والشروع في الهجرة [...] وذلك باعتبار أن مفهوم حالة الاستضعفاف هو في إرتباط وثيق بالعلاقة الاجتماعية والسياسية مع أفراد المجتمع الذي يقيمون فيه والدولة الوطنية المعنية"<sup>12</sup>.

وغالباً ما تعيش المهاجرات حالات إستضعفاف مختلفة، تتشابك أسبابها مع خصوصيات النوع الاجتماعي والهوية وأو تمثلات النوع الاجتماعي والفئة العمرية والأصول الإثنية والعرقية والديانة والأمومة (الحمل والرضاعة أو كل ما يتعلق بالحرمان من حق الحضانة لأطفالهن).

## التوجهات المنهجية للمسح الميداني

بالإعتماد على المقاربة النسوية الشاملة لمظاهر العنف وحالة الاستضعفاف، فإن هذه الدراسة تستند إلى تحقيق كيفي شمل مجموعة من النساء المهاجرات من مختلف الجنسيات مقيمات في مدنين وصفاقس وتونس العاصمة. واعتمدت الدراسة منهجية مزدوجة حيث قمنا بجمع المعلومات من خلال المجموعات البؤرية وإثراء العمل البحثي من خلال انجاز مقابلات فردية مع مجموعة من النساء لم تتح لهن إمكانية المشاركة في المجموعات البؤرية، أو فضلن أن تكون المقابلة على إنفراد نظراً لطبيعة العنف الذي تعرضن له، من ذلك بالخصوص أشكال العنف الزوجي والجنسي.

إجمالاً، تمثل العمل الميداني في تنظيم ست مجموعات بؤرية، من بينها مجموعتين قامت بتيسيرها ممثلة عن الجمعية التونسية للصحة الإنجابية بمدنين وأخرى في صفاقس وإثنين في تونس تم تيسيرها من قبل شركاء، إلى جانب تنظيم مجموعة بؤرية خصوصية، قامت بتيسيرها جمعية "موجودين"، بجهة "الكرم" وجمعت عدداً من النساء

<sup>10</sup> Jacky Bouju et Mirjam DeBruijn, « Violences structurelles et violences systémiques. La violence ordinaire des rapports sociaux en Afrique », Bulletin de l'APAD [En ligne], 27-28 | 2008, mis en ligne le 20 juin 2008, consulté le 24 novembre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/apad/3673> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/apad.3673>

<sup>11</sup> Faret Laurent, « Migrations de la violence, violence en migration. Les vulnérabilités des populations centraméricaines en mobilité vers le Nord », Revue européenne des migrations internationales, 2020/1 (Vol. 36), p. 31-52.DOI:10.4000/remi.14393.URL: <https://www.cairn.info/revue-europeenne-des-migrations-internationales-2020-1-page-31.htm>

<sup>12</sup> Bustamante, Jorge A., Extreme Vulnerability of Migrants: The Cases of the United States and Mexico. Migraciones internacionales, 6(1), 2011, p. 98

المهاجرات من ذوات الميول الجنسية الجندرية.

وشاركت ما لا يقل عن خمسين امرأة في المجموعات البؤرية بالتوازي مع إجراء خمس مقابلات فردية مع خمس نساء شاركن من بينهن. كما تم جمع قصص حية لعشرة نساء، معظمهن أوروبيات، حول تجربتهن مع العنف.

## صعوبات البحث

اعتباراً لعدم ملائمة تقنية المجموعات البؤرية مع طبيعة موضوع البحث، ونظراً للصعوبة التي قد تجدها بعض النساء في الحديث أمام الآخرين عن تجاربهن وأن تكشف عن أشكال العنف الذي تعرضن له، قمنا بإدماج ضمن العمل الميداني عدداً من المقابلات الفردية بما يمكننا من جمع عدد من المعطيات النوعية حول أشكال العنف الذي تتعرض له النساء المهاجرات، دون أن يكون للمحاجرون أن يتدخل ما عدا لاستيضاح بعض التفاصيل. وتم إعتماد هذه التقنية عند محاورة بعض النساء اللاتي فضلن أن تكون المقابلات على إنفراد حتى يكون بإمكانهن سرد تفاصيل التجارب التي تمت إثارتها خلال المجموعات البؤرية أو عند تجميع قصص عنف النساء أوربيات تعملن بتونس أو حصلن على إقامة طويلة الأمد بها.

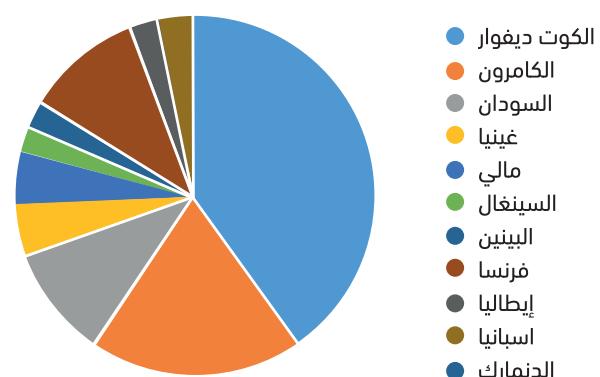
أما بخصوص معايير اختيار عينة النساء اللاتي تم التحاور معهن، فقد كان الهدف تجميع عينة من النساء الأكثر تمثيلاً لمجتمعات الهجرة المقيمة في تونس وخاصةً منهن المهاجرات الوافدات من دول إفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز على النساء الليبيات والنساء السوريات وكذلك الأوروبيات. غير أننا واجهنا صعوبات في اختيار المشاركات نظراً لضيق الوقت المخصص للدراسة حيث لم تتمكن من انجاز المجموعة البؤرية الخاصة بالنساء الوافدات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبار خصوصيات هذه الفئة في مجتمع البحث، ومحدودية حجم العينة بالمقارنة مع النساء القادمات من أماكن أخرى. ويمكن الإشارة أيضاً إلى غياب التواصل بين الجمعيات والنساء القادمات من ليبيا وسوريا، وفق ما أبلغتنا به إحدى الجمعية الشريكية في مدنين إلينا في تونس.

وتركز إهتمام الدراسة على المدن التي يوجد بها أكثر عدد من المهاجرين وهي تونس العاصمة وصفاقس ومدنين. وتم اختيار هذه المواقع اعتباراً للظروف المعيشية المختلفة في المدن الثلاثة، مع الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي بلغتها النساء المهاجرات ضمن مسار الهجرة.

## توزيع العينة حسب الجنسيات

وفي مدينة مدنين، الواقعة عند المنطقة الحدودية مع ليبيا، كان لقاونا مع النساء المقيمات في مراكز إيواء المهاجرين بمدنين (المفووضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة).

كما تم في صفاقس جمع شهادات لنساء تعرضن لأشكال من العنف الخصوصية بسبب محاولتهن الهجرة غير النظامية "الحرقة" نحو الضفة الشمالية من البحر المتوسط. أما في تونس فكان لقاونا مع المهاجرات المقيمات في تونس منذ مدة طويلة بما يمكن من التعرف على أشكال العنف الزوجي أو العنف داخل مجتمع الهجرة، أي الصادر عن المهاجرين فيما بينهم.





وتبيّن المعطيات الإجتماعية والديموغرافية، أن غالبية النساء المشاركات في الدراسة هن عازبات (47 بالمائة)، من بينهن سبع أمهات عازبات. أما الفئة الثانية فهي ترتكب من النساء اللاتي برفقة رجال (27 بالمائة) من بينهن نساء متزوجات (13 بالمائة) أو مطلقات (6 بالمائة) أو أرامل (7 بالمائة).

أما بخصوص الفئات العمرية، فإن 80 بالمائة من بين النساء المستجوبات تتراوح أعمارهن ما بين 26 و35 عاماً. ومثلث الفئة العمرية 36 عاماً وأكثر نسبة 17 بالمائة. أما فيما يخص الفئة الثالثة (بين 13 و25 عاماً) فكانت النسبة 3 بالمائة.

ونشير إلى أن 43 بالمائة من النساء المستجوبات كان لديهن أطفال، سواء برفقتهن أو متواجدين في بلد المنشأ، فيما كان ثلاثة من بينهن حوامل إبان تنظيم المجموعات البدوية.

ويتوفر لـ 54 بالمائة من النساء المستجوبات عمل يومي، في حين أن 17 بالمائة منهن تعملن بصفة وقتية، و29 بالمائة هن عاطلات عن العمل. وتمثل

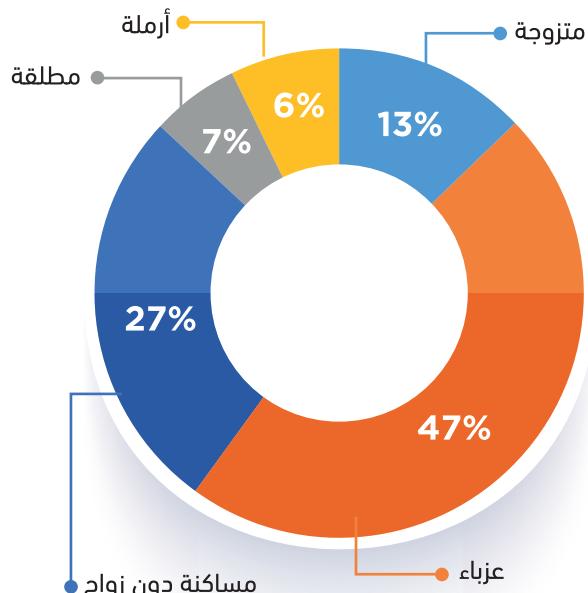
غالبية النساء المستجوبات من بين المهاجرات اللاتي استفدن بإحاطة المنظمة الدولية للهجرة أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أما بخصوص أشكال الهجرة فإن 25 بالمائة من المشاركات في الدراسة كان قد وصلن إلى تونس عبر شبكات التجارة بالبشر. ولم تكن تونس بالنسبة لـ 25 بالمائة منهن سوى محطة في رحلة العبور نحو أوروبا. وقد غادر أكثر من ربع المهاجرات بلدانهن هرباً من موطنهن الأصلي، من ذلك ليبيا في حين إستقرت نسبة ضئيلة منهن في تونس للدراسة أو للعمل.

وخلال القول، فإن هذه الدراسة لم تكن تسعى إلى تمثيلية للمجتمعات المهاجرة المتواجدة في تونس، ولكن الحصول على عينة متنوعة لأشكال العنف المختلفة التي تواجهها النساء في مختلف مراحل مسار حركة الهجرة، أو في أماكن إقامتهن بهدف ضبط مختلف حالات الاستضعاف التي يتعرضن لها.

## مدونة البحث

تعددت، خلال السنوات الأخيرة، الدراسات حول المهاجرين في تونس للتعرّيف بهذه الظاهرة الإجتماعية الجديدة التي تعاني من الوصم الإجتماعي نظراً لما تمثله بالنسبة للتونسيين (عامل للغيرة الإثنية والدينية والثقافية) ولكن أيضاً لما تعنيه بالنسبة للدول الأوروبيّة، من خلال النّظرة التي يحملونها عن تونس (ضغط الهجرة التي يستوجب إيقاؤها بأي شكل في الدول الأخرى)<sup>13</sup>. بموازاة ذلك فإن هذه الدراسات طرحت تساؤلات مجتمعية عميقّة حول



<sup>13</sup> Cassarini Camille, « L'immigration subsaharienne en Tunisie : de la reconnaissance d'un fait social à la création d'un enjeu gestionnaire », Migrations Société, 2020/1 (N° 179), p. 43-57. DOI : 10.3917/migra.179.0043. URL : <https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2020-1-page-43.htm>

وضعية المهاجرين في تونس بسبب هذا الوصم المزدوج.

وعموما، فإن هذه الدراسات التي أعدتها غالبا الجمعيات الأهلية المعنية بشؤون المهاجرين/ات، مكنت من تناول طيفاً واسعاً من المواضيع بداعياً بأوضاع المهاجرات<sup>14</sup> وظروف عملهن<sup>15</sup> أو مسارات الهجرة والنفاذ إلى الخدمات الصحية<sup>16</sup> ومدى التمتع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية، وتجربة الهجرة وسياسة الهجرة<sup>17</sup> وكذلك ظروف الإحتفاظ والعودة والترحيل من تونس<sup>18</sup>.

وتصور هذه التقارير والدراسات والمقالات العلمية حالة المهاجرين/ات التي تغلب عليها صعوبات كبيرة تمثل في الحرمان من النفاذ إلى الحقوق والحريات الأساسية والتعرض إلى العنف بسبب جنسياتها التي تكون في غالب الأحيان من دول إفريقيا جنوب الصحراء. ويشير إلى هذا الجانب مصطفى النصراوي، الذي بين أن "78 بالمائة من المهاجرين غير النظاميين المتواجدين حالياً في تونس هم في غالبيتهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء"<sup>19</sup>.

ويتوارد المهاجرون في وضعية غير قانونية بسبب العراقيل التشريعية المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالإقامة وبتشغيل الأجانب. وبالفعل، فإن دخول الأجانب إلى سوق الشغل في تونس صعب للغاية نظراً لوجود قانونين محكماً التقيد: أولاً، قانون عدد 7 لسنة 1968 مؤرخ في 8 مارس 1968 المتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية. وينص هذا القانون أنه إلى جانب الحصول على تأشيرة الدخول وبطاقة الإقامة في تونس، فإنه يتوجب الالتزام بما جاء في الفصل 23 الذي ينص على عقوبة بالسجن من شهر إلى سنة وخطية مالية تراكمية ضد كل أجنبي لا يطلب تأشيرة إقامة وبطاقة إقامة في الآجل القانونية أو لا يطلب تجديدها عند إنتهاء صلوحيتها. أما الجانب الثاني فهو لهم محدودية مدة الإقامة السياحية، التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر، خاصة وأن السلطات نادراً ما تقوم بتمديد إلى ما بعد المدة القانونية، وهو ما يجعل العديد من المهاجرين، لأسباب مختلفة، في وضعية غير قانونية (تجاوز التأشيرة).

أما بخصوص النشاط المهني، فإن بطاقة الإقامة لا تكفي لممارسة نشاط مهني، حيث من الضروري الحصول أيضاً على ترخيص بذلك، وهو أمر وثيق الارتباط بعدم توفر، بسوق الشغل، لمهارات تونسية في التخصصات المعنية.

وتكون الصعوبة الأكبر في غياب حد أقصى للخطايا بالنسبة لأولئك الذين تجاوزوا مدة الإقامة المرخص بها. وأمام إستحالة تسديد العقوبات المالية المتراكمة، فإن العديد من المهاجرين يجدون أنفسهم شبه محتجزين في الأرضي التونسية حيث لا يكون بوسعهم، في هذه الحالة، سوى القبول بأعمال شاقة وهشة حتى يتمكنوا من الإستجابة

<sup>14</sup> Tunisie Terre d'Asile, "Portraits de migrants : les composantes migratoires du paysage tunisien," 2016, <https://www.france-terre-asile.org/images/stories/newsletters/Portraits%20de%20migrants.pdf>.

Faten Msaki, « From sub-Saharan African states to Tunisia: A quantitative study on the situation of migrants in Tunisia: general aspects, pathways and aspirations, FTDES, 2020

<sup>15</sup> Tasmina Akrimi, Entre sécurisation et racialisation : L'expérience subsaharienne en Tunisie, FTDES, 2020

<sup>16</sup> Projet de migration mixte des jeunes, moteurs de migration et besoins en services de santé sexuelle et reproductive, 2018 Migration et santé. Déterminants sociaux et santé des migrant.e.s, ONFP et OIM, 2016, « Évaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie ».

<sup>17</sup> Pour une politique migratoire tunisienne inclusive et protectrice du droit, FTDES, 2018.

<sup>18</sup> Migrant placed in the Wardia Centre : Detained then deported or “forcibly” returned, FTDES, 2019

<sup>19</sup> مصطفى النصراوي، العمال المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس في مواجهة القيود التشريعية المفروضة على عمالة الأجانب

Revue européenne des migrations internationales, vol. 33 - n°4 | 2017, 159-178

لمتطلبات العيش بتونس وتسديد الغرامات إذا ما رغبوا، في وقت لاحق، مغادرة البلد المضيف<sup>20</sup>.

هذه الوضعية غير النظامية لعدد هام من الجالية الأجنبية تجعلهم مرغمين على قبول مواطن شغل غير قارة أو وضعيات غير قانونية تكون فيها الأجر الأدنى المضمون (89 بالمائة من المهاجرين/ات).

تكون النساء المهاجرات عرضة للتمييز والإستغلال الاقتصادي، وحتى للإتجار بالبشر ودون تغطية اجتماعية. هذا الوضع غير القانوني لا يمكنه من النفاد إلى الخدمات الصحية بسبب "العرacيل المالية ونقص الموارد وإنعدام المعرفة بالحقوق والخدمات إلى جانب الحاجز اللغوية والثقافية"<sup>21</sup>. كما يترتب عن هذه الوضعية حرمان أطفالهن من التمدرس بسبب "الحاجز اللغوية"<sup>22</sup>، وفقاً لما بينه تقرير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تواجه المهاجرات صعوبة في الحصول على مسكن لائق. وجاء في دراسة أعدتها جمعية "بيتي" أن "المهاجرين/ات يجدون أنفسهم/هن مرغمين/ات على السكن في أماكن غير لائقة بأسعار مرتفعة إلى جانب الإشكالات التي تطرح بالنسبة لخلاص الفواتير (التي لا تكون فردية خاصة بهم)، إلخ.

وفق ما جاء في شهادات النساء المستجوبات، فإن الصعوبات المتعلقة بظروف السكن تعود بالأساس إلى عاملين رئيسيين: الأول هو تداخل حالات التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي والعرق وتراكمها. أما العامل الثاني فيتعلق بالوضعية غير القانونية نتيجة "هشاشة الأوضاع الاقتصادية"<sup>23</sup> وإنعدام العدالة وكذلك بالنظر إلى "خصوصيات المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي من شأنها أن تؤدي إلى ممارسات تمييزية في التعامل معهم/هن [...]. كما أن عدم إطلاعهم/هن على الجوانب القانونية وانعدام الثقة في الإدارة والصعوبات المادية، هي جملة من العوامل التي تساهم بدرجة كبيرة في وضع العراقيل أمام نفاذهم/هن إلى العدالة<sup>24</sup>. وأبرزت بعض الدراسات الميدانية ظاهرة العنف وأشكاله المتعددة التي يواجهها المهاجرون/ات خلال إقامتهم/هن في تونس و/أو خلال مرحلة العبور إلى/أو نحو تونس. ونشير إلى أنه سواء تعلق الأمر بالهاجرين أو المهاجرات فإنهم/هن جميعاً عرضة للعنف في أماكن العمل، لدى المؤسسات، في الشارع، في وسائل النقل العمومي أو حتى من قبل الشرطة.

وبينت دراسة أجزها فريق البحث لفاتن المساكي<sup>25</sup> في إطار المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إسناداً إلى عينة تضم 962 مهاجراً من دول إفريقية جنوب الصحراء، أن 61 بالمائة من المستجوبين يشعرون بالعنصرية في سلوكيات التونسيين مقابل 13 بالمائة فقط لا يرون ذلك.

وعلى الرغم من وجود قانون يجرم العنصرية في تونس، فإن معظم المهاجرين/ات لا يستنجدون بالشرطة بسبب

<sup>20</sup> Ibid. Nasraoui.

<sup>21</sup> Jaouadi, Imen, Evaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie, OIM, 2016, p.74.

<sup>22</sup> « L'expérience Tunisienne en matière d'accueil de migrants et de réfugiés est modeste et demeure en deçà des attentes », La Presse, 30 novembre 2019. URL :

<https://lapresse.tn/37888/ftds-lexperience-tunisienne-en-matiere-daccueil-de-migrants-et-de-refugies-est-modeste-et-demeure-en-deca-des-attentes/>

<sup>23</sup> Khouaja, Ahmed, « Le Logement : Miroir et vecteur de discriminations à l'égard des femmes », Beity, 2020 p. 125.

<sup>24</sup> سعيد بن سدرین، التحديات التي يجب رفعها من أجل استقبال المهاجرين من جنوب الصحراء بطريقة لائقة في تونس. مؤسسة فريديريك ايبارت. 2018. ص. 40.

<sup>25</sup> فاتن المساكي، "من دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس: دراسة كمية لوضعية المهاجرين في تونس الملائم العامة، المسارات والاتصالات"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2020.

وضعهم الإداري غير القانوني: «باعتبار الوضعية غير النظامية لأغلب المهاجرين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء المقيمين في الأحياء الشعبية، فإنه لا يمكنهم الاستجاد بالشرطة، بذلك فإن القانون الجديد الذي يجرم العنصرية لا يكون في متناولهم»<sup>26</sup>.

## العنف القائم على النوع الاجتماعي

غالباً ما تكون النساء والفتيات المهاجرات وطالبات اللجوء واللاجئات، الأكثر عرضة للعنف، وضحية أصناف أخرى من الاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي، سواءً كان ذلك في البلد المضيف، أو في مجتمع الهجرة أو في حياتهن الشخصية. وتعود هذه الوضعية إلى حالة الاستضعفاف المزدوج التي يعاني منها باعتبارهن مهاجرات ولكن كذلك ننساء مع ما يترب عن ذلك من إنعدام المساواة الجنسية الهيكلية ضمن مسار رحلة الهجرة أو في الواقع الاجتماعي لدول العبور.

وبيّنت دراسات أخرى إلى أن "عناصر تحليل جميع أنواع العنف المسلط على النساء المهاجرات واللاجئات هي في ارتباط وثيق بسياسات الهجرة وبقانون اللجوء سواء على المستوى الوطني أو خارج حدود الولاية الوطنية (الاتحاد الأوروبي أو الأورو-متوسطي). وتشير إلى أن سياسات الهجرة تسهم، في بعض الأحيان، في خلق الظروف التي تعزز ممارسات العنف، من ذلك سياسات الإحتجاز المتصلة بالهجرة، وما يترب عنها من عنف من قبل الشرطة أو العنف المؤسسي تجاه المرأة. كما تسهم هذه السياسات بصفة غير مباشرة في جعل النساء أكثر عرضة للعنف الزوجي وللإعتداءات في موقع العمل أو لمظاهر التمييز العنصري وكراهية الأجنبي. وتكون المرأة، في ذات الوقت، غير مؤهلة بالشكل الكافي لإبلاغ السلطات المعنية بأعمال العنف التي تتعرض لها، أو لطلب الحماية والإنصاف".<sup>27</sup>

ونادرًا ما تناولت الدراسات، بكيفية دقيقة، مظاهر العنف المسلط على المرأة المهاجرة، سواءً كانت أصلية الدول الإفريقية جنوب الصحراء أو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونذكر في هذا الخصوص، ثلاثة تقارير تناولت موضوع المرأة المهاجرة، أعدتها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية ومنظمة "تونس أرض اللجوء". وإهتمت هذه الدراسات غالباً بأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط باحتياجات المهاجرات في مجال خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وأشار تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس بالخصوص إلى صعوبة النفاذ إلى الحقوق الاقتصادية والإجتماعية بالنسبة للنساء القادمات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واهتمت الدراسة المنجزة من قبل "منظمة تونس أرض اللجوء" بمسارات حياة مجموعة من النساء المهاجرات.

وبيّنت هذه الدراسات تفاقم مخلفة أشكال العنف المسلط على النساء ورداءة ظروف عيش المهاجرين/ات في تونس. كما نذكر، في هذا المجال، الدراسة التي أجزتها "منظمة أطباء العالم" حول المحددات الاجتماعية وصحة المهاجرات أو الدراسة التي أجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية بعنوان "بين المقاربة الأمنية والعنصرة: تجربة إفريقيا جنوب الصحراء في تونس".

<sup>26</sup> Stéphanie Pouessel, "Tunisie : la loi contre les discriminations raciales ne profite pas à ceux qui en ont besoin," Middle East Eye édition française, 2019,

<http://www.middleeasteye.net/fr/reportages/tunisie-la-loi-contre-les-discriminations-raciales-ne-profite-pas-ceux-qui-en-ont-besoin>.

<sup>27</sup> Jane Freedman Bahija Jamal, Violence à l'égard des femmes migrantes et réfugiées dans la région euro-méditerranéenne. Études de cas : France, Italie, Egypte & Maroc, Réseau Euro-Méditerranéen des droits de l'Homme, Copenhague, 2008, p.15.

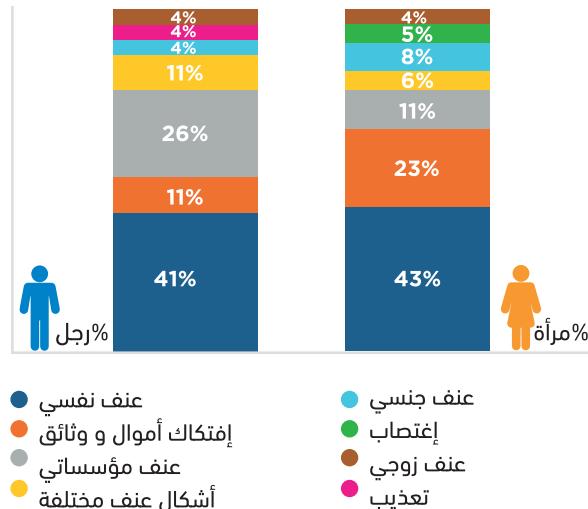
ومن جهة أخرى، جاء في الدراسة الكيفية والكمية التي أجزتها "منظمة أطباء العالم" حول الظروف المعيشية، والهجرة، والعنف وإشكالية النفاد إلى الرعاية الصحية، أن "نسبة إفصاح المهاجرين المقيمين في تونس عن تعرضهم للعنف تكون أهم لدى النساء مقارنة بالرجال".<sup>28</sup>

### توزيع أشكال العنف حسب النوع الاجتماعي



وتفيد غالبية المشاركات في هذه الدراسة تعرضهن إلى العنف النفسي (43 بالمائة) والمؤسسي، من ذلك افتراك وثائق الهوية (23 بالمائة) وكذلك حالات عنف صادرة عن الشرطة أو الجيش (11 بالمائة). كما أشارت إلى العنف المادي (6 بالمائة)، والعنف الجنسي (8 بالمائة)، من ذلك الإغتصاب (5 بالمائة) والعنف الزوجي (4 بالمائة).

وبين الدراسة، من جهة أخرى، أنه ولئن كانت الإشارة إلى حالات العنف الجنسي نادرة في شهادات المستجوبات غير أنها تحتل المرتبة الثانية ضمن أشكال العنف المصرح بها من قبل المهاجرات المقيمات في تونس. وتفييد المعطيات التي تم جمعها خلال المجموعات البوئية، أن العنف الجنسي يبقى من بين أشكال العنف الأكثر تداولاً نظراً للتعرض



للنساء، بصفة متكررة، للإغتصاب والمساومة ب أجسادهن".<sup>29</sup> كما تسلط هذه الدراسة الضوء على أشكال العنف التي تعاني منها المهاجرات في تونس ولكن أيضاً في بلد المنشأ وخلال رحلة إلى غاية الوصول إلى البلد المضيف.

أما عن الدراسة التي أجزتها "منظمة تونس أرض اللجوء" حول ظاهرة العنف في مسارات حياة مجموعة من النساء، فهي تفييد أن المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء تحدثن عن "الاستغلال والاعتداءات وأعمال العنف التي تسلط أيضاً على الرجال القادمين من نفس المنطقة". كما بينت الدراسات أن أعمال العنف المصرح بها هي ذات بعد عنصري ومعادي للمرأة، خاصة وأنها تقوم على أساس لون البشرة، ولكن أيضاً على القوالب النمطية الثقافية المرتبطة بالنساء ذوات البشرة السوداء.

ونشير، في جانب آخر، إلى أنه غالباً ما تهاجر المرأة القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء أو تتنقل إلى مكان عملها بمفردها، مما يجعلها أكثر عرضة للإعتداءات في الفضاء العمومي لتواجدها في بعض الأحيان في أماكن منعزلة. وفي المقابل، فإن المرأة القادمة من منطقة الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا فهي تهاجر في معظم الأحيان رفقة عائلتها أو بهدف الالتحاق بأحد أفراد أسرتها. كما أنه نادراً ما يكون لها نشاط مهنياً أو أن توجد بمفردها خارج البيت.<sup>30</sup>

وأفادت النساء القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء أنهن لا تشعرن بالأمان (43 بالمائة) وهي حالة لا تشعر بها المهاجرات أصليات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي جانب آخر بينت الدراسة أن "78 بالمائة

<sup>28</sup> Médecins du Monde, « Migration et Santé, déterminants sociaux et santé des migrants », 2017-2018, p. 9

<sup>29</sup> MDM, Migration et santédéterminants sociaux et santé des migrant.e.s, 2017-2018, p.17.

<sup>30</sup> Terre d'Asile, « Parcours de vie de femmes migrantes en Tunisie. Entre inégalités, discriminations et ambitions », Juin 2020, p. 17.

من المهاجرات أصيلات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، أكدن تعرضهن للاعتداءات وإلى التحيل خلال إقامتهن بتونس في حين أن المهاجرات القادمات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقر بأنهن أقل استهدافاً بهذه التصرفات. وجاء ضمن الشهادات إشارة إلى تعرض المهاجرات للمضايقات والاعتداءات الجنسية بنسبة 53 بالمائة. وتحدثت المستجوبات، القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، عن حالات من العنف الجنسي تتراوح ما بين التحرش الجنسي إلى محاولة الإغتصاب<sup>31</sup>.

وجاء في الدراسة توصيف لوضعية المهاجرات غير النظامية التي تجعلها تحصل، فقط، على مواطن شغل تكون فيها في حالة استضعاف أمام التجاوزات المحتملة لأرباب العمل -إلهانات، اللمس الجنسي، الانقطاع من الأجرة، إلخ. - خاصة وأن هؤلاء على يقين من أن العاملين لديهم لن يجرؤوا على التوجّه إلى السلطات للإبلاغ عنهم.

ولا يتوفّر للمهاجرات تغطية إجتماعية أو رعاية صحية باعتبار أن هذه الخدمات لا يستفيد منها سوى العمال المصرح بهم. وعلى هذا الأساس فإنه في حالة وجود مشكلات صحية، تضطر المهاجرات إلى تحمل مصاريف العلاج، بما في ذلك في حالة حادث شغل<sup>32</sup>. وتشير الدراسة إلى أن 79 بالمائة من المهاجرات تعرضن للإستغلال الاقتصادي في مكان العمل وبنسبة 64 بالمائة من قبل صاحب العمل.

وإهتمت الدراسة بعنوان "د الواقع الهجرة وال حاجيات للخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية: دراسة كمية و نوعية للمهاجرين في تونس الكبرى". بتحديد مفهوم و تمثيلات المهاجرين/ات لمسألة العنف القائم على النوع بالإجتماعي. وجاء في الدراسة بخصوص العنف الجنسي، أن من بين 306 مستجوبين، أبدى 4.9 بالمائة (عدد=15) فقط رفضهم لفكرة أنه يمكن للشاب أحياناً أن يجبر فتاة على ممارسة الجنس إذا كانت تربطهما علاقة غرامية. في حين كانت الأغلبية، أي 9 87 بالمائة (عدد=269) غير متأكدة من ذلك أو لا يعرفون. وقد شملت 153 امرأة أي 91.1 بالمائة منهم و 116 رجلاً أي 84.1 بالمائة منهم. أما بالنسبة إلى العنف البدني: فقد أبدى 6.5 بالمائة من المجيبين (عدد=20) رفضهم لفكرة أنه من المبرر للشاب أن يعنف صديقه أحياناً بينما صرحت الأغلبية 28.7 بالمائة (عدد=253) التي شملت 86.3 بالمائة من إجابات النساء (عدد=145) و 78.3 بالمائة من إجابات الرجال (عدد=108) أنهم لا يعرفون أو غير متأكدون، مع اختلاف إحصائي ملحوظ بين الرجال والنساء<sup>33</sup>.

## الإتجار بالبشر في تونس، حالة مؤثثة بإمتياز

وتولي الدولة التونسية والباحثين/ات وعديد الجمعيات إهتماماً بارزاً بمسألة الإتجار بالبشر باعتبارها من أشكال العنف المؤثر بإمتياز في تونس<sup>34</sup>. وللتذكير، فإن الإتجار بالبشر يُعرف على أنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنفيتهم أو إيواؤهم بواسطة التهديد واستعمال القوة أو الإختطاف أو الإحتيال أو أشكال الخداع الأخرى، وإساءة إستعمال السلطة أو حالة إستضعاف بغرض الإستغلال (العمل القسري وأشكال أخرى من العبودية الحديثة، والإستغلال الجنسي، واستئصال الأعضاء)".<sup>35</sup>

وجاء في أولى الدراسات التي نشرت في تونس سنة 2013 حول مسألة الإتجار بالبشر أعدتها منظمة العمل الدولية والدولة التونسية إشارة إلى وجود عدد من النساء القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء من بين ضحايا شبكات الإتجار بالبشر والإستغلال والعنف<sup>36</sup>. هذه الملحوظات الأولية تم تأكيدها، بداية من سنة 2019، من خلال

<sup>31</sup> Ibid. Terre d'asile, p.17

<sup>32</sup> Ibid. Terre d'asile, p.17

<sup>33</sup> صندوق الأمم المتحدة للسكان وافع الهجرة وال حاجيات للخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية: دراسة كمية و نوعية للمهاجرين في تونس الكبرى، 2017. ص. 43

<sup>34</sup> Terre d'Asile, « Regard sur la traite transnationale des êtres humains en Tunisie », 2020, p. 19.

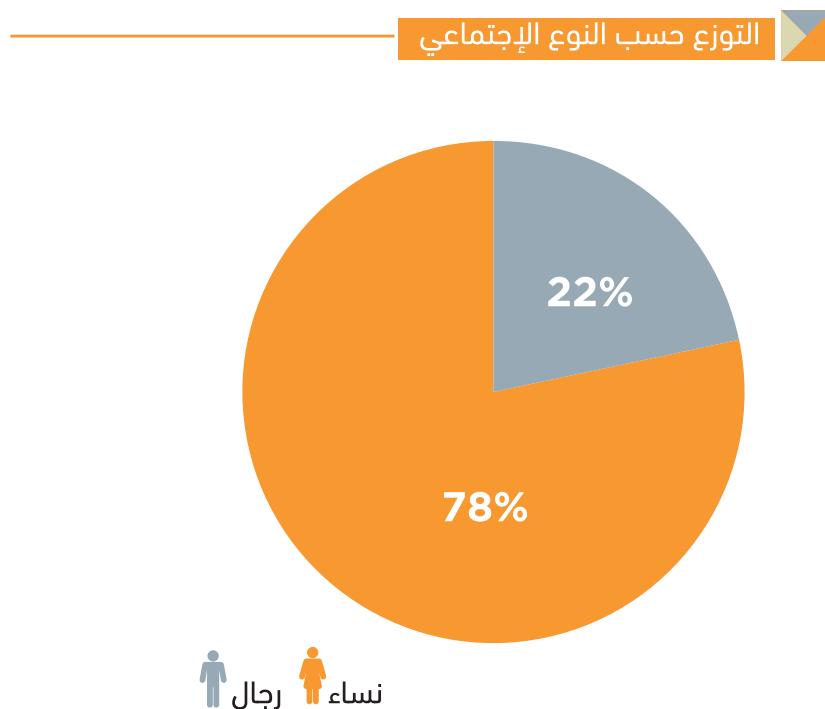
<sup>35</sup> Ibid. Terre d'asile p.18.

<sup>36</sup> منظمة العمل الدولية- مكتب تونس- دراسة أولية حول الإتجار بالبشر في تونس، 2013، ص. 65.

عديد الدراسات نذكر من بينها المقالة العلمية للباحثة نعيمة الفقيه بعنوان: "الإتجار بالنساء المهاجرات الشابات أصيلات دول إفريقيا جنوب الصحراء في تونس: بين الحقوق التي تضمن الكرامة الإنسانية والواقع المأساوي" <sup>37</sup>. وتناول المقال مباشرةً تجارب المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء ضحية شبكات الإتجار بالبشر. كما أوضح أن تجنيد هذه الفئة من العمالة تكون لفائدة ثلاثة قطاعات أساسية يبرز فيها الإستغلال والإتجار بالمهاجرين الأجانب، وهي قطاع البناء والفلحة والعمل المنزلي. كما سلط التقرير الذي أعدته "منظمة تونس أرض اللجوء" الضوء على نشاط المجتمع المدني في مكافحة الإتجار بالبشر في تونس.

وتقديم هذه الدراسات نظرة عامة حول مسألة الإتجار بالبشر في عدة مستويات. وأفادت "منظمة تونس أرض اللجوء" أن الإتجار بالبشر أصبح ظاهرة مؤئنة بامتياز مع الإشارة إلى أن "الظاهرة لا تهم فقط النساء، ولكنهن تمثلن، بالإضافة للأطفال، النسبة الأكبر ضمن ضحايا شبكات الإتجار بالبشر". وجاء في الدراسة أنه من بين الـ 403 ضحية محتملة لشبكات الإتجار بالبشر الذين تواصلوا مع المنظمة ما بين عامي 2017 و2019، يوجد 78 بالمائة من النساء الوافدات من الكوت ديفوار <sup>38</sup>.

ويبرز الحضور الهام للمرأة المهاجرة القادمة من الكوت ديفوار ضمن إجمالي المهاجرين الذين تواصلوا مع المنظمة، أهمية شبكات الإتجار بالبشر بين البلدين حيث إستفادت من التسهيلات في الحصول على التأشيرة لاستغلال النساء المهاجرات في العمل المنزلي. ومن الضروري ألا يحجب الحضور المكثف للنساء الوافدات من الكوت ديفوار، وجود شبكات أخرى غير معروفة تستغل الأوضاع وتنشط بعيداً عن أنظار الجهات الناشطة في مجال مكافحة الإتجار بالبشر" <sup>39</sup>.



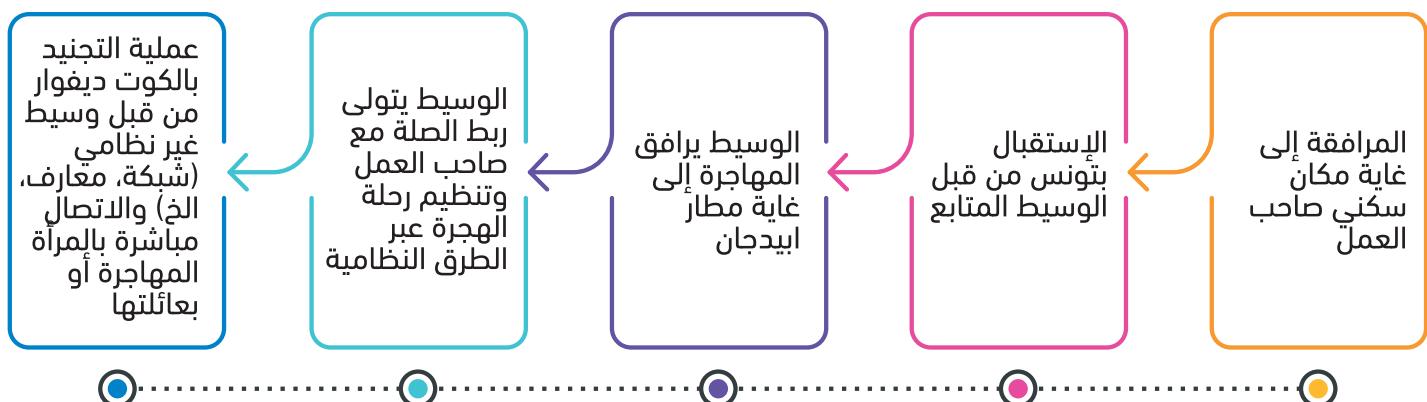
<sup>37</sup> VOL. 6, NÚM. 2. JULIO-DICIEMBRE (2019)

<sup>38</sup> Ibid. Terre d'asile p.18-19

<sup>39</sup> Ibid. Terre d'asile p.20

وقد مكنت الدراسة من إقتراح نموذج توضيحي حول عمل شبكات الإتجار بالبشر الناشطة في تونس والتي اختصت في إستغلال النساء وافدات من الكوت ديفوار.

### مسار تجنيد عاملات المنازل، انطلاقاً من بلد المنشأ، الكوت ديفوار



وجاء في دراسة أُجريت في الكوت ديفوار مع عدد من النساء العائدات إلى بلادهن، إن هذه الظاهرة تسمى العمل بموجب "عقد سخرة" وهي تتطبق على النساء المتجهات نحو تونس أو المغرب. فمنذ مغادرتها الكوت ديفوار، دون أن تكون بالضرورة على علم بذلك، تقع المرأة المهاجرة في فخ شبكات الإتجار بالبشر. فهي تعلم أنها ذاهبة للعمل ولكنها لا تحصل على أية تفاصيل حول مكان العمل أو الشروط المتعلقة بساعات العمل وظروفه. كما يقع احتجاز جواز سفرها إلى جانب عدم حصولها على أجورتها لفترة معينة حتى تقوم بسداد الديون تجاه "ال وسيط" التي لم تكن على علم بها عند مغادرتها الكوت ديفوار. فهي في غالب الأحيان تكون قد دفعت جميع تكاليف الرحلة مسبقاً.

لقد تم تناول ظروف الإستغلال المسلط على المهاجرات، بطريقة معمقة، في الدراسة التي أنجزتها "منظمة تونس أرض اللجوء"، وجاء فيها أن: "جميع ضحايا الإتجار بالبشر المحتملين تم استغلالهن كعاملات منازل في أماكن مختلفة من البلد المضيف [...]" هن في أغلب الأحيان لا تدركون ما ينتظرون: إفتكاك لجواز السفر، عمل مرهق من الصباح إلى المساء لعدة أشهر لسداد التكاليف التي قدمها صاحب العمل إلى "ال وسيط"، منع الخروج من البيت، كما يسلط عليهن، أحياناً، العنف المادي والجنسى بالإضافة إلى العنف النفسي.

وتحصل المرأة المهاجرة، بعد سداد ديون "ال وسيط"، على راتب لا تتجاوز قيمته حوالي 400 دينار وهو ما يعادل الأجر الأدنى المضمون في تونس دون أن تكون هناك مراعاة لعدد ساعات العمل الذي يعادل أكثر من خمسة عشر ساعة عمل يومياً<sup>40</sup>.

إن ظروف الإستغلال، التي يصعب تحملها، يمكن أن تتواصل نظراً للسيطرة التي يمارسها المهربيون على النساء معتمدين في ذلك على حالة الإستضعاف بسبب وضعياتهن غير النظامية. وتوضح نعيمة الفقيه في مقالها حيث تقول: "بمجرد دخولها إلى تونس فإن الأطراف التي تقوم بالتجنيد إلى جانب المهربيين يرغمون المهاجرة الشابة بواسطه الدخان، والوعود الكاذبة، أو باستعمال القوة والإعتداء عليها على قبول وضع العبودية في مختلفة مظاهرها"<sup>41</sup>.

<sup>40</sup> Ibid. Terre d'asile p.18-19

<sup>41</sup> Naima Fekih, « La traite de jeunes femmes migrantes subsahariennes en Tunisie: entre droits garantissant la dignité humaine et réalité tragique », Collectivus, Revista de Ciencias Sociales, 6(2), 141-157. P.150

على الرغم من وجود إطار قانوني<sup>42</sup> يمكن من التنديد بشبكات الإتجار بالبشر ولما حققهم قانونيا، إلا أن الدراسة التي أجزتها جمعية "محامون بلا حدود"، بينت أن حالة الاستضعاف التي تكون عليها ضحايا شبكات الإتجار بالبشر الأجانب يجعلهم يتبنون تقديم شكوى أو التناقض أو إدانة من قام بذلك الأفعال. ويعود ذلك، وفق الدراسة، إلى الخصوصيات الثقافية أو لإنعدام الثقة في النظام القضائي. وفي صورة تقدمهم بشكوى، فإنه غالباً ما يقترح عليهم العودة الطوعية إلى بلدانهم<sup>43</sup>. ووفقاً للدراسة التي أعدتها جمعية "محامون بلا حدود"، فإن الوضعية غير النظامية تخلق لديهم حالة استضعاف تمنع ضحايا شبكات الإتجار بالبشر الأجانب من تقديم الشكوى والتناقض. وأوضح أحد المحامين المختصين في هذا المجال أن مهمته تمثل أولاً في مساعدة الضحايا عند إستجوابهم خاصة وأنه نادراً ما تستكمل التحقيقات الأولية<sup>44</sup>.

وبالتوازي، فإن الجمعيات والأشخاص الذين حاولوا التدخل لتحرير النساء من هذا الاستغلال واجهوا، وفقاً لمصطفى النصراوي، عديد الضغوط: "كل الجهود التي تم بذلها لتحريرهن تم صدتها بقوة (من ذلك قبة الكاهن من الغابون الذي حاول التدخل للإفراج عن عاملة منزلية لدى أحد رجال الأعمال بجهة صفاقس فتعرض للتهديد من قبل وسطاء أفارقة متواجدين في تونس ينشطون غالباً ضمن شبكات الإتجار بالبشر). ولا يعد افتراك وثائق الهوية من الممارسات المتداولة إلا فيما يخص عاملات المنازل، والعامل القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وخاصة منهم عمال المزارع"<sup>45</sup>.

## أعمال عنف أكثر صمتا ... من المسكوت عنها

تناولت عديد الدراسات أشكال العنف في مجالات مختلفة، من ذلك التشريعات وسياسات الهجرة وحالة الاستضعاف؛ والتهريب والعنصرية وكذلك مواقف المجتمع في البلد المضيف؛ والشرطة والمؤسسات؛ أو مواطن الشغل. وللحظ أن أشكال العنف الذي يمارس في الوسط العائلي يبقى، إلى حد كبير، غالباً ضمن الدراسات التي أُنجزت في تونس. وتشير بعض الدراسات بكيفية مقتضبة إلى مظاهر العنف الزوجي دون التركيز عليها بما لا يسمح بالاستفادة منها عند تقديم الرعاية للضحايا. ويمكن أن تؤثر أشكال العنف في أوضاع النساء المهاجرات، بما في ذلك المهاجرات



<sup>42</sup> القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته (الفصل 3) - ينطبق هذا القانون على جرائم الإتجار بالأشخاص المرتكبة داخل الإقليم الوطني وكذلك على جرائم الإتجار بالأشخاص المرتكبة خارج الإقليم الوطني في حدود قواعد اختصاص المحاكم التونسية المنصوص عليها بهذا القانون. ولا يعتبر رضا الضحية ظرفاً يحمل على تخفيف العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون (الفصل 5) يعاقب بالسجن مدة عشرة أعوام وبخطية قدرها خمسون ألف دينار كل من يرتكب إحدى جرائم الإتجار بالأشخاص (الفصل 8). تم احداث هيئة وطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص إلى جانب اعتماد برنامج قدرات الفاعلين على المستوى الوطني وكذلك في عدد من دول المنشأ مثل الكوت ديفوار.

<sup>43</sup> ASF, POLICY BRIEF, La traite des êtres humains en Tunisie : la lutte contre l'impunité est primordiale pour prévenir le crime, Janvier 2020

<sup>44</sup> Ibid. ASF. p. 37

<sup>45</sup> Nasraoui, Mustapha « Les travailleurs migrants subsahariens en Tunisie face aux restrictions législatives sur l'emploi des étrangers », Revue européenne des migrations internationales [En ligne], vol. 33 - n°4 | 2017, mis en ligne le 01 décembre 2019, consulté le 15 novembre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/remi/9244>; DOI : <https://doi.org/10.4000/remi.9244>

القادمات من دول "الشمال العالمي"، وهي فئة غائبة أيضاً في جميع الدراسات المتعلقة بالعنف والهجرة في تونس. وقد قامت الجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف بمساعدة عدد من الأوروبيات من ضحايا العنف قائم على النوع الاجتماعي على مغادرة البلد لضمان سلامتهن.

إجمالاً ، يبرز من خلال الإلقاء على الأدبيات حول موضوع الهجرة في تونس، محدودية الدراسات التي تناولت موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي المسلط على المهاجرات، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حالات تشابك وضعية الاستضعاف المرتبطة بالميول الجنسي والهوية الجندرية. وكان تقرير "تقاط مكافحة التمييز" لعام 2019 و 2020 قد سلط الضوء على المعاناة المزدوجة لبعض المهاجرين المثليين بسبب لون بشرة والميول الجنسية<sup>46</sup> من ذلك ما جاء في تقرير سنة<sup>47</sup> 2020 الذي اتبع نهجاً تقاطعياً مكن من التعرف على أشكال العنف التي يمكن أن تتشابك فيما بينها بالنسبة للنساء المهاجرات. وبين التقرير أن "26 من أفراد العينة 25- إمرأة ورجل - صرحو بأنهم قد تعرضوا إلى التمييز على أساس النوع الاجتماعي، من بينهن 23 حالة تحرش جنسي. كما كانت 7 مستجوبات ضحية للتمييز على أساس اللغة في وسائل النقل العمومي وأماكن العمل أو من قبل المدرسين/ات أو زملاء الدراسة".

ويبين المستجوبون/ات أنهم/هن كانوا ضحايا التمييز العنصري- بما يعني على أساس لون البشرة- والأصل القومي، (172 حالة) والأصول الإثنية (108 حالة) والجنسية (5 حالات).

**وكان التمييز بالنسبة ل 40 حالة على أساس الهوية الجندرية مصحوباً بأشكال تمييزية أخرى على أساس:**

القيمة	النكرار	النسبة
الهوية الجندرية	26	9.12
اللغة	7	2.46
التوجه الجنسي	5	1.75
الأصول العرقية	1	0.35
الإعاقة	1	0.35

ويعتبر 26 من بين المستجوبين، 25 إمرأة ورجل، أنهم كانوا ضحايا التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وأن 23 حالة، من بين الـ 25 امرأة، تعرضوا إلى التحرش الجنسي.

ويعتبر 5 من بين المستجوبين، جميعهم من الرجال، أنهم تعرضوا للتمييز على أساس الميول الجنسية من قبل الإداراة أو المشغل في حين اعتبرت إمرأة واحدة فقط أنها تعرضت للتمييز على أساس إنتقامتها العرقية من قبل الإداراة وأخرى على أساس أنها حاملة لإعاقة، من قبل صاحب المنزل الذي تستأجره.

في جانب آخر، فإن 45 من المستجوبين اعتبروا أنهم كانوا/كن ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر وأن صاحب/ة العمل يتحمل المسؤلية في ذلك (20 حالة من أصل 45).<sup>48</sup>

<sup>46</sup> Ibid. Nasraoui, p. 11

<sup>47</sup> Ibid. Nasraoui, p. 19

<sup>48</sup> Ibid. Nasraoui, p. 38

## خارطة أشكال العنف المُسلط على النساء المهاجرات

إن إنجاز هذه الدراسة الميدانية قد تأثر بدرجة كبيرة بقساوة الروايات التي جمعناها لأكثر من خمسين إمرأة مهاجرة في تونس قادمة من إفريقيا وأوروبا حول تجربتهن وما تعرضن له من أشكال العنف. ولا تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للأشكال العنف التي تعاني منه النساء المهاجرات في تونس باعتبار غياب عينة من النساء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، غير أنها ستحاول ضبط خارطة للعنف الذي يعيشه جانب من النساء المهاجرات في تونس. وإنعدنا في هذا السياق، تصنيف أشكال العنف الذي تعاني منه النساء، وفقاً لمؤشر القائمين به.

وتوافقنا، من خلال الدراسة الميدانية، إلى ضبط أصناف متعددة من القائمين بأعمال العنف في بلد المنشأ أو خلال رحلة العبور إلى تونس وكذلك العنف المؤسسي (الشرطة، المستشفى، السجون، مراكز الإحتجاز، مراكز الهجرة، المدارس، إلخ)؛ أو العنف الصادر عن المواطنين التونسيين في أماكن الترفيه والنقل العمومي وفي العلاقة بالأجوار، بما في ذلك صاحب البيت. كما تمكّنا من إحصاء أشكال العنف الذي تعاني منه المهاجرة في إطار العلاقات الشغافية بما في ذلك حالات الإتجار بالبشر، وهي وضعية شائعة في مجتمع الهجرة، إلى جانب العنف الزوجي أو العنف ما بين أفراد مجتمع الهجرة.

وتتناول الدراسة أشكال العنف الذي تعانيه المهاجرات خلال مرحلة العبور، من ذلك محاولات عبور المتوسط (الحرقة) والعودة الطوعية والترحيل أو الطرد. ومن المهم أيضاً أن نضع في الاعتبار مظاهر العنف الهيكلي المبطن المرتبط بطريقة وثيقة بالتشريعات وسياسات الهجرة النشيطة في تونس التي تساهم في تأزيم وضعية المهاجرين/ات غير النظامية وتجعلها أكثر خطورة، بسبب ما يتربّع عنها من حالة إستضعفاف.

# العبور: الفرار من أعمال العنف في بلد المنشأ

اختارت بعض النساء التحدث عن أوضاعهن قبل مجيئهن إلى تونس، حتى وإن لم يكن ذلك موضوع حوارتنا. لقد قرر الكثير منهن الهجرة بسبب الوضع الاقتصادي في بلدانهن، في حين صرحت آخريات أنهن كن في وضع مريح بفضل تجارتهن المتواضعة في بلدنهن الأصلي: "قالوا لنا إن العبور إلى أوروبا يكون يسيراً انطلاقاً من تونس. فقمت بالتفريط في المقهى الذي كنت أملكه وجئت إلى هنا" (ساندرا، الكوت ديفوار، مدينين).

جميعهن قررن التخلّي عن كل شيء وإنساقوا وراء وعود من أجل حياة أفضل وأجور مريةحة. وكما جاء في رواية "كلاريس"، التي حلّت بتونس منذ بضعة أشهر: "عندما تكون في الكوت ديفوار، يجعلوننا نعتقد أن الوضع هنا أفضل غير أن العمل الذي كنت أقوم به في بلدي هو مختلف تماماً مما أقوم به هنا. (كلاريس، الكوت ديفوار، تونس). وتسعي آخريات وراء وعود بسهولة العبور إلى أوروبا. وكما تقول هنرييت: "وصلت إلى هنا بهدف العبور إلى أوروبا. جئت إلى هنا لأن أحد التونسيين أخبرني بأن قارباً كبيراً به قبطان يتولى هكذا نقل الأشخاص" (هنرييت، الكوت ديفوار، صفاقس).

آخريات إلّا ينبع رفاقهن من أجل العبور إلى أوروبا. من ذلك قصة "تيلي" التي جاءت إلى تونس في رحلة جوية وكان هدفها عبور البحر المتوسط بالرغم من أنها كان تستمتع بحياة مريةحة في غينيا الاستوائية التي هاجرت منها.

نفس القصة حصلت مع "إيفا" التي إلّا تحققت بصديقتها في تونس بعد أن كانت تقيم بالمغرب: "كنت أريد أن يأتي إلى المغرب أين كان من السهل أن نجد مخرجاً من الظروف الصعبة التي نعيشها، لكنه إختار أن يأتي إلى هنا أين يوجد أخوه. وبمعسول الكلام أقمنعني بأن إتحقق به (...) مع العلم اتنى كنت في المغرب في وضع أفضل حيث كنت أمارس التجارة" (إيفا، الكوت ديفوار، تونس)

## الهروب للنجاة

تظل المشاكل العائلية وما يترتب عنها من عنف هي من الأسباب الأكثر تداولاً لمغادرة المهاجرات لأوطانهن. ونشير في هذا الصدد إلى قصة "إيمان"- من مالي- التي غادرت بلادها خوفاً من أن يحاول أفراد عائلتها تسميمها، تاركة أوراقها وأطفالها في بلدها الأصلي: "لا يمكنني العودة إلى بلدي، وإضطررت إلى الفرار بسبب مشكلة مع عائلتي" (إيمان، مالي، مدينين). أما "أولي" و"باسكا" - من أصل كاميرون- فقد كانت الهجرة بسبب إضطهاد الذي تمارسه العائلة ضدهما بسبب هويتهم الجندرية، بإعتبارهما عابرات جنسياً. أما "كورين"، فقد حلّت بتونس في أكتوبر 2021، وقد سردت خلال المقابلة ما عانته من إضطهاد من قبل عائلتها التي كانت تسعى "للكشف عن ميلولها الجنسية"، وهي تقول:

"لقد كان والديا في حيرة من أمرهم لأنني لم أكن أصادق الرجال. فقاما بتوكيليف أحددهم، دون علمي، بمراقبتي ومتبعتي حين كنت أذهب إلى الجمعية. ثم قام هذا الأخير بإخبارهما بكل شيء. عند عودتي إلى البيت تعرضت للضرب المبرح وفضحوا أمري أمام كافة سكان الحي والأجوار لأنه، عندنا، عندما يكون هناك إشكال فإن الجميع يخرج من منزله لمعرفة ما يحدث. أصبحت بعدها أحذحوكه الحي. في الشارع، الجميع كان يهينني. حين أذهب إلى متجر الحي فإنهما يرفضون خدمتي. لم يعد لي الحق في الحصول على أي شيء. بل كان الوضع في الخارج أشد مما هو عليه داخل البيت. لم أعد أحصل على الطعام بإعتبار أنني أصبحت معرة العائلة. لم يكن والدي، وهو مسيحي متدين، متسامحاً البتة مع هذا الأمر. أمام هذا الوضع قررت التوجه إلى الجمعية حيث شرحت وضعي خاصة وأنني لم أعد أشعر بالأمان مع عائلتي. فبادر رئيس الجمعية وكذلك الأعضاء بمساعدتي وإعداد الأوراق اللازمة للمجيء إلى تونس". (كورين، الكاميرون، تونس).

من ناحيته، وصل "أولي" إلى تونس سنة 2020، أين يقيم كلاجئ بسبب هويته الجنسية بعد أن غادر الكاميرون أين كان محل وصم إجتماعي وضحية للعنف: "لقد واجهت الكثير من العنف في بلدي قبل وصولي إلى هنا سواء كان عنفاً نفسياً من قبل الشرطة، من عائلتي، من والدي، ومن أعمامي، بإعتبار أنه كانت لي صديقة. لذلك اضطررت إلى

المغادرة لإنقاذ نفسي". (أولي، الكاميرون، تونس). نفس الرواية يسوقها "باسكا" الذي قدم أيضًا طلب اللجوء بسبب هويته الجندرية خاصة وأن المثليين مهددين بالإعدام في الكاميرون" (باسكا، الكاميرون، تونس).

أما "حنان" و"محاسن" و"عوضيه" فقد غادرن السودان رفقة أطفالهن هرباً من العنف الأسري. لقد كانت "عوضيه" ضحية للعنف النفسي والمادي من قبل عائلة زوجها بسبب "عدم قدرتها على الإنجاب" (عوضيه، السودان، مدنين). أما "حنان" فهي تقول إنها فقدت زوجها خلال إحدى المظاهرات في الخرطوم. ولم يعد لديها أي أخبار عنه إلى اليوم. وعلى الرغم من اختفاء زوجها، فقد قررت أن تظل بمنزلها المجاور لعائلة زوجها. ولكن في أحد الأيام تفاجأت بقرار عائلة زوجها القيام بختان إبنتيها وفقاً لتقاليد وعادات المنطقة. وقد رفضت هذا الأمر وحاولت إقناعهم بأن زوجها لم يكن أيضًا ليقبل بذلك أيضاً، لكنهم أصروا على ذلك. وأمام هذا الوضع قررت، سنة 2003، الفرار إلى مصر مع إبنتيها "شفق" (16 عاماً) و"شروق" (13 عاماً) ( واستقرت في أحد الأحياء الشعبية الخطرة، "مساكن عثمان" وعملت، خلال تلك الفترة، كممراضة. ولكن خلال سنة 2015 إكتشف شقيق زوجها مكان إقامتهن وتعقبهن لـإعادتهن إلى السودان وإتمام عملية ختان البنتين (حنان، السودان، مدنين).

بالنسبة لـ"محاسن" فقد كان هروبها من السودان بسبب حرب الدارفور سنة 2003 وأقامت مع عائلتها في مخيم للجئين على الحدود بين السودان والتشاد. في المخيم، واجهت "محاسن" وأفراد عائلتها العديد من الصعوبات (المجاعة، التهديدات، شح المياه، إغتصاب الفتيات ...). بعد عامين تدخلت المنظمات غير الحكومية لمساعدةهم للحصول على الماء والطعام والوقود. في الإثناء قامت بالتواصل مع أحد المهربيين لمساعدةهم للعودة إلى السودان إنطلاقاً من المنطقة الحدودية "جينينا". تمكنت "محاسن" من إتمام دراستها وأصبحت مهندسة زراعية ثم تزوجت وسافرت إلى مصر. بعد عامين، تواصلت مرة أخرى مع أحد المهربيين حتى يساعدتهم على السفر إلى أوروبا انطلاقاً من ليبيا. لكن لدى وصولهم إلى الصحراء الليبية، أطلقت الشرطة عليهم النار: "لقد فقدنا كل شيء، أوراقنا، أموالنا، كل شيء! كما تم إحتجازنا في سجن طرابلس." (محاسن، السودان، مدنين).

وقد تتواصل رحلة عبر النساء إلى تونس لعدة سنوات، كما هو الحال بالنسبة إلى "محاسن"، أو ربما بضع ساعات بالنسبة لمن يسافر بالطائرة، وهي الطريقة التي تتبعها الطالبات أو المهاجرات اللاتي خططن العبور إلى أوروبا عبر «الحرقة» أو بالنسبة لمن وقعن، دون علمهن، ضحية لشبكات الإتجار بالبشر.

## ليبيا أو قصة جحيم على وجه الأرض

في مدنين، كان لنا لقاء مع مجموعة من النساء أمضين بضعة أشهر أو بضع سنوات في ليبيا. اختار الكثير منهن عدم التحدث عن العنف الذي عانينه في ليبيا، وخاصة منهم "أوا" (26 سنة) التي فضلت الحديث عن تجربتها خلال مقابلة فردية ودون تسجيل. خلال حديثها تطرفت "أوا" إلى عواقب التجربة التي عاشتها: "أتذكر العنف الذي عانيته في ليبيا وفي بلدي طوال الوقت. تزدحم في رأسى الأفكار. أنا هنا، طوال اليوم، ليس لي من عمل أقوم به في إنتظار أن أستعيد نسق الحياة الطبيعية وهو ما قد يسمح لي بأن أنسى بعض الأشياء معينة" (أوا، الكوت ديفوار، مدنين).

وتحدثت "عوضيه" عن معاناتها وما عاشته في السجون الليبية، لثلاث مرات، من "أشكال الإهانات والعنف الشديد" (عوضيه، السودان، مدنين). "حنان"، كان لها نفس المصير بعد أن تم إلقاء القبض عليها خلال محاولتها "الهجرة غير النظامية باتجاه إحدى الدول الأوروبيّة" حيث سُرقت منها جميع أموالها وتم سجنها لمدة 6 أشهر في مدينة صبراته: "لقد تعرضت للإغتصاب ثلاثة مرات، وإلى اتصال جنسي شرجي أيضاً. لازلت أشعر، إلى غاية اليوم، بالذنب جراء ذلك" (حنان، السودان، مدنين). الجحيم نفسه عرفته إبنتها البالغة من العمر 16 عاماً التي تعرضت للإغتصاب في ليبيا بينما كانت متواجدة داخل المنزل. منذ ذلك الحين تعاني إبنتها من مشكلات صحية وجسدية خطيرة، من ذلك التبول النفسي اللارادي الذي يمنعها من النوم.

وتحدثت نساء آخريات، بغضب شديد، عن تجاربهن، مع تقديم عديد التفاصيل حول المصير الذي عرفه البعض من

## رفيقاتهن في السجون الليبية:

"تودعين السجن ... تغتصبين ... ويمنع عنك حتى الحق في التذمرا! سواء كان لديك طفل أم لا، أن تكوني حاملة أم لا، أنت دائمًا عرضة للإغتصاب!! كانت هذه هي حال إحدى الصديقات التي كنت برفقتها عند عبور ليبيا. لقد كانت المرأة حاملاً، وتعرضت للإغتصاب إلى حد فقدانها الحياة أمامي (...). ماتت تلك المرأة وكذلك طفلها. لقد كانت حاملاً في الشهر الثامن!! البعض منها حين ترفض الإنصياع لرغبات المعتدين فإن هذا يكفي لتصوب رصاصة في الرأس. هناك إمرأة أخرى اضطررت للعودة إلى الكوت ديفوار كانت فتحة شرجها تتدلى منها بسبب الإغتصاب المتكرر الذي تعرضت له ... باختصار، نظراً لكل هذا فإنني دائمًا ما أحدث نفسي أنه لو أتيحت لي الفرصة لمغادرة الدول العربية، حتى سباحة، لفعلت حتى وإن أدي ذلك إلى هلاكي" (عائشة، غينيا، مدينين).

وصلت مهاجرات آخريات إلى تونس عن طريق البر قادمة من الجزائر. وتروي "إيمان"، وهي لاجئة من مالي- وكانت الشرطة الجزائرية قد اعتقلتها بسبب عبورها غير القانوني للأراضي الجزائرية:

"أعلموني بأنني سأقضي شهراً في السجن بسبب الجريمة التي ارتكبتهما. فما كان مني إلا أن أوضحت لهم أنني امرأة مطلقة تحاول الفرار من أسرتها وطلب اللجوء. أحضروني أمام القاضي، فشرحت لهم أنني لست بعاهرة، ولا سارقة بل أنا فقط مسافرة (traveler) وأنه ليست لي وثائق الهوية ولا جواز سفر وأني لا أحمل سوى بطاقة القنصلية المالية. كما أوضحت لهم أنه عند إيقاف المهاجرين من قبل الشرطة، فإنهم يوجهون نحو المؤسسات المعنية باللجوء (المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وليس إلى السجن. لقد كنت محظوظة. قمت بمراسلة القاضية وأوضحت لها وضعتي. فأطلقوا سراحي وتم توجيهي إلى المنظمة الدولية للهجرة أين تمكنت من إيداع طلب اللجوء" (إيمان، مالي، مدينين).

وتواجه المرأة التي تهاجر براً للوصول إلى تونس أشكالاً من العنف الصادر عن الدرس الحدودي وأعوان السجون إلى جانب قساوة الأوضاع عند عبور الصحراً حيث تتعرضن إلى مختلف أشكال العنف الجنسي والإقصادي والمادي وهي جوانب تعرضت إليها باطناب الدراسة التي أجزتها إسماعيل لعشر، سنة 2010، بعنوان "العنف المسلط على المرأة خلال رحلتها غير النظامية:الجزائر، فرنسا، إسبانيا، المغرب"<sup>49</sup>.

تبث دراستنا موضوع العنف المسلط على المهاجرات في تونس غير أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن أشكالاً عديدة من العنف ترافقهن خلال رحلتهن عن طريق البر إلى تونس وهي من العوامل المساعدة على تشكيل حالة الإستضعاف التي تكون عليها المهاجرة حين وصولها إلى تونس. كما أن ما تکابده هؤلاء النساء والفتيات من أشكال العنف في بلد المنشأ، وخلال رحلتهن وعورهن العديد من الدول وما يستتبعه من عنف تشكل في حد ذاتها بداية لمسار إستمرارية العنف الذي يتجدّر، شيئاً فشيئاً، بعمق لديهن.

<sup>49</sup> إسماعيل لعشر، "العنف المسلط على النساء خلال رحلتهن غير النظامية:الجزائر، فرنسا، إسبانيا، المغرب". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

# الإقامة والستقرار: اللجوء... شبكات الإتجار بالبشر ... الاستغلال

عند وصولهن إلى تونس، سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو، فإن المرأة المهاجرة القادمة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء تستقر لفترات متفاوتة، تتراوح ما بين بضعة أسابيع بالنسبة للنساء الراغبات في عبور البحر المتوسط ولأكثر من عشر سنوات بالنسبة لمن تتابع دراستها بتونس أو تلك التي يختلف عليها الأمر بسبب عدم فهمها لنظام الهجرة فيدفعها ذلك إلى الواقع في فخ الوضعية الغير نظامية.

أما عن المهاجرات المحظوظات، من أصل أوربي، فإنه بإمكانهن الإستقرار في تونس لفترات قصيرة - لا تتجاوز الأشهر الثلاثة بالنسبة لمن لها تأشيرة سياحية - كما توفر لهن الإمكانية (الاقتصادية بالخصوص) للمغادرة الدولة المضيفة لفترة قصيرة والعودة لاحقاً، أو سداد الخطايا في صورة تجاوز الفترة المسموحة بها في التأشيرة أو بطاقة الإقامة. وتوجد حالات أخرى يكون فيها بإمكان النساء المهاجرات الإستقرار نهائياً في تونس للعمل أو لتمضية فترة التقاعد مع أصدقائهن التونسيين. كما تواجه النساء المهاجرات صعوبات وعراقل عديدة للحصول على بطاقة إقامة. ونشير إلى أن هذه الوثيقة لا تسمح لهن بالعمل مدفوع الأجر الذي يستوجب تأشيرة عمل التي تخضع لنظام قانوني صارم يعطي الأولوية في التشغيل إلى التونسيين/ات.

في هذه الدراسة، وبقطع النظر عن أشكال العنف العنصرية التي تواجهها يوميا النساء المهاجرات من ذوات البشرة السوداء، فإننا نلاحظ أن أغلب حالات العنف المسلط عليهم في إطار العمل أو داخل المؤسسات العمومية هو في إرتباط وثيق بوضعياتهن غير النظامية أو على اعتبار وضعهن كلاجئات أو طالبات للجوء أو ضحايا لشبكات الإتجار بالبشر.

## نظام حماية طالبات اللجوء واللاجئات في تونس

تواجه النساء والفتيات المهاجرات اللاجئات أو طالبات اللجوء صعوبات بسبب غياب نظام قانوني لحمايتهن وذلك على الرغم من أن الفصل 26 من الدستور يقر بحق اللجوء السياسي. فبطاقة لاجئ أو طالب اللجوء لا تمكنهن من التمتع بالحقوق الاجتماعية أو النفاد إلى سوق الشغل وتسمح فقط بعدم ترحيلهن إلى بلدانهن أو تحجير الدخول عليهن.

أمام الفراغ القانوني، فإنه يعهد لمؤسسات أجنبية، عوضا عن الدولة، دراسة الملفات وتقديم الخدمات لللاجئين ولطالبي اللجوء التي تبقى دون المأمول" ، وفق ما بينه "رمضان بن عمر" ، عن المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية. وأشارت النساء المهاجرات المشاركات في الدراسة إلى البطء في معالجة الملفات وعدم إحترام الجوانب المتعلقة بالآجال، وكذلك رداءة الخدمات المقدمة للمهاجرات، في مراكز الهجرة.

وأدلت النساء المقيمات في مراكز الهجرة بعدم توفر الوسائل الضرورية للرعاية الطبية. تقول عائشة، وهي إمرأة من غينيا مقيمة في مركز طالي اللجوء، "أنا مصابة بمرض السكري، ولكنني لا أجد العناية الضرورية. فلا يقع إقتناء الدواء إلا وفق رغبتهم وليس عندما أحتجه. كما لا يتم توفير الدواء إلا بعد أن أكون قد طرحت الموضوع لعدة مرات وبعد أن قمت بالتهديد لعدة أشهر". (عائشة، غينيا، مدينين).

وتؤكد "أميناتا"، وهي من الكوت ديفوار وقطن في نفس المركز، رواية زميلتها كما تشير إلى أن طبيب المركز لا تتوفر لديه الأدوات الطبية المناسبة وتضيف:

<sup>50</sup> <https://nawaat.org/2021/02/19/droit-dasile-en-tunisie-grave-dans-la-constitution-meprise-par-les-lois/>

"حالياً نحن نحتاج إلى أغطية لأن البرد قادم. لهذا السبب جميع الأطفال أصيروا بالأمراض ولا يمكن حتى عرضهم على الطبيب. الطبيب الذي يأتي لعيادتنا يكتفي بالجلوس أمامنا دون أن تكون لديه أي أدوات طبية بما في ذلك مقياس حرارة. هو فقط يسأل عن موضع الألم ويقوم بتدوين الملاحظات دون إعطاء أي دواء. كيف يمكن العيش في هذه الظروف" (أميناتا، الكوت ديفوار، مدinin).

وتتهم "عائشة" المركز بإختلاس المواد ذات الإستعمال اليومي:

"هؤلاء الأشخاص لا يوفرون لنا الحفاضات والأغطية، والصابون، ومواد تنظيف للأطفال. يومياً تنطلق الشاشات بداية من الساعة الثالثة صباحاً لبيع هذه المواد في الأسواق في حين نحن نتألم. هي تصرفات غير إنسانية حقاً من جانبهم" (عائشة، غينيا، مدinin).

كما تطرح "أميناتا" إشكال المنحة الأسبوعية التي لا تسمح بسداد كافة احتياجاتهن وأطفالهن:

"المنحة التي تبلغ 30 ديناً لا يمكن أن تفي بالاحتياجات الأسبوعية. فهي لا تفي باحتياجاتك من أكل، وملابس وتنقل وإقتناء الأدوية، سواء كان لديك طفل أم لا. لقد حاولنا الحديث إليهم في هذا الخصوص ولكن دون جدوى. قالوا لنا إذا كان الأمر لا يناسبنا فيمكننا مغادرة المركز؛ في هذه الحالة أنت تجد نفسك محتجزاً دون أن تكون قد ارتكبت أية جريمة. كما يتم التحقق من ساعات الدخول والخروج! إن بقاونا بالمركز هو بسبب عدم توفر الشغل في مدينة مدinin. للبحث عن شغل يستوجب التنقل إلى جرجيس وهو أمر غير ممكن لأنه يحجر علينا البقاء خارج المركز لفترة تتجاوز الثلاثة أيام والحال أنه إذا حصلنا على شغل فإن ذلك يستوجب البقاء هناك لأسابيع. أنا شخصياً لدي خمسة أطفال يقيمون في موطن الأصلي. كيف لي إعاشتهم دون العمل؟ من الضروري أن يتتوفر لهم الأكل ومصاريف المدرسة والملابس وأشياء أخرى عديدة" (أميناتا ، الكوت ديفوار، مدinin).

وتطرح النساء المقيمات في مراكز اللاجئين، بدرجة هامة، المعاناة من العنف الإقتصادي: "في المركز نعاني من مشكلات صحّة، كما أن المنحة التي تُسند شهرياً، ومقدارها 200 ديناً، لا تفي بالحاجة". (أميناتا، مالي، مدinin).

ويصبح للمهاجرات عند الحصول على بطاقة لاجئ، خيار البقاء في المركز أو الإستقرار خارجه مقابل منحة بـ 300 دينار فقط لسداد معلوم الإيجار والكهرباء والماء. "قالوا لي عليك أن تتدبري أمراً، كدت أن أرفض. عادة عند الحصول على بطاقة لاجئ يقع توجيهك نحو مركز آخر. هناك على الأقل لن أدفع أي إيجار. في الأخير غادرت المركز رفقة طفلي، الذي يبلغ من العمر شهرين. قيل لي أيضاً أنه إذا لم أحصل على اللجوء في ظرف ثلاثة أشهر فإنه علياً أن أغادر خارجاً" (ساندرا، الكوت ديفوار، مدinin).

إن حالة الإنتظار وعدم الإستقرار الذي يستتبعها، تشكل وفقاً للمهاجرات، عنقاً نفسياً متواصلاً لا يسمح لهن بالمضي قدماً في مسار حياتهن ويسبب لهن يومياً العديد من الأحزان. "مضت سنتان منذ أودعت مطلب الحصول على اللجوء. لازلت، إلى اليوم، أنتظر القرار. يحدث أن أفكّر طويلاً في الأمر. أنها مشكلتي الرئيسية. وضعى هذا يبيكيني يومياً" (إيمان، مالي، مدinin).

بالنسبة لـ "أولي"، فهي تنتظر إعادة توطينها في بلد آخر حيث لا تكون عرضة للخطر بسبب ميولها الجنسية: "لا توجد أي أخبار عن إمكانية إعادة التوطين. أعتقد أننا ننساء دائمًا ما نكون معرضات للعنف. من المفترض أن تكون لنا الأولوية في هذا المجال. إن ما نعيشه يومياً يثقل كاهلنا. فيما يخصني، مثلاً، فأنا أخضع لمتابعة طيبة نفسية. الطبيبة متغيرة لكل ما يحدث لي". (أولي، الكاميرون، تونس).

من المعلوم أن إمكانية إعادة التوطين ضعيفة. "في جميع أنحاء العالم، احتياجات إعادة التوطين مرتفعة، ولكن الفتحات المتاحة محدودة لأنه يستفيد منها أقل من 1 بالمائة من اللاجئين في العالم. لهذا السبب، من الضروري

أن يفهم اللاجئون أنهم قد لا يستطيعون أبدا الوصول إلى هذا الخيار، ولذا يجب عليهم العمل من أجل الإكفاء الذاتي في تونس، إذا لم يكن خيار العودة الآمنة والمستدامة إلى بلد المنشأ خيارا متاحا<sup>51</sup>.

في تونس العاصمة ومدينة صفاقس، تodus النساء المهاجرات مطلب اللجوء ولكنهن بالتوازي يعملن بصفة غير نظامية لسداد إحتياجاتهن دون المرور عبر مراكز الهجرة. ويمثل طلب اللجوء إحدى الطرق لتوفير الحماية لهن عندما يواجهن مشكلات مع الجهات الأمنية أو أرباب العمل. وفي هذا المجال نشير إلى أن وضعية طالبات اللجوء القادمات من الكوت ديفوار يثير القلق، وهن الحالية الأغلبية في تونس، خاصة وأن إجراءات طلب اللجوء يمكن أن تتغير وتطرأ عليها تعديلات وفقاً للأوضاع في بلاد المنشأ. وتعبر "آن-ماري"، القادمة من الكوت ديفوار، عن تخوفها من أن تكون بطاقةها أصبحت غير صالحة: "يبدو أن بطاقة اللاجئ لم تعد صالحة لأنك إذا ما تحولت إلى مركز للشرطة فإنهم يأخذونها منك ويقولون أن السالم يعم في الكوت ديفوار حاليا وبإمكان مواطناتها العودة إليها. كما تتم الإشارة إلى توفر رحلة خاصة لدى السفارة وإنه يستوجب الذهاب إلى مراكز الأمن لتسجيل العودة أين تُصدر الوثيقة" (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس العاصمة). أما في صفاقس فإنه توجد نفس المخاوف لدى المهاجرات بأن تفقد بطاقة اللاجيء وهي الشيء الوحيد الذي يؤمن لهن الحماية في مواجهة العنف.

## المهاجرات بين سندان شبكات الاتجار بالبشر ومخاطر الاستغلال

يمثل العنف في الواقع العمل من أكثر الأشكال تداولًا في تجارب النساء المهاجرات أصيلات الدول الإفريقية جنوب الصحراء ولو لمرة واحدة على الأقل خلال تجربتهن. ويتمثل العنف في الواقع العمل في: العنف المادي، الإتهام بالسرقة، الحرمان، التهديدات والتحرش الجنسي واللمس الجنسي والتحرش النفسي والقائمة تطول.

ونشير على أن عددا هاما من النساء هاجروا إلى تونس "بموجب عقد عمل"، وهي من أشكال الاتجار بالبشر الأكثر تداولًا، وليس حصرياً، المسلط على النساء القادمات من الكوت ديفوار. ويمثل الاتجار بالبشر، الذي قمنا بالتعريف به في مقدمة الدراسة، مصدراً لأشكال متعددة للعنف المتداخلة فيما بينها. وتحدثت المهاجرات عن تجارب العنف التي عاشتها بالتفصيل. فمنذ الحلول ببلد المنشأ إلى غاية إستكمال "مدة العقد" المذكور، تبقى النساء عرضة للعنف الاقتصادي الذي يشابه العبودية الحديثة.

## شبكات الاتجار بالبشر ... تداخل وتشابك أشكال العنف

في مرحلة التجنيد نجد المرأة المسافرة التي تتکلف بتكاليف رحلتها، بما في ذلك اقتناء التذاكر وطلب التأشيرة ومصروف الجيب خلال الرحلة. كما نجد المرأة التي لا يتتوفر لديها المال الضروري للرحلة فإن "المهرب" يتکفل بذلك ومن هناك يقعن في فخ تسديد الديون، دون معرفة ظروف السفر أو العمل التي ينتظرن. وتُجند البعض منهم في نقل البضائع خاصة في حالة الهجرة عبر النقل الجوي، دون أن تكون على علم بطبيعة البضائع التي وضعت في عهدها. ومثال ذلك ما حدث مع "غراس" التي تم ايقافها في المطار بتهمة التهريب:

"عندما وصلت، اتضح أنه يوجد بين امتعتي أشياء لا علم لي بها. حين قام أعون الجمارك بالتفتيش عثروا على بضائع من ذلك أنواع من الخمور وأشياء أخرى كثيرة لم أكن أعلم بوجودها. كانوا سيأخذونني إلى السجن، واضطربت لطلب الصحف. طلبو مني المال ثم أعطوني جزءا من تلك الأشياء وتركوني أغادر وإحتفظوا بالبقية. لقد تألمت كثيرا إلى حد البكاء لأنني اعتقدت أنه سيقع ترحيلي إلى بلدي وإن كان ذلك أفضل من أن أودع السجن لأنه بذلك على الأقل تكون عائلتي على علم بأنني وصلت إلى تونس وأنني على قيد الحياة" (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

بعض المهاجرات يكون لديهن أموال عند حلولهن بتونس. من ذلك "ساندرا" التي قامت بتسديد تكاليف العبور إلى

<sup>51</sup> <https://help.unhcr.org/tunisia/fr/resettlement/>

تونس والمغادرة نحو أوروبا، لكن الأحداث أخذت منعطفاً مختلفاً تماماً لدى وصولها إلى تونس:

"حين حلت بتونس إفتوك الرجل) المهرب (المال الذي بحوزتي. لقد قال لي أنه من المخاطرة أن أخرج إلى الشارع ومعي المال. لم أكن أعلم أن الرجل أرسلني إلى هنا للعمل "بموجب عقد". حين وصلت إلى تونس كان الرجل قد خطط كل شيء. كان سيسبني مالي ويضعني "بموجب عقد" لمدة عام. أي بما معناه لم يكن يخطط ليجعلني أسافر إلى أوروبا بل خطط ليبعيوني ويضعني بين أيدي إمرأة تونسية في جربة. حين وصلت إلى منزلها، طلبت أجاري فقالت لي "ليس لديك راتب". هل يوجد بلد يمكن أن نعمل به دون راتب !! وعند استفساري الأمر أوضحت لي أنها اتفقت على ذلك مع الرجل المهرب الذي سلمني لها. وفي الأخير قبلت المرأة أن تسدد جزءاً من الراتب للرجل وأن تعطيني الجزء الآخر. كنت مضطراً لقبول تسديد الديون لذاك الرجل. وبقيت للعمل لدى هذه المرأة مدة 5 أشهر ساعدتني خلالها على إسترجاع جزء من المال الذي افتكه مني" (ساندرا، الكوت ديفوار، مدنين).

الأكيد أن قصة "ساندرا" ليست فريدة من نوعها فهي تشبه التجربة التي عرفتها "جيسكا" و"جوزيان" و"سيلين". آخريات، مثل "غراس"، إتفقن مع المهرب أنه بالإضافة إلى ما قامت بدفعه مسبقاً فهي ستقوم بتسديد نفقات الرحلة بالعمل بموجب عقد لشهر معدودات.

"جئت إلى تونس بموجب العقد. كنت قد دفعت جزءاً من المصروفات. كان الإتفاق أن أعمل مدة أربعة أشهر لتسديد البقية لذلك كانوا يحصلون على راتبي بدلاً عنّي. لكن المرأة التي عملت لديها أخبرتني أنني سأعمل لديها مدة 7 أشهر وأنها مقابل ذلك قد دفعت مبلغ 2500 دينار تونسي إلى الجهة التي إستقدمتني، أي ما يعادل 500 ألف فرنك CFA." (غراس، الكوت ديفوار، تونس)

نفس القصة حدثت مع "سيفورا"، القادمة أيضاً من الكوت ديفوار، حيث إضطررت بدورها إلى العمل مدة شهر إضافي خلافاً لما تم الإتفاق بخصوصه: "كان بحوزتي بعض المال وكان الإتفاق أن أعمل مدة شهرين ولكن عند حلولي بتونس أعلموني أن العمل سيكون لمدة ثلاثة أشهر. قبلت بالأمر بدون نقاش" (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس).

بالنسبة ل "دينيس"، فقد كان "العقد" ينص على العمل في ورشة للخياطة مدة خمسة أشهر لتحسين معرفتها خاصة وأنه لديها بالفعل شهادة تدريب في هذا المجال. تقول دينيس: "الشخص الذي إتصل بي لاتي إلى تونس جعلني أعتقد أنني سأتولى إدارة ورشة للخياطة. من هذا المنطلق قمت بكلفة الإجراءات للقدوم إلى هنا وأعطيته مبلغاً بـ 200 ألف فرنك CFA. ولكن بمجرد وصولي إلى تونس، تم تشغيلي "بموجب عقد" كمعينة منزلية مقيمة" (دينيس، الكوت ديفوار، صفاقس).

إن العنف الذي يطبع كل هذه الروايات والوضعيات يكون أكثر قساوة إذا ما علمنا أن النساء والفتيات يصلن إلى تونس دون أن تكون لديهن أية معارف أو علاقات. فالواحدة منهن تكون تحت السيطرة الكاملة لـ "رئيسهم/هن" وتكون في حالة ذعر مما يجعلهم/هن ينتصرون/ن لعملية التحيل، نظراً لافتقارهن لأية وسيلة للحماية: "لم أكن أعرف شيئاً لم يكن باستطاعتي الفرار ولم أكن أدرى بمن يمكن أن أتصل للخروج من هذا المأزق. أمام هذا الوضع لم يكن أمامي سوى أن أقبل بالأمر الواقع". (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

وتعيش المهاجرات إلى جانب التحيل والوضع قيد "العقد"، حالة الإستغلال والحرمان حيث تروي المهاجرات ما يتعرضن له من أشكال العنف المتعددة من ذلك الحرمان من الطعام أو العزلة. وجاء في شهادة "سيفورا":

"في البرنامج اليومي للعائلة التي أعمل لديها لا يحسب لي أي حساب. تتم مراقبة كل محتويات الثلاجة! قالت لي صاحبة البيت هذه الأشياء هي خاصة بالأطفال... لا تلمسيها؟ ولم يكن يوجد أي شخص يمكن الإتصال به لمساعدتي. أمام هذا الوضع كان علي أن أستخدم ذكائي. فقمت بأخذ الأكل من الثلاجة الثانية التي لا تراقبها صاحبة البيت. لم يكن يعنيها سوى تكليفي بالأشغال" (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس).

كما يمنع المشغل خروج المهاجرات بمفردهن وتم مراقبتهن ومنعهن من الحديث إلى الأشخاص من ذوي/ات البشرة السوداء. في حديثها عن تجربتها، تقول "غراس":

"عندما أردت الخروج، رافقني طفلها الذي كان يراقبني حتى لا أهرب. كانوا يخشون أن أتمكن من الاتصال بأحد الأشخاص السود خارج البيت الذي قد يستوضعني إن كانت المعاملة طيبة! الخيار الوحيد هو أن يكون الخروج رفقة أحدهم أو أن لا أغادر البيت بتاتاً. في أحد الأيام قلت لصاحبة البيت أني أرغب في الخروج لعلاج قدمي فلم تقبل وسألتني ما لذى تريدين فعله خارجاً. بل تجرأت ورفضت أيضاً قدوم زوجي وابني لزيارتى والتعرف على مكان إقامتي بصفاقس. ولكنني قررت أن أشير لهم إلى المنزل من مسافة بعيدة" (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

وتحدثت النساء المهاجرات اللاتي وقعن في فخ شبكة الإتجار بالبشر عن الإستغلال الذي تعرضن له من قبل مشغلهن من ذلك عدم تحديد ساعات العمل، والحرمان من أيام العطل بما في ذلك العطلة الأسبوعية، إلى جانب العمل المرهق الذي لا ينتهي.

"جوزيان" وزميلتها دفعتا ضريبة هذا الإستغلال والعنف النفسي الذي مارسته تجاههن صاحبة البيت:

"كان المنزل شبيها تقريباً بالقلعة. كنت أعمل هناك مع فتاتين آخرتين وكانت احدهما مرتبطة بـ"عقد". لم يكن يوجد توقيت لبداية يوم العمل أو للنوم ولا وجود لأيام الراحة. يمكنك الإستيقاظ في الساعة 6 صباحاً والذهاب للنوم الساعة الثانية صباحاً. في احدى المرات ذهبتا للنوم على الساعة الرابعة صباحاً لأنه صادف يوم عيد ميلاد سيدة البيت التي طلبت منا أن نبقى ننتظر إلى حين نهاية الإحتفالات. وفيقتي في العمل كانت مطالبة كل صباح، على الساعة الثامنة صباحاً، أن تقوم بتدليك هذه المرأة في سريرها قبل أن تبدأ عملها. وقع إستغلالنا من قبل هذه المرأة، كان علينا أن نقوم بتدليكها، وتنظيف المنزل وإعداد فطور الصباح قبل أن يستيقظ أصحاب البيت. لم تكون إحدى الفتيات تجيد اللغة الفرنسية وكانت تجد صعوبة في فهم طلبات المشغلين مما جعل صاحبة البيت دائمها الصراخ. ذات مرة كانت صاحبة البيت تصرخ في حين أن الفتاة طلبت فقط الحصول على يوم للراحة الذي قوبل بالرفض". (جوزيان، الكوت ديفوار، تونس)

ويعد بعض المشغلين إلى تكليف العاملات بأشغال إضافية في بيوت أفراد آخرين من الأسرة. مثل ما جاء في شهادة "سيفورا":

"عملت في أحد البيوت لمدة أسبوع. ذات يوم بينما كنت أقوم بتنظيف البيت أعلموني بأن أستعد للذهاب لمساعدة حماتها في أشغال البيت. في البداية قلت في نفسي قد تكون هذه المرة فقط. لذلك قبلت الذهاب لمساعدة المرأة المسنة. ولكن في اليوم الموالي تكرر نفس الطلب. كنت شديدة الإنزعاج وأعلمتهم أنه لا يمكنني العمل لدى شخصين في وقت واحد. منذ ذلك الحين لم يعد يعهد لي القيام بأعمال إضافية في بيوت أخرى أين كانوا يأخذونني كما لو كنت كيس أرز أو كالعبد". (سيفورا ، الكوت ديفوار، تونس)

وتحدثت فطيم، من جانبها، حول الإجازة والراحة الأسبوعية: "في الواقع، لم يكن يسمح بأن يكون لنا إجازة أسبوعية. أنت لا تغادرين البيت من الاثنين إلى الاثنين. كنت دائماً حبيسة المنزل رفقة السيدة. فقط عندما هي تغادر البيت يكون بإمكانني مراقبتها" (فطيم، الكوت ديفوار، تونس). أن تؤدي أعمالاً مرهقة دون أن يكون لك الحق فيأخذ نصيب من الراحة هو وضع من شأنه أن يتحول في آخر المطاف بالنسبة لهؤلاء النساء إلى حالة من الإجهاد الشديد. العديد منهن يصبون بالأمراض دون أن يقبل "أرباب العمل" تمكينهن من العلاج. تقول فطيم:

"كنت أعمل كامل أيام الأسبوع دون راحة أسبوعية إلى حين أصبحت بتوعلك صحي كدت على إثره أن أفارق الحياة. كانت ترى تغير اللون في عيناي وعلى الرغم من ذلك كانت تلك المرأة ترغب في أن أستمر في العمل لأنها، كما قالت، قامت بإبتكاري، لقد تم بيعي لها!" (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

في قصة أخرى تتحدث "دينيس" عن بخل مشغليها:

"عندما لا أكون على ما يرام، تتولى إقتناه بعض المسكنات فتعطيني صاحبة البيت منه قطعة واحدة وتخفي البقية في غرفتها! إلى درجة أني تسأله إن كانت كلفة هذا الدواء في تونس بالملالين والحال أن ثمنه أقل من دينارين" (دينيس، الكوت ديفوار، صفاقس).

تضطر المهاجرات في أغلب الأوقات إلى إتمام مدة "العقد" قبل ان اخلاء سبيلهم من قبضة "أرباب العمل". تقول "غراس": "كان لا بد لي من إتمام مدة السبعة أشهر التي ينص عليها "العقد" خاصة وأنني كنت حديثة العهد بهذه الوضعية. لم أكن أعرف المدينة ولم تكون لي علاقات في مدينة صفاقس إلا مع بعض الأشخاص المقيمين في تونس العاصمة." (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

رغم قساوة ظروف العمل، كان البعض منها يختار الإستمرار فيه لمدة إضافية من أجل الحصول على بعض المال يمكنهن من الإستجابة لحاجياتهن إلى حين الحصول على فرصة عمل أخرى. وكان هذا قرار "سيلين" التي فضلت البقاء لفترة إضافية لدى صاحبة البيت الذي تعمل به ولكنها طلبت الترفيع في أجورها، الأمر الذي لم تقبل به صاحبة البيت. تقول "سيلين":

"لقد كان راتبي 400 دينارا وطلبت الترفيع فيه إلى 500 دينار لكن السيدة رفضت قائلة أنه، بمثيل هذا الراتب، يمكنها تشغيل معينة منزلية تونسية تنجذب كافة الأشغال إضافة إلى الطبخ. فقبلت بالأمر وطلبت أن تسمح لي بالذهاب إلى الكنيسة يوم الأحد لأنه لم يكن لي يوم عطلة، فقبلت بذلك شريطة أن يكون ذلك مرتين في الشهر، فقط ." (سيلين، الكوت ديفوار، تونس).

مجمل هذه الشهادات بينت كذلك أنه كلما حاولت المهاجرات مغادرة العمل إلا وطفت على السطح أشكال أخرى من العنف، من بينها إفتاك وثائق الهوية، والأمتعة الخاصة وكذلك الأموال. في إحدى الشهادات تشير فطيم:

"عند حلول موعد نهاية العقد وسداد الراتب فإنهم يحاولون غالباً تفادياً بذلك. هذا ما حصل لي! عند نهاية الشهر، طلبت راتبي فامتنعوا عن سداده فرفضت العمل. أمام هذا الموقف هددوا بالاتصال بالشرطة. فما كان مني إلا أن أخذت حقبتي وغادرت المكان" (فطيم، الكوت ديفوار، تونس). تمكنت فطيم من إستعادة جواز سفرها، لكن "سيفورة" كان عليها أن تتسلل أصحاب البيت لتتمكن من ذلك. "لقد قمت بالضغط عليها لدرجة أنها استسلمت في الأخير وأعادت لي جواز سفري." (سيفورة، الكوت ديفوار، تونس).

ويمنع القانون مصادرة وثائق الهوية لأي شخص، وعلى الرغم من ذلك فإن "الوسطاء" ينصحون النساء المهاجرات بتسلیم جوازات سفرهن لصاحب العمل كعربون ثقة ولتجنب الإساءة إليهن. تقول "غراس": "عندما وصلت، أخبرتني الفتاة التي أخذتني إلى بيت السيدة صاحبة العمل، بأنه علي، بمجرد أن أعبر بباب المنزل، أن أعطي جواز سفري تلقائياً للأصحاب البيت كعربون منح الثقة فيحسنوا معاملتي. لكنني قلت في نفسي وماذا لو كان العمل شاقاً، فلن يكون بإمكانني الهروب، لذلك لم أعطيها إيه" (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

وتبّرّز أنواع أخرى من العنف، بما في ذلك الإتهام بالسرقة مع إمكانية الإقطاع من الأجور. وتُستخدم هذه الحيلة باستمرار كما ستبيّنه الدراسة لاحقاً. تروي "جوزيان"، ما حدث مع إحدى الفتيات التي كانت تعمل معها في نفس البيت: "عندما كانت الفتاة تستعد لمغادرة البيت وجهت لها السيدة التي كانa نعمل لديها إتهاماً بسرقة الملابس في حين أن الفتاة لم تفعل ذلك. فما كان من الفتاة إلا أن غادرت المكان تاركة ملابسها وكل أشيائها لأنها سُئِّمت من السيدة التي كانت سيئة التصرف". (جوزيان، الكوت ديفوار، تونس)

كما تحدثت "جوزيان" عن عواقب حالة الإستضعاف وأشكال العنف التي تترتب عن ذلك: "ألا يكون لديك وثائق الهوية فهو أمر يزيد من حدة العنف الذي نعاني منه. إنهم يعلمون أننا في وضعية غير قانونية وأننا لن نتجرأ على الذهاب إلى الشرطة وبالتالي فهم يُقدمون على فعل كل شيء". (جوزيان، الكوت ديفوار، تونس).

تشرح لنا "جيسيكا"، التي تعمل لدى الجمعية التونسية للصحة الإنجابية، أن بعض النساء يأتين لطلب المساعدة في قضايا تهم الإتجار بالبشر، من ذلك قصّة مهاجرة من الكوت ديفوار التي جاءت إلى تونس بهدف العبور نحو أوروبا فتمت مصادرة أموالها ووضعت "بموجب عقد" لمدة خمسة أشهر:

"قبلت هذه المرأة وذهبت إلى مكان العمل، وبمجرد وصولها، إستلمت منها صاحبة البيت جميع أوراقها. وبمجرد إنقضاء مدة العقد أرادت المهاجرة مغادرة المكان لأن العمل كان شاقاً. حينها رفضت صاحبة العمل أن تعيد لها جواز سفرها وإشترطت أن تستعيد منها مبلغ 2500 دينار تونسي كانت قد سلمتها إلى الوسيط في الكوت ديفوار. إتصلت المهاجرة بعديد الجمعيات لمساعدة وشرحت لنا المشكلة. فقمنا بالإتصال بصاحبة البيت لإيجاد حل وديًّا لهذا المشكل خاصٌّة وأنا إذا ما قدمنا بشكوى، فإنه يمكن أن تتوارد صاحبة العمل في إشكال، لأن القانون يمنع مصادرة جوازات السفر". (جيسيكا، الكوت ديفوار، تونس)

وتلجأ بعض النساء المهاجرات أيضًا إلى أشخاص قادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء لطلب المساعدة. من ذلك ما حدث مع "فطيم" التي فرت من صاحب العمل بعد أن هددتها بالإتصال بالأمن فوجدت نفسها وحقيبتها، في منتصف الليل، وحيدة في أحد شوارع العاصمة. فكرت في النوم في مستودع أو عند إحدى البوابات، لكن الخوف من التعرض للإغتصاب أو الإعتداء دفعها إلى الإقتراب من "رجل أسود البشرة" شرحت له وضعها. ساعدتها الشاب في العثور على مكان للإقامة بشكل طاري وتمكنَت بعد ذلك من التعرف على أشخاص آخرين من مجتمع الهجرة الإفريقية في تونس قدموا لها المساعدة. (فطيم، الكوت ديفوار، تونس).

خلال المجموعات البوئية، بينت المشاركات في الدراسة أنه غالباً ما يقدم أفراد مجتمع الهجرة الوقاية من العنف من خلال التعرف على الوضع في الدولة المضيفة وظروف العمل والتحذير من المخاطر وتقديم الحلول الممكنة. كما يمكن أن يقدموا المساعدة عند الحاجة لمواجهة العنف أو المظالم.

## حالة الاستضعاف منذ الوصول

الوصول إلى تونس دون معرفة مسبقة بالبيئة التونسية هي إحدى السمات الرئيسية للوافدات الجدد عبر شبكات الإتجار بالبشر. هذه الوضعية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة العنف بل وتقلص كذلك من احتمال العثور على المساعدة عند الحاجة. وعلى الرغم من وجود قوانين تجرِّم الإتجار بالبشر وتحظر الإنتهاكات من ذلك الإستغلال أو مصادرة وثائق الهوية أو منع حرية التنقل، إلا أنها نجد النساء يقبلن بأوضاع لا تُحتمل خلال فترة "عقد السخرة" ثم تعملن، بعد ذلك، على تحرير أنفسهن. كما أن هؤلاء المهاجرات لا يوجد لديهن أي إستعداد لتقديم شكوى ضد الأطراف التي وضعنَّهم قيد الاستغلال أو تلك التي ساعدت على قدومهن إلى تونس. ويعود ذلك بالخصوص إلى وضعهن غير القانونية والحواجز اللغوية وعدم المعرفة بالقوانين التي تجرِّم الإتجار بالبشر وكذلك الإجراءات الخاصة بالإقامة في تونس. كما أن الشعور المستمر بالخوف، وما يحدث من تطبيع مع العنف المرتبط بالإتجار بالبشر، والخوف من أن يعمد "المهربون" إلى كشف أمرهن مع إمكانية أن يتوجهوا عليهم أو على عائلاتهم في بلد المنشأ.

## العمل غير النظامي للمهاجرات: نماذج جديدة للإستغلال

باستثناء المهاجرات الأوروبيات، لم يكن لدى أي من النساء المهاجرات المشاركات في الدراسة نشاطاً مهنياً وفق عقد عمل نظامي. تساهمن النساء في الاقتصاد الموازي للبلاد: معينة منزلية، رعاية الأطفال والمسنين، وتنظيف الغرف أو غسل الصحون في المطاعم والمcafés، إلخ. وهي أعمال ذات أجور منخفضة وتفتقر للقيمة الإجتماعية<sup>52</sup> ولكنها تبقى من بين الأعمال التي يمكن للمهاجرات النفاذ إليها بأكثر سهولة بما يمكنهن من الحصول على مدخلات

<sup>52</sup> الحط من القيمة الإجتماعية يستوجب إعادة نظر من منظور نسوي.

لتلبية احتياجاتهن وأسرهن.

من هذا المنطلق، أصبح جميع المهاجرين/ات القادمين/ات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، رجالاً ونساء، "عنواناً لنماذج جديدة من الاستغلال في إطار العمل غير النظامي"<sup>53</sup> بما يترتب عنه من "استعادة لنماذج تقليدية للعمل غير النظامي تم استبعادها في إطار النظام الاقتصادي المنظم. كما يمكن ذلك من إعادة إنتاج لعلاقات الهيمنة والضغط التي تعتمد على التطبيع مع مختلف النماذج الاجتماعية لتقسيم العمل بين مختلف الدول ولكن داخل الدول ذاتها، كما بين النساء والرجال، ومختلف المجموعات السكانية، بين تلك التي تعاني من الوصم العنصري وأخرى تعتبر من الجنس الأبيض، وبين المجموعات الإثنية، الشباب والكهول، المبدعين والمكلفين بالتنفيذ، من توفر لديهم المهارات ومن يفتقرن لذلك... وبالطبع بين المواطنين والمهاجرين".<sup>54</sup>.

الأكيد، أن هذه الوضعية التي تتميز بظهور الأعمال غير النظامية يخضع لها بصفة موازية كذلك التونسيون/ات، غير أن المهاجرات في هذه الأوضاع يواجهن عنفاً ماضعاً بسبب أصولهم العرقية أو الدين أو الميول الجنسية أو الهوية الجندرية. وبذلك يوفر العمل غير النظامي مساحة لإعادة إنتاج العنف بجميع أصنافه، بدءاً بالاستغلال والعنف المادي والمعنوي والجنساني وصولاً إلى عدم الاستقرار وغياب الحماية من الاعتداءات وأشكال العنف المختلفة.

### صعوبات العثور على عمل: التمييز

يساهم سوق العمل غير النظامي في إعادة إنتاج مختلف مظاهر التمييز المرتبطة بأوضاع المهاجرات، سواء بسبب حالتهن الصحية أو أطفالهن أو هويتهن الجنسية. بالنسبة لـ "أولي"، وهو رجل كاميروني عابر جنسياً، فإنه يجد صعوبة كبرى للعثور على عمل في تونس، حتى وإن كانت لديه بطاقة لاجئ. ويعود هذا الوضع إلى ظهره الخارجي المرتبط بهويته الجندرية. يقول "أولي": "دين كنت أحصل على عمل كمعينة منزلية فإنه غالباً، ما لا يقع، في النهاية، إنتدابي بسبب ظهره لأنني لا أضع أحمر الشفاه أو لا أليس فستاناً للذهاب إلى مقابلات العمل. فقط يقولون: غير ممكن" (أولي، الكاميرون، تونس). من جهته يشرح لنا "باسكال"، زميله في السكن، أن الرجال التونسيين يرفضون توظيفه خوفاً على زوجاتهم وأطفالهم: "أينما ذهبت لأداء الأعمال المنزلية أو مرافق الأطفال، فإنهم يحكمون على ظهره ويقولون إنه ليس من العادي أن أقوم بهذه الأعمال، لأنني كرجل لم أتدرّب على القيام بذلك. ويمكن أن يقول لك أحدهم أنه لا يستطيع ترك في المنزل خوفاً من اغتصاب زوجته وأطفاله" (باسكال، كاميرون، تونس).

وتتحدث "عائشة"، وهي من غينيا وتقطن في مدنين، و"غراس"، من الكوت ديفوار وتعيش في تونس، عن العرقييل المفروضة على سوق العمل غير النظامي بسبب الأمومة، حيث لا يسمح بإصطحاب الأطفال إلى أماكن العمل والحال أنه لا تتوفر لهن الموارد الكافية لإيداعهم في الحضانة: "عندما تجد عملاً بسيطاً ليوم واحد وتحتاج أن يكون طفلك برفقتك، فإنك تواجه الرفض. إننا لا نجد مكاناً نترك فيه الأطفال حتى نتمكن من الذهاب إلى الشغل. حقيقة إن الحياة صعبة هنا في تونس". (عائشة، غينيا، مدنين).

دون دعم من أفراد العائلة أو الأصدقاء، فإن المهاجرات يكن مضطربات للإختيار بين العمل ورعاية أطفالهن: "بالنسبة لمن لديها أطفال فإن الوضعية صعبة للغاية لأنه يتبعن عليها إيداعه الحضانة، ورعايتها حين يكون مريضاً مع ما يترتب عن ذلك من مصاريف". (غراس، الكوت ديفوار، تونس).

بالنسبة لحالات أخرى مثل "اندراياكا"، وهي مهاجرة من الكوت ديفوار تقطن في صفاقس، فإنها تجد نفسها مضطرة لقبول العمل في ظروف عمل صعبة للغاية لأن صاحب العمل يسمح لها بأن تكون رفقة أطفالها: "كانت المرأة التي عملت لديها غريبة للأطوار، كنت أعمل لديها من الساعة 8 صباحاً ولا يمكنني النوم قبل الساعة الواحدة

<sup>53</sup> Yerochewski, Carole. « Présentation : travail et informalité : nouvelles figures de l'exploitation et des mobilisations au Nord et au Sud. » Sociologie et sociétés, volume 47, numéro 1, printemps 2015, p. 5-16. <https://doi.org/10.7202/1034416ar>

<sup>54</sup> LEITE, M. P. de (2009), « O trabalho e suas reconfigurações : conceitos e realidades. », in A. M. C. Araujo, M. de P. Leite (orgs), O trabalho reconfigurado : ensaios sobre Brasil e México, São Paulo : Annablume.

أو الثانية صباحاً. كنت بمفردي مع هذه السيدة، التي تعيش في فيلا صغيرة، وقبلت أن يكون طفلي برفقتي لكنها كانت سيئة التصرف معي وكان علياً أن أتحمل ذلك بسبب طفلها" (اندراياكا ، من الكوت ديفوار، صفاقس).

كما يشكل الوضع الصحي أحد العرقيات التي تحول دون حصول المهاجرات على مواطن شغل، خاصة إذا كان لديهن أمراض مزمنة أو تواصل بهن المرض بسبب غياب العلاج أو حين تكون حاملاً. محمل هذه العوامل من شأنها أن تتسبب في فقدانهن لموارد عيشهن.

ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار أن الحصول على عمل يكون أكثر تعقيداً في المناطق الداخلية للبلاد مقارنة بالعاصمة. هذا الأمر من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة على وضعية المهاجرات باعتبار أنه يتوجب عليها القبول بظروف عمل شاقة بسبب خيق سوق الشغل أو تضطر للتوجه إلى العاصمة للحصول على عمل بصفة أيسير.

## الاستغلال: ظروف عمل صعبة وحرمان من العطل

نتيجة من خلال المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة أن العنف المسلط على المرأة يكون غالباً في مجالات العمل غير النظامي حيث يكون سوء المعاملة والإستغلال منتشرًا على نطاق واسع. غالباً ما تشكو المهاجرات من الإرهاق وكذلك من العنف اللفظي. تقول "هنرييت"، التي عانت ظروفاً صعبة لدى العائلة التي كانت تعمل لديها في صفاقس: "كنت عندما أنهى عملي، فإن صاحبة البيت تسعى دائمًا لاختلاق مهام جديدة لي بما يجعلني منشغلة طول الوقت. كما أنها دائمًا الصراخ. كنت أقول لها إنني لست آلة وأنني أحتاج إلى بعض الراحة، كما أن آلة في حد ذاتها تحتاج إلى الراحة ... ولكنها تواصل الصراخ" (هنرييت، الكوت ديفوار، صفاقس). نفس الوضعية عايشتها "أوا" مع "صاحبة العمل السابقة في صفاقس": كانت في كل مرة تستبط لي أشغالاً جديدة كأن تسكب الماء على بلاط المنزل في الوقت الذي كنت قد أنهيتها فيه تنظيف الأرضية وتطلب مني أن أعيد الخدمة من جديد. كانت دائمًا تصرخ في وجهي، لدرجة أنه، ذات مرة، دعاها زوجها أن تتركني وشأنني وأن تتوقف عن الصراخ. إنها تفعل هذا لأنني أجنبية، لو كانت تونسية لغادرت المكان على الفور" (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

أما "ميريام"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار وتقطن في تونس، فتذكر أنها عملت كمعينة منزلية مقيمة في بيت في حي النصر الثاني: "لقد جعلتني صاحبة البيت أقوم بتنظيف كل شيء حتى العشب. أخبرتها أن مثل تلك الأشغال يؤديها الذكور ولكن دون نتيجة. كانت دائمًا تصرخ في وجهي حتى أنها يوماً ضربتني بحقيبتها عندما أخبرتها أنني قررت المغادرة. كان العمل شاقاً حيث لا يتوفر بالبيت غسالة ملابس، لذلك كنت أغسل جميع الملابس يدوياً. كان ذلك مؤلماً" (ميريام، الكوت ديفوار، تونس).

الأكيد أن تعدد المهام التي تكلف بها المهاجرات والتي من المفترض أن يؤديها مجموعة من العمالة هي من أبرز الصعوبات التي تعيّرها كمعينات منزلية: "لقد عملت لدى امرأة في تونس أخبرتني أن الأمر يتعلق بتنظيف البيت لأنها تعيش في أوروبا، وعندما إستلمت العمل أصبحت بستانية وحارسة منزل ... كان من المفترض أن توفر لي السكن وتدفع لي 500 ديناراً شهرياً ولكن بعدها وجدت نفسي مضطورة للقيام بأعمال أخرى في المنزل لأن سيدة البيت غير موجودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن شقيقاتها كان يأتين دائمًا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع ولا يقمون بتنظيف أي شيء" (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

وتضطر المهاجرات إلى العمل لفائدة صاحب العمل وأسرهم. من ذلك الوضعية التي نقلتها "اندراياكا" التي اضطرت، بالإضافة إلى عملها اليومي لدى مشغلتها إلى الاعتناء كذلك بمنزل ابنها: "بمرور الوقت أصبح العمل معقداً، خاصة وأنني كنت أعمل لفائدة شخصين، وأتقاضى أجرة واحدة بـ 400 دينار. كان الأمر يصبح أكثر تعقيداً خلال شهر رمضان". (اندراياكا، الكوت دي فوار، صفاقس)

إنعدام الحق في الإستراحة كانت من أبرز الإشكالات التي تواجه المهاجرات خاصة في حالة العمل كمعينة منزلية مقيمة فهي مضطورة دائمًا، مثلها في ذلك مثل النساء العاملات "بموجب عقد سخرة"، التفاوض بشأن أيام الراحة.

من جانبها، تقول "إميلي"، التي تقيم في تونس العاصمة، إنها توصلت بعد التفاوض للحصول على يومين عطلة كل ثلاثة أسابيع. وعلى الرغم من ذلك، فإن مشغلتها تجد دائماً ذريعة لقطع إجازتها أو لمنعها من المغادرة. عندما رفضت، "بدأت تبحث عن تعلات من نوع أنا أطلب منك هذه الخدمة فضلاً، يجب أن أرافق زوجي. كنت أقول لها لا سيدتي أنا آسفة. لقد إتفقنا ولا بد من إحترام الإتفاق. أنا أعمل لمدة ثلاثة أسابيع، مقابل عطلة يومين. اسمحي لي بأن آخذ نصيباً من الراحة حتى أتمكن من العودة إلى العمل ورعايا إبنتك بطريقة جيدة". (إميلي، الكوت ديفوار، تونس).

وتحاول النساء المهاجرات الفادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء تجنب هذا النوع من الوظائف بسبب ما يرافقه اعتداءات وشتائم وضغوطات أو عمل مضاعف: "قررت التوقف عن العمل لدى التونسيين كمعينة منزلية مقيمة لأنه في كل مرة يصبح الأمر أشد سوءاً. حالياً، أنا أعمل بالتنظيف الكامل للبيت، ثم أعود إلى بيتي" (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس). بالنسبة للعاملات في المطاعم وقاعات الشاي، فإنهن يعملن بكيفية متواصلة دون الحصول على إجازة بسبب المرض أو مقابل الراحة الأسبوعية: "أول عمل حصلت عليه كان عملاً ليلاً في أحد المطاعم الراقية. العمل لم يكن سهلاً ومقابل الـ 9 ساعات من العمل اليومي كان الراتب بسيطاً ... حتى في صورة المرض كنت مضطرة للعمل لأنه خلاف ذلك فإنه يقع إستقطاع أيام الغياب منه في حين أن ساعات العمل الإضافية لا تُحسب" (جيسيكا، الكوت ديفوار، تونس).

قصة أخرى ترويها "آن ماري"، وهي عاملة في مطعم معروف في تونس، فهي تقول "للحصول على يوم إجازة لا بد من القيام بيوم عمل مضاعف"، أي العمل من 6 صباحاً إلى منتصف الليل. ونتج عن ذلك أن أصبحت بتوعك صحي، فتوجهت إلى المشغلة وطلبت منها المساعدة لتمكن من القيام بالفحوصات في المستشفى فما كان منها إلا أن رفضت لها ذلك وقالت لها لا تبالي سيمر الأمر وستكونين بخير. إنهم يعتبروننا عبيداً. نحن لا شيء بالنسبة لهم. كل ما يبحثون عنه هو فقط ما نقدمه من عمل مقابل الفتايات" (آن ماري ، الكوت ديفوار، تونس).

### إبتزاز الراتب: التهديدات، الإتهام بالسرقة، العنف والإتهامات المغرضة

عادةً ما يسلط أرباب العمل موجة جديدة من العنف على النساء المهاجرات حين تقرن ترك العمل. أغلب النساء المستجوبات عايشن على الأقل حالة إستقطاع من الراتب باستعمال التهديد والإبتزاز والإتهامات الكاذبة وصولاً إلى العنف المادي. كما أنه كثيراً ما يفرض المشغل على العاملة أن تجد من يعوضها قبل السماح لها بالمغادرة. مثل ما كان عليه الحال بالنسبة لـ "هنرييت" التي تقول: "حتى عند الرغبة في المغادرة، فإن الأمر يكون معقداً. فقد إضطررت للبحث عن عاملة أخرى تعوضني قبل أن يسمح لي مشغلي بالمغادرة" (هنرييت ، الكوت دي فوار، صفاقس).

كما أنه غالباً ما يتآثر خلاص الراتب بما يضطرون لهمواصلة العمل للحصول عليه. من ذلك "أوا" التي إضطررت لترك عملها لأن المشغلة هددتها بتقديم شكوى ضدها لأنها "أحدث ضجة كبيرة أثناء تنظيف البيت بينما كانت سيدة البيت نائمة. طلبت مني إنهاء العمل والمغادرة. فطلبت أن أحصل على راتبي بالنسبة للمدة التي شغلتها فما كان منها إلا أن تقدمت بالاعتذار وطلبت مني العدول عن قرار المغادرة لكنني تمكنت بموقفي بسبب عدم إحترامها لي. مما كان منها إلا أن قالت بما أن بداية العمل كانت في اليوم السابع من الشهر ولذا فهي ستدفع لي راتبي في اليوم السابع منه". (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

إن عدم إحترام الإتفاق الخاص بمواعيد دفع الأجرة هو من بين أشكال العنف المتداولة التي تتعرض لها النساء العاملات في القطاع غير النظامي خاصة وأنه لا يوجد إتفاق مكتوب. ويتولى المشغل، في بعض الأحيان، تحديد الراتب دون مراعاة الإتفاق الأولي أو عباء العمل الذي تم إنجازه، الذي يتجاوز أحياناً ما تم الإتفاق بخصوصه. ويبعد المشغل قرار إستقطاع جزء من الراتب بأن العاملة لا تعمل بما يكفي وأنها تعمل لحصة واحدة في اليوم. "هذا ما قاله لي مشغلي الذي رفض أن يدفع لي 500 دينار مثل ما تم الإتفاق عليه واستبدل براتب يقدر بـ 400 دينار لمدة

شہرین و نصف !! (أوا، الكوت دیفوار، صفاقس).

ويستخدم بعض أرباب العمل إستراتيجيات وحيل مختلفة لتبير عدم دفع راتب المهاجرات. ونجد في روايات الضحايا أنماطاً متشابهة لابتزاز الأجر:

**- رفض تسديد الأجور:** يرفض أصحاب العمل ببساطة خلاص الراتب المتفق عليه عندما تتغيب النساء المهاجرات بسبب إشكالات صحية. مثال ذلك ما روتة آن ماري: "في اليوم الثلاثين من الشهر أصبت بتوعك صحي وطلبت من المدير أن يسلمني راتبي حتى أتمكن من الذهاب إلى المستشفى فما كان منه إلا أن صرخ في الهاتف أنني لن أحصل على راتبي ما لم آتي لأعمل" (آن ماري، الكوت ديفوار، تونس)

**الهروب:** في هذه الحالة يختفي المشغل دون سداد الأجر ويرفض الاتصال مجدداً بالعاملات. "سيفورا"، على سبيل المثال، تعاقدت مع أحددهم لغسيل الصدون خلال حفل زفاف. وعندما انتهى الحفل، أعلمهمحارس أن مشغليها يحاول الهروب دون خلاص الأجر. فما كان عليه إلا أن ركضت خلف الموكب وإستوقفته. فقدم ربع المبلغ المتفق عليه وهددتها بأنه سيبلغ عنها الجهات الأمنية. حينها رفضت تسليم المبلغ المقترن وتركته يمضي. إنتممت بعد ذلك بأن قامت بكسر كل الصدون لأنها شعرت بالغبن ولاذت بالغرار حين أعلم الحارس أصحاب العمل بذلك" (سيفورا، الكوت ديفوار، تونس).

**- اتهام بالسرقة:** غالباً ما يقع إتهامهن بالسرقة وهي من الخدع التي كثيرة ما تُستخدم. "دوجو"، وهي من الكوت ديفوار عاشت مثل هذه القصة. فمنذ الليلة الأولى التي قضتها في منزل مشغلتها، أعلمتها صاحبة المنزل بـ"اختفاء ألف دينار". هي لم تتهمني مباشرة، ولكنني كنت أشعر بذلك من خلال تصرفاتها. لذلك كنت أصلني في قلبي وأطلب الحماية من الله. واصلت العمل مدة كامل الشهر لأنني خفت لو أني غادرت المكان فجأة، فإن ذلك سيؤكّد مزاعمها وأنها ستعتقد أنني فعلًا قمت بسرقة نقودها. بعد شهر طلبت أن أزور عائلتي عندها أخبرتني أنها لم تعد ترغب بي للعمل لديها". (دوجو، الكوت ديفوار، تونس).

تفضل العديد من النساء المهاجرات، عند إتهامهن بالسرقة، مغادرة العمل لتجنب المشكلات وكذلك لتفادي الإحتفاظ براتبهن: "أخبرتني إبنة صاحبة العمل أنها لم تجد قطعة من ملابسها. لم أكن أعرف حتى ماذا يكون. في الحال أعلمتهم أنني قد توقف عن العمل لديهم لوجود مشاكل السرقة. حينها أخذت، قبل المغادرة، للفحيش الكامل وكذلك أمتقني الخاصة ودفعت إلى الشارع بثياب البيت تحت المطر.

**- الشرطة:** كثيراً ما تتعرض المهاجرات إلى الترهيب من قبل أرباب العمل على أساس وضعهن غير النظامي إلى جانب محاولة التملص من دفع الأجر. وتسخدم غالباً في ذلك الشرطة لترويع النساء المهاجرات التي لا يمكن لهن الإستنجاد بها. وإذا ما حاولن ذلك فإنهن تتم إساءة معاملتهن أو تجاهلنهن، كما سيتطرق لذلك في الفصل الموالي.

تمكنت "إميلي"، وهي من الكوتوت ديفوار من الحصول على عمل لدى أسرة تونسية ثرية. وعندما قررت المغادرة رفض المشغل دفع الراتب وألقي بأمتعتها أرضاً. وصرخت صاحبة البيت في وجهها وهددتها بإبلاغ الشرطة عنها. فقللت لها أن أعون الشرطة بشر وأأني سأوضح لهم أن كل ما في الأمر أنك رفضت إعطائي راتبي وأنك تتحدىين معي بدون احترام. حينها تركتني أنتظر مدة أربع ساعات بعدها أرسلت لي رسائل على هاتفي تعلمني أنها لم تعد تريدنى لخدمتها وأنه يامكانى الاتصال بالشرطة إذا كنت غاضبة جداً. (إميلي، الكوتوت ديفوار، تونس).

**العنف المادي:** لا يتزداد بعض أرباب العمل في استخدام العنف لتجنب دفع الراتب، وقد عانت "ميريام" من عواقب ذلك في عدة مناسبات: "لقد طلبت منها أن تدفع لي راتبي لأنني قررت المغادرة، لكنها قالت إنها لا تملك من المال الا 100 دينار فقط. عندما طالبت بباقي الراتب هددتني ثم قامت بضربي بحقيبتها ثم صفعتني وتوجهت إلى الشرطة لتشكوني. عندما هممت ب выход المنزل وجدت أعوان الأمن في إنتظاري خارجا. سألوا عما يحدث فقلت لهم الحقيقة فطلب مني عون الأمن أن أتقدم بشكوى ضد المرأة وذهبنا إلى مركز الشرطة رفقتها. (ميريام، الكوت ديفوار، تونس).

من جهتها تحدثت صديقة "ميريام" عن وضعية أخرى مماثلة عايشتها مع صاحب عمل آخر عندما أرادت المغادرة. وجاء في الرواية: "لقد كانت ظروف العمل صعبة وعلى هذا الأساس قررت مغادرة البيت الذي أعمل به. أخبرت صاحبة البيت بذلك وطلبت منها أن تسلمني راتبي فما كان منها إلا أن طلبت مني أن أنتظر قدوم زوجها. وفي المساء دعاني زوجها وبدأ بلطمي وضربي ولو لا مربية الأطفال التي كانت تعمل هناك لواصلوا تعنيفي. ثم أخذوني في سيارتهم إلى مركز الأمن وأعلموني أنه سيقع ترحيلي وسيتسببون لي في مشاكل عديدة في تونس. وفي مركز الشرطة إدعوا كذباً أنني قمت بتعنيفهم وأنني ضربت الجميع في المنزل ولذا من الضروري ترحيلي إلى بلدي. وحين قال الشرطي إنه سيتولى ذلك أخذت في البكاء فأمرني بالصمت في حين كنت أحاول أن أنقل له ما وقع وبأنني فقط كنت في حالة دفاع عن النفس لكنه لم يكن يرغب في سماعي". (ميريام، الكوت ديفوار، تونس).

كما كان للمهاجرة "نداج" وزوجها في صفاقس نفس التجربة. تقول "نداج" لقد حاول صاحب البيت دهسنا بسيارته وأمر الكلاب بمهاجمتنا لأننا ترك العمل في المزرعة. كما رفض أن يعيد لنا جوازات السفر وأن يعطينا رواتبنا. فيما كان منا إلا أن قررنا أن نمنع خروج سياراته فلم يبالِ بذلك وحاول دهسنا. كما أمر الكلاب بمهاجمتنا لكن لحسن الحظ، كان زوجي من يعتني بها مما جعلها لا تمثل لأوامره. لقد عانينا الكثير للحصول على جوازات السفر. وفي أحد الأيام حدثت المعجزة ودون أن نعلم السبب أعاد لنا فجأة وثائق الهوية وأطردنا كما لو كنا أشخاص القذرين إلى درجة أن زوجي إضطر لِرتداء ملابسي ليتمكن من مغادرة البيت ويخرج إلى الشارع". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس).

**- العنف العنصري:** تحدث النساء أيضًا بخصوص الممارسات والمشاعر العنصرية الخفية التي يحملها أصحاب العمل - وأفراد أسرهم - ولكن أيضًا زملائهم في العمل وفي بعض الأحيان لدى الزبائن.

عملت "هنرييت" لدى سيدة في صفاقس كانت دائمًا توجه الإهانة لها: "في كل مرة كانت لا تناديني بإسمي وإنما تستعمل كلمة "قيرة قيرة" التي لم أكن أعلم معناها ولكنها لم تكن ترافقني. فطلبت منها أن تناديني بإسمي فرفضت ذلك وقالت لي إنها صاحبة المنزل وإن كان الأمر يزعجني ليس لي إلا الرحيل من تونس. وقد ساء الوضع بعد وقت قصير من وصول إبنتها الذي يقيم في أوروبا وأعلم والدته أنه لا يريد رؤية أشخاص سود في المنزل وطلب طردي وقال أنه سيغادر البيت إن لم تفعل... ومنذ ذلك الحين لم أعد أدخل إلى المنزل إلا للتنظيف وأصبحت أقيم في مستودع السيارات حيث أتناول الطعام وأنام، فهمت منذ ذلك الحين أن التونسيين عنصريين للغاية، ولا سيما منهم سكان صفاقس". (هنرييت ، الكوت ديفوار ، صفاقس).

أشارت المستجوبات اللاتي شاركن في الإستطلاع أنهن عايشننا مثل هذه المواقف من قبل أرباب العمل. ويرى البعض منها أن هذه العنصرية أثرت أيضًا على أطفالهن، خاصةً عندما يكون العمل كمعينة منزلية مقيمة لأنه في بعض الأحيان تمنع زيارة الأطفال بحجة أنهم لا يرغبون في "أن يختلطوا بأطفالهم".

وعاشت "جيسيكا"، وهي مهاجرة من الكوت ديفوار، تجربة العنف العنصري داخل أحد المطاعم التي كانت تعمل بها حيث كان أحد زملائها يفرض عليها تنظيف المكان باستمرار. حين ترفض ذلك لا يتوازن عن تعنيفها. تقول "جيسيكا": "من بين العاملين بالمطعم كان يوجد طباخ جعل من حياتي، بل من حياة كل السود الذين كانوا هناك، جحيمًا. ذات يوم كنت قد أنهيت عملي وبينما كنت أسترجع أنفاسي قليلاً، قام بسكب مواد التنظيف مجدداً على كامل أرضية المطعم وطلب مني إعادة تنظيفها. قال لي إن لم أحضر للقيام بذلك فإنه سيسكب كذلك كل الصلصة على الأرضية !! كل هذا لمجرد أنني أردت الإستراحة قليلاً. ذات مرة رفضت طلبه وقللت له أنني منهكة للغاية وأنني لا أستطيع القيام بذلك فأهانني وحاول ضربي! لو لا تدخل زميله، وهو طباخ لطيف للغاية، الذي حال دون ذلك. (جيسيكا، الكوت ديفوار، تونس).

## أشكال العنف الجنسي

يبز العنف العنصري كذلك من خلال إضفاء الطابع الجنسي المفترط على النساء ذوات البشرة السوداء من قبل الرجال التونسيين. إن تشريع المرأة المهاجرة وإختصارها على ذلك يجعل منها ضحية للقوالب النمطية التي تصور أنه

لديهن نشاطا جنسيا جامحا. وتمتد سلوكيات العنف الجنسي بداية من التحرش الجنسي إلى اللمس الجنسي ومحاولات الإغتصاب. وتروي النساء المهاجرات قصصا حول أشكال العنف الجنسي التي تترتب عن سلوكيات الرجال في موقع العمل على الرغم من أنها تصرفات يجرمها القانون 2017-58.

تروي "جيسيكا" قصة صديقة لها كانت تعمل كمعينة منزلية مقيمة تعرضت للتحرش الجنسي من قبل صاحب البيت: "لقد أراد صاحب البيت التحرش بها في غياب زوجته بينما كانت تقوم بتنظيف البيت. وقال لها لماذا لا ترتدين ملابس مثيرة؟ لماذا لا تضعين المكياج؟ كانت صديقتها تزيد أن تفضح هذا الرجل وتنقل لزوجته ما حدث لكنها تراجعت خوفا من أن ينقلب الأمر ضدها وأن تفهمها المرأة بأنها حاولت إغواء زوجها مع إمكانية أن تمنع عنها راتبها. (جيسيكا، الكوت ديفوار، تونس). غالباً ما يبرر الإتهام بالإغواء في قصص حياة النساء المهاجرات مما يجعلهن يدفعن عوائق التّملّلات التي تصور أنه لديهن نشاطا جنسيا مفرطا. هذه التّخمينات نجدها أيضا لدى صاحبات العمل إذ يقع لهذه الأسباب منعهن من البقاء للعمل أو إستعمال بعض الغرف عند وجود الأزواج في البيت.

في بعض الأحيان يكون وجود الزوجة في البيت عاملا للحماية من بعض المواقف المحتملة للعنف الجنسي مثل ما حدثنا به "دينيس" التي تقول: "كنت في غرفة الاستحمام حين فتح صاحب البيت الباب للدخول ... ولكن لحسن الحظ أن زوجته كانت موجودة بالبيت يومها. أنهيت الاستحمام دون أن أنطق بكلمة دول هذا الموضوع لأنه لم يقل أبدا أي شيء غير لائق تجاهي ولا أدرى إن كانت الحادثة مقصودة أم أنه لم يكن يعلم بوجودي هناك". (دينيس، الكوت ديفوار، صفاقس)

يستخدم الرجال أيضاً الإبتزاز لإقامة العلاقات الجنسية أو العاطفية مع النساء المهاجرات. مثل الحادثة التي روتها "لبلوند"، وهي إمرأة من الكوت ديفوار، تعرضت لمضايقة صديق مشغلي كما لو كنت في منزلي وقد رغب هذا الأخير في مساعدتي لاستخراج تصريح الإقامة وأوكل الأمر إلى أحد أصدقائه الذي حاول إستلطافي لكنني رفضت. ولهذا السبب تغير سلوكه تجاهي لدرجة أنه أخبر مشغلي أنه لابد من الانتظار السنة الموالية للبدء في إعداد الوثائق الخاصة بي لأنه لم يعد هناك إمكانية للتسجيل (لبلوند، الكوت ديفوار، تونس). نفس الأمر حدث مع "آنا"، وهي طالبة كاميرونية، عندما حاول مشغليها التحرش الجنسي بها وإرغامها على ممارسة الجنس، مستغل سلطته عليها. تقول "آنا":

" ذات يوم طلب مني صاحب المطعم الذي أعمل به أن نحتسي القهوة معاً، قبلت ولكنني لم أكن أعرف نواياه. أخذني إلى مخزن المطعم أين يوجد مكتبه ولم تمر دقائق فقط حتى قام بالتعري أمامي وأمرني بأن أمارس الجنس معه لكنني رفضت بشدة!! ولقد قلت له أنتي لن أفعل ذلك وإن تطلب الأمر طردي. " (آنا، كاميرون، تونس).

أغلب النساء المهاجرات هن ضحايا أشكالا من العنف المزدوج: العنف الجنسي والعنف الاقتصادي. وينتج عن هذه التجاوزات ومحاولات الإستغلال الفصل من الشغل أوالمغادرة.

في الواقع، وكما لاحظنا من خلال الشهادات الواردة في هذا الفصل، فإن مختلف أشكال العنف (المادية والمعنوية والنفسية والإجتماعية والجنسيّة والعنصرية) تتقاطع في بيئه عمل المهاجرات في تونس. هذا العنف هو نتيجة مباشرة للعلاقات الاجتماعية الطبقية منها والعرقية والجندية التي تواجهها المهاجرة منذ حلولها بتونس. ونظرا لموقعهن الاجتماعي المتدني، فإن فرص الشغل التي تحصل عليها المهاجرات هي من فئات العمل التي تكون فيها درجة الإستغلال مرتفعة. ويكون الأمر أكثر تعقيدا بسبب وضعهن غير النظامي. كما أن وضعهن كإمرأة، أو كرجل عابر جنسياً، يزيد في تعميق حالة الإستضعاف في مواجهة ما تتعرضن له من سوء المعاملة والتجاوزات من قبل أرباب العمل.

ويساهم لون البشرة والأصول الإثنية أو المعتقدات الدينية بالأساس في إستمرارية العنف سواء كان ذلك في مراكز الهجرة أو في موقع العمل. وتعتبر مسألة إضفاء الطابع الجنسي المفرط على النساء السود أيضاً عاملاً يجب

أخذه في الاعتبار عندما نتناول تقاطع العلاقات الإجتماعية بين الجنسين والأصول العرقية، والبناء الطبقي. إن الوضع غير النظامي للمهاجرات لا يسمح لهن في معظم الحالات بالاستجاد بالسلطات للدفاع عن حقوقهن. كما لا ينبغي أن تتغاضى عن الممارسات التمييزية التي تمثل بالخصوص في إفتاك أرباب العمل لوثائق الهوية، بما من شأنه أن يعمق حالة الإستضعاف التي تكون عليها المرأة.

## وسائل الحماية للنساء المهاجرات في مواجهة سوء المعاملة

أمام ما تعانيه المرأة في مراكز الهجرة وفي بيئه العمل من تجاوزات، تسعى المهاجرات إلى الاتصال بالجمعيات وإلى نشر قصصهن على شبكات التواصل الاجتماعي أو طلب المساعدة من أشخاص ينتمون لنفس بلد المنشأ أو من دول إفريقية أخرى جنوب الصحراء. وتطور إمكانات الحماية أكثر عندما تستكشف المرأة المهاجرة البلد المضيف وتتصل بأفراد من الجاليات الإفريقية أو الجمعيات المهتمة بالمهاجرين. ويواجه القادمون/ات الجدد أشكالاً متعددة من العنف بسبب عدم معرفة البلد والقوانين وجعلهم لحقوقهم، ولكن أيضاً بسبب العزلة التي يفرضها عليهم أرباب العمل.

إنطلاقاً من قصص النساء المشاركات في هذه الدراسة، تمكّنا من وضع تصنيف لوسائل الحماية التي تعتمدها النساء المهاجرات عند حدوث مثل هذه المواقف:

- **الجمعيات، ولا سيما "تونس أرض اللجوء" أو "بيتي" أو ITU أو "جمعية محامون بلا حدود" أو "الإتحاد العام التونسي للشغل" أو "جمعية موجودون"**، هي منظمات وجمعيات تقدم خدمات الإستماع والمساندة القانونية في حالة حدوث مشاكل مع المشغلين أو عند وجود صعوبات في الحصول على الخدمات المتاحة لاستقبال طالبي اللجوء أو اللاجئين.

- **أشخاص ينتمون إلى نفس بلد المنشأ أو دول إفريقية أخرى جنوب الصحراء**، يرافقونهن كشكل من أشكال الحماية والترهيب في مواجهة أرباب عمل.

- **الزملاء في العمل، سواء كانوا من التونسيين أو الأجانب**، إذ من الممكن، في بعض الأحيان، أن يتدخلوا لمساعدتهن، إما وقاياها (من خلال تقديم المشورة لهن) أو عند وقوع الاعتداء من خلال ممارسة الضغوط على المشغل.

- **الزيائن في أماكن عمل المرأة** حيث تستجدهم، بصفة غير مباشرة لمساعدتها في الحصول مثلاً على راتبها. حول مثل هذه المواقف تحدثنا آن-ماري فتقول: "كان يوجد بالمكان زيان حين حدثت ضجة وببدأ الصراخ. الحمد لله، أنه كان من بين الحضور زيان فرنسيين من ذوي البشرة السوداء أي السود مثلنا. أرادوا إستيقاظ الأمر فأعلمتهم زميلتي أن صاحب العمل رفض تسليمينا أجورنا. أمام هذا الموقف ما كان من صاحب العمل إلا أن فند قولها. كما انتابه الشعور بالذجل خاصة وأن الأمر كان محراً للغاية بالنسبة له. فقام بتسليمينا أجورنا وغادرنا المطعم". (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس)

- **استخدام طلب اللجوء أو بطاقة اللجوء** لمواجهة التهديدات بالترحيل أو بإستدعاء الشرطة أو أي شكل آخر من أشكال الترهيب. فأرباب العمل يعلمون حالة الإستضعاف المرتبطة بالوضعية غير النظامية وعدم قانونية وضعياتهن الشغيلية.

- **المحامون** الذين كانوا على إتصال مسبق بهن، وهي خدمات متاحة فقط لأقلية من النساء المهاجرات ممن لديهن إمكانية دفع مقابل ذلك دون الإضطرار لطلب مساندة الجمعيات.

- **شبكات التواصل الاجتماعي** وهي وسيلة تستعمل للتنديد بسوء معاملة أرباب العمل. في هذا الخصوص تسوق لنا "ميريام" تفاصيل هذه الحادثة: "استجذبت بأختي التي حضرت إلى مركز الأمن فرفض الشرطي التواصل معها. حاولت أخي دخول المكان لكنهم منعوها. مما كان منها إلا أن أطلقت بثاً مباشراً عن طريق هاتفها على صفحتها

على شبكة التواصل الاجتماعي Facebook وشرحت المشكلة برمتها. من حسن الحظ أن كان من بين المتابعين أحد أعضاء جمعية IUT وجمعية أخرى في صفاقس الذين بادروا بالاتصال وتمكنوا من الوصول إلى مركز الأمن. كما اتصلوا بمحامٍ يتقن اللغة العربية (...) حين تيقنوا أن عدد الحضور أصبح بالفعل هاما، قالوا إن الموضوع يبقى للمتابعة وغادرت مركز الأمن". (ميريام، الكوت ديفوار، تونس)

- **الشرطة:** نادراً ما يسعى المهاجرون إلى الإستنجاد بالأمن بسبب وضعيتهم غير النظامية التي قد تعرضهم إلى إشكالات أخرى. تقول "هنريت": "توجهت إلى مركز الأمن لتقديم شكوى فقال لي الرجل الذي وجده هناك (...) هذا ليس بلدي، هذا ليس بيتي. إن كانت تصرفات مشغلي لا تناسبني فيمكن أن أُسلم جواز سفري وأتحول إلى العاصمة لترحيلي. كما قال لي أنه في صورة القدوم إلى مركز الشرطة ثانية فإنه سيتولى شخصياً ترحيلي!!" (هنريت، إيفواري، صفاقس).

يمكن للمهاجرات أن تجد لدى مجمل هذه الأطراف الحماية من الإبتزاز أو المساعدة لاستعادة أغراضهم أو كسر العزلة التي فرضها عليهم " أصحاب العمل" ولكن في حالات أخرى، يمكن أن يتربّع عن ذلك مشكلات جديدة. كما أن هذه الأطراف ليست دائمًا في متناول جميع النساء المهاجرات وخاصة منها، تلك المتعلقة بالمؤسسات، بسبب وضعهن أو جهلهن بحقوقهن أو رفض هذه المؤسسات تقديم الرعاية لهن.

منذ حلولهن بتونس، تواجه المهاجرات القادمات من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، في موقع العمل أولى مظاهر العنف الهيكلي الناتج عن الإطار الاجتماعي والسياسي للهجرة في تونس. ويعود ذلك بالأساس إلى الطابع غير النظامي، بل وحتى غير القانوني، لوظائفهن، خاصة حين يكون ذلك بموجب "عقد سخرة" يشابه في جوانب عديدة مسار الاتجار بالبشر. هذا العنف الهيكلي يجعل المهاجرات في مرتبة دنيا فلا يمكنهن المطالبة بحقوقهن أو بحرياتهن بسبب الأسلوب المتبع في مجال حوكمة سياسة الهجرة. وهي سياسة تحد من إمكانية دخول المهاجرات إلى سوق العمل، بإعتبار أن القانون يعطي الأولوية لطالبي الشغل المحليين إلى جانب غياب سياسة دول اللجوء في تونس.

كما يمارس العنف الهيكلي من خلال العقوبات المالية الموظفة على المخالفات عند تجاوز المدة المسموحة بها في التأشيرة السياحية حيث تكون المهاجرة مضطربة لتسديد الخطايا إذا ما رغبت في العودة إلى بلادها بطريقه قانونية. كل هذه العوامل تجعل المهاجرات يقبلن العمل في ظروف ردئية من أجل سداد نفقاتهن اليومية وإرسال المال إلى عائلتهن في بلد المنشأ. كما أنه عليهن كذلك ادخار المال لسداد الخطايا التي قد تقدر أحياناً بعدهة آلاف من الدنانير. وإذا ما تعذر عليهن ذلك، فإنه سيكون عليهم البقاء، دون رغبتهن، في تونس، أو المغادرة عبر القنوات غير النظامية أو إتباع طرق اللاعودة مع الحرمان من زيارة عائلتهن لسنوات.

كما يتبيّن من خلال قصص حياة النساء، الصعوبة الفائقة التي تواجهها المهاجرات للعثور على عمل، خاصة في صفاقس أو مدنين، وهو ما من شأنه أن يجعل المرأة تقبل بالعمل في ظروف صعبة قبل أن تقرر تركه. وكلما زادت صعوبة الوصول إلى سوق العمل، كلما كانت المهاجرات أكثر تحملًا للعنف قبل أن تقرر في النهاية مغادرته. وينضاف إلى ذلك إعتمادهن الكلي على مشغليهن عندما يكونون مقربون من مقر العمل في أماكن منعزلة أو حين لا يكون لها إتصال مع آشخاص آخرين يمكن أن يقدموا لهن المساعدة. وتبقى الحلقة الأخيرة في العنف الهيكلي هي الإفتقار إلى المساندة المؤسساتية التي يمكن أن توفر لهن الحماية في حال تعرضهن للعنف. وهي من الأوضاع التي تمثل في حد ذاتها شكلاً من أشكال العنف وعنصر من عناصر الحلقة المفرغة للهجرة غير النظامية في تونس.

وتبحث المهاجرات عن فرص العمل في تونس، وتقبل بوضعيات غير المستقرة وهشة، لأنها تمنوهن، في نهاية المطاف، إمكانية الاستقرار في البلد المضيف لفترة غير محددة. وتواجه النساء المهاجرات، خلال تلك الفترة، أشكالاً مختلفة من العنف الصادر عن أطراف متعددة، تهم مختلف جوانب الحياة اليومية. ونذكر من ذلك: المؤسسات، والخدمات العامة، والمواطنون/ات التونسيون/ات، أفراد من مجتمع الهجرة أو الأزواج، الخ.

# العيش في تونس كمهاجرة

في هذا الفصل، سوف نتطرق لأشكال العنف المختلفة التي تتعرض لها النساء المهاجرات عندما يأتين للعيش في تونس سواء لبضعة أسابيع أو لعدة سنوات. وعلى عكس الفصل السابق، فإن هذا الجزء من الدراسة يتعلق بالهجرات الأفريقية ولكن كذلك بالنساء الأوروبيات المقيمات بتونس بشكل نظامي أو غير نظامي.

سوف نبحث، في هذا السياق، في جميع أشكال العنف الصادرة عن المؤسسات، التي وردت ضمن الشهادات حيث جاءت الإشارة إلى العنف في دوائر الشرطة أو في مراكز الإحتجاز أو عن أشكال العنف التي تسجل في المجال الطبي أو في المرافق العمومية كوسائل النقل العمومي أو المدارس. وتناول الدراسة كذلك أعمال العنف في الأماكن الخاصة بما في ذلك الفنادق وأماكن الترفيه وسيارات الأجرة وغيرها.

في مرحلة ثانية، قمنا بالتركيز إلى ما ألحقت له النساء المهاجرات من عنف مسلط من طرف الأفراد سواء في علاقة بالأجوار أو عند تأجير المنازل أو حتى في الطريق العام. وأدرجنا، في الجزء الأخير من هذا الفصل، أعمال العنف الذي يمارسها المهاجرات فيما بينهن وكذلك العنف الزوجي.

وعلى غرار ما جاء في الفصل السابق، فإن أشكال العنف متعددة ومتتشابكة في مسار حياة المهاجرات اللاتي شاركن في الدراسة الميدانية وهي تتراوح من أشكال العنف المادي إلى العنف النفسي، مروراً بالعنف الجنسي أو حتى العنف الطبيعي، وهو العنف الذي يمارس في أقسام طب أمراض النساء والتوليد، أو العنف الزوجي.

## العنف المؤسّسي

في مقاربتنا للعنف الذي تعانيه المهاجرات، نعتمد مفهوم العنف المؤسّسي لـ"ستانيسلاو تومكيفيتز" الذي يعرّفه بأنه "الإجراء الذي تم إتخاذه من داخل مؤسسة ما أو من قبلها، أو غياب أي إجراء، يكون من تبعاته معاناة على المستوى الصحي أو النفسي / أو تلك التي تعيق التطور لاحقاً"<sup>55</sup>، مع الأخذ في الاعتبار المنهج المعتمد لإعادة إنتاج التمييز القائم على النوع الاجتماعي أو الطبيعي أو العرقي أو بسبب الميول الجنسية أو الهوية الجندرية.

ويعتبر عنفاً أيّ شكل من أشكال العنف المادي أو المعنوي، أو الاقتصادي أو الطبيعي الناتج عن موقف إهمال أو حرمان المرأة من حقوقها وحرياتها. ويشمل ذلك الإجراءات الخاصة بمعالجة ملفات الهجرة التي تستغرق وقتاً طويلاً للغاية مما يجعل الأفراد في وضعية حرجة. هذه الوضعية نجدها بالفعل في نظام اللجوء في تونس، كما ذكرنا في الجزء الأول. وتعكس، هذه الحالة، ما تعشه المهاجرات من خوف وحيرة لأنهن مجبرات على الانتظار لشهور أو ربما لسنوات إلى حين البُث في وضعياتهن والحصول على بطاقة لجوء، أو إمكانية إعادة توطينهن في بلد آخر، إذا ما توفرت الفرصة لذلك.

وبالاعتماد على نفس التمشي في تناول العنف في مجال العمل، ونظراً لخصوصية التجربة التونسية في هذا المجال، فضلنا تناول أوضاع النساء، بصفة منفصلة، خلال فترة الانتظار، أي خلال فترة معالجة ملفات طالبات اللجوء واللاجئات. في الواقع، تكون معالجة الملفات من قبل المؤسسات الدولية نظراً لغياب الجوانب تطبيقية لمعايير الهجرة في القوانين التونسية.

أما فيما يتعلق بالعمل، فإننا سنتناول، بشكل منفصل، العلاقات الشغافية وسوق الشغل في تونس نظراً للطابع غير النظامي للمهاجرات اللاتي لا يكون لديهن عقود شغل قانونية.

إنطلاقاً من هذين الإثنين، اعتمدنا في هذه الدراسة مصطلح "المؤسّسة" الذي يشمل المنظمات أين تتولد علاقات إنسانية خارج نطاق الأسرة من ذلك المستشفيات والمدارس والجمعيات والمحاكم والخدمات الإدارية

<sup>55</sup> Tomkiewicz, Stanislaw, L'Adolescence volée, Edition Calman Levy, Paris, 1999.

## الشرطة

وخدمات الشرطة والخدمات الصحية، إلخ. في هذا الجزء، نسعى إلى تسليط الضوء على انعدام تناسق العلاقات بين المؤسسات والمهاجرations مما يعكس حالة التبعية والسلطة، سواء فيما يخص الرعاية الطبية أو القضائية أو حتى عند الإنتفاع بالخدمات العمومية.

تم تعريف الشرطة في الجزء الأول على أنها أداة ترهيب تستخدمنها أطراف مختلفة في حالات إبتزاز الأموال أو توجيه الإتهامات بالسرقة. ولا يمكن لهذه الأداة أن تكون ذات فعالية إلا حين تكون المهاجرations على وعي بمخاطر العنف الصادر عن الجهات الأمنية، في مستوى الخدمات أو من قبل الأعوان. وستتناول في هذا الجزء حالات العنف التي تتعرض لها النساء المهاجرations أثناء إقامتهن في تونس سواء كان في وضع غير نظامي أو غيره.

من خلال العمل الميداني، لاحظنا وجود عدة نقاط بخصوص النفاد إلى الخدمات التي تهم تسوية الوضعيّات. ويهم هذا الجانب إجراءات الحصول على تصريح الإقامة والحق في النفاد إلى العدالة جراء رفض تسجيل شكاوتهن، أو عدم الأخذ بأقوالهن أو عدم إتاحة إمكانية الاتصال بمدحّم. كما تم تسجيل حالات أخرى من الإبتزاز والسرقة والتهديدات من طرف بعض أعوان الأمن. كما نشير، أيضًا، إلى استخدام التمييز العنصري، ومحاولات الترحيل العقابية الجماعية، والاحتجاز في مراكز الترحيل أو في السجون التي تكون شديدة الإكتظاظ إلى جانب سوء المعاملة. هذا الوضع عايشته "عوضية"، سودانية، التي تم حبسها في سجن "دربيوب" بمدنين حيث كان عليها النّوم مع إمرأة أخرى على نفس السرير. (عوضية، السودان، مدنين).

### الحصول على تصريح الإقامة

ويصعب على المهاجرations الحصول على تصريح الإقامة في تونس، لأن ذلك يستوجب أن يكون لديهن "عقد عمل" أو "تصريح عمل"، مع العلم أن الأولوية بالنسبة لسوق شغل تكون للعمال التونسيين. ويمكن لعدد من المهاجرations الحصول على بطاقة الإقامة من خلال التسجيل في إحدى المدارس أو بمقتضى وضعهن كلاجئات. مع العلم أن هذه الوثيقة لا تضمن لهن الدخول إلى سوق العمل النظامي أو تسمح بإعفائهن من دفع الرسومات والغرامات في حال تجاوز مدة الإقامة التي تضبطها تأشيرة الدخول إلى تونس.

وتطبع إجراءات التسجيل للحصول على هذه الوثيقة صعوبات إضافية تواجهها المهاجرations بسبب المواقف العنصرية لبعض أعوان الأمن، إلى جانب طول مدة الإنتظار، التي قد تترواح ما بين ثلاثة أشهر وسنة، قبل الحصول على تصريح إقامة "نهائي".

تقول "لوسيانا": "إن إجراءات طلب الحصول على تأشيرة عمل وبطاقة الإقامة يمكن أن يستغرق أكثر من عام. لقد اضطررت، خلال تلك الفترة، الذهاب إلى مركز الأمن عديد المرات". (لوسيانا، الإسبانية، تونس).

أما عن "ليليان"، وهي طالبة من الكوت ديفوار، فقد تحولت إحدى زياتها إلى مركز الأمن لاستلام بطاقة الإقامة، إلى كابوس:

"منذ السنة الأولى إلى اليوم كنت دائمًا حريصة على إحترام الإجراءات المعمول بها، ولكن، في الواقع، الشرطة هنا لا تحترم حقوق الإنسان. هم عنصريون! قمت بالإجراءات الضرورية وتمت دعوتي للحصول على بطاقة الإقامة النهائية ولكن عند وصولي إلى مركز الأمن، ما رأعني إلا وقد تم القاء القبض علي فأخذوا بطاقة الإقامة وجواز سفرني، أمضيت يوماً كاملاً هناك. لقد صدمت لأنهم قالوا أنه سيتم ترحيلي إلى بلدي!! وقالوا أن وجودي غير قانوني! وأوضحت لهم أنني طالبة وأعرف حقوقى جيداً! إقتادوني إلى مركز شرطة في وسط المدينة وعندما بحث المحقق عن إسمي في جهاز الكمبيوتر، وجد ملفي خالياً من أيّة مخالفات! تمت إعادتي إلى مركز الترحيل حيث وجدت حشداً كبيراً من المهاجرين الأفارقة هناك، كانت صدمة بالنسبة لي! قضيت يوماً كاملاً

هناك. حوالي الساعة الخامسة مساءً، أخذوا بصماتي وإنقطوا لي بعض الصور، وقالوا إنه سيقع ترحيلي، وافقت، وطلبت إصطحابي إلى المنزل لأحزم حفائبي. ولكن، بعد نصف ساعة أطلقوا سراحني لأنني لم أرتكب أية مخالفة. فأعادووا لي جواز سفرى وبطاقة الإقامة. في ذلك اليوم عانيت ضغوطات كبيرة ... لا يمكنني أن أنساها". (ليليان، الكوت ديفوار ، تونس)

## التنميط العنصري والتهديد بالترحيل

تعرضت "ليليان"، مثل العديد من النساء المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، إلى التنميط العنصري من قبل الشرطة تجاه الأفراد على أساس لون البشرة أو الموطن الأصلي.

ويستتبع هذا التصنيف عمليات الترحيل إلى الموطن الأصلي، وهي من الأدوات التي يستخدمها عادة أرباب العمل لتهديد المهاجرات، وقد يستعمل كذلك كإجراء تأديبي تجاه المجموعات أصلية الدول الإفريقية جنوب الصحراء. تقول "جيفين"، وهي مواطنة من البنين تعيش في تونس، أنها عانت شخصياً من هذا التمييز، فقد إقتصرت الشرطة منزلها بحثاً عن امرأة متهمة بجنحة. وتبعاً لذلك قاموا بإحتجاز ستة أشخاص كانوا في منزلها لترحيلهم.

"تم تكريسنا داخل السيارة تماماً مثل الحيوانات، وإنقادونا إلى مركز الشرطة. عادة في هذه الحالة يُسمح للشخص بإجراء مكالمة هاتفية مع عائلته ولكنهم لم يسمحوا لنا بذلك، وإنفتوا علينا جميعاً هواتفنا وهددونا بالترحيل ... يعاملوننا هكذا لأننا سود، (...). لقد تم ترحيل الفتيات الخمس وأجبن ذلك على التوقيع على بعض الأوراق، أما فيما يخصني فقد تم إيداعي بأحد مراكز المساعدة الإجتماعية". (جيفين، بنين، تونس).

ثير قصة "جيفين" عدة قضايا وتجاوزات أثناء الترحيل القسري إلى بلد المنشأ كإجراء تأديبي، من ذلك عدم السماح بإجراء إتصال في حالة الإحتجاز لدى الشرطة، والإكتظاظ، والترهيب، عدم توفير محام أو الإكراه على التوقيع على وثائق باللغة العربية، لا تعرف المهاجرات محتواها. كما ذكرت أخرىات طالت التهديد والإعتقال التعسفي. ويحدث ذلك خاصة عندما تطالب المهاجرات أرباب العمل الحصول على أجرتهن، كما توضح ذلك "نداج" التي تقول: "ذهبنا للعمل في منزل آخر، حيث لم نتقاضى بعد مرتباتنا، وكانت الشرطة تأتي طوال الوقت لتهديمنا، وأذكر أنهم قاموا في أحدى المرات بإيقياد امرأة حامل مقيدة اليدين" (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس). ونشير إلى أنه، منذ نهاية سنة 2021، أصبحت المهاجرات من ذوات البشرة السوداء تواجهن عمليات الإعتقال الجماعي معأخذ بصمات وصور في عديد الأحياء.

## الحرمان من حق الدفاع عن النفس عند الإحتجاز لدى الشرطة

حين يقع إحتجاز المهاجرات تبعاً لشكوى في حقهن، يمكن أن ينتهي بهن الأمر بالمكوث لساعات طوال دون أن يكون بإمكانها الاتصال بمحام أو بإحدى الجمعيات. خلال المجموعات البؤرية التي تم تنظيمها في إطار هذه الدراسة، تحدثت "فاليري"، وهي مواطنة سنغالية، عن قصة إمرأة تم احتجازها لمدة ستة وثلاثين ساعة من أجل تهمة كيدية، دون أن يسمح لها بإجراء إتصال بأي شخص. كانت محظوظة لأنها إنلت صدفة شخصاً فرنسيًا جاء لتسجيل شكوى في قضية أخرى فقرر مساعدتها بتمكينها من محام: "رافق المحامي الشرطة إلى منزل الفتاة لتفتيش أغراضها ولكنهم لم يجدوا شيئاً فأطلقوا سراحها في الخامسة صباحاً". (فاليري، السنغال، تونس).

## الابتزاز والسرقة

يعتبر الإبتزاز وسرقة الأغراض الخاصة أو الأموال أمراً شائعاً جدًا ت تعرض له المهاجرات كشكل من أشكال العنف التي تمارسها الشرطة وأعوان الجمارك. على سبيل المثال، "أليس"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار، تعيش في تونس، تعرضت للإحتيال من قبل أشخاص قدموا أنفسهم كأعوان من الشرطة. تقول "أليس":

"توقفت أمامي سيارة مدنية كان بها أشخاص طلبوا مني أن أرافقهم. و إنقادوني نحو الضاحية الشمالية،

وأخبروني أنه سيقع ترحيلي عند منتصف الليل إلى الكوت ديفوار. طلبت منهم إعادتي إلى المنزل لأجمع أغراضي. كما إقتادوا أيضا كل الأشخاص من ذوي البشرة السوداء كانوا عند مصفف للشعر، وطلبوا من الجميع النقود وإلا سيقع ترحيلنا جميعا. عدت إلى المنزل وسلمتهم مبلغ مائة دينار كنت أحافظ بها. وساهم عدد من الأصدقاء ببعض المال، في النهاية جمعوا ما قيمته حوالي ألف دينار. جاء صاحب المنزل للتحدث معهم ثم غادروا. ولكن، بعد رحيلهم، تم إتهامي بأنني كنت السبب في قدومهم إلى المكان الذي نسكن به، لذلك ساضطر إلى تعويضهم" (أليس، الكوت ديفوار، تونس).

تكون المهاجرات كذلك عند وصولهن إلى المطار ضحية للعديد من التجاوزات، حيث قامت العديد منهن بالتبليغ عن سرقة لأمتعتهم الشخصية من الجمارك سواء كانت مواد تجميل أو قوارير كحول بالرغم من عدم تجاوز الكميات المسموحة بها. مثل هذه الحادثة كانت ضحيتها "تيلي"، وهي من أصل مالي، وصلت مؤخراً إلى تونس ومعها حقيبة صغيرة، فتم إخضاعها للتفتيش بغرفة صغيرة وسرق منها مبلغ 100 يورو:

"وصلت تونس، وطلبت مني سيدة أن أقف جانباً لأخذني للتفتيش بالغرفة السرية. هناك، كدت أن أتبول على نفسي من شدة الخوف لأنني لم أكن أعرف المخالفات التي ارتكبت. تم التفتيش دون أن تجد شيئاً ثم طلبت إن كان معي مالاً، فقللت لها نعم 500 يورو، فأخذت منها 100 يورو، من شدة خوفي كان يمكنها أن تأخذ كل شيء". (تيلي، مالي، تونس).

"أصيبيت "تيلي" بصدمة شديدة بسبب هذه الحادثة لدرجة أنها ظلت طوال الأسبوع الأول لإقامتها بتونس لا تجرؤ على مغادرة المنزل دون أن تكون رفقة أحد هم. ويعتبر المرور عبر الجمارك في المطار هو أول مكان للعنف الذي تواجهه المهاجرات عند قدومهن جواً. وينصح البعض لتجنب هذه الحوادث المؤسفة، بوضع مبلغ من المال في جواز السفر عند إجتياز مكتب المراقبة.

### رفض تسجيل الشكيات

على الرغم من إنعدام الثقة تجاه سلك الشرطة التونسية، فإن بعض النساء يحرصن على تقديم شكوى عندما يواجهن حالة من العنف. "عائشة"، من غينيا، تعيش في مدینين، تعرضت للعنف أثناء تسوقها في متجر. ذهبت لتسجيل شكایة لدى الشرطة فرفض مطلبها على الرغم من آثار العنف التي كانت بادية عليها. تقول "عائشة":

"ذهبت لأدفع ثمن مشترياتي، فطلبت من العامل هناك كيساً مجانياً لكنه أعطاني كيساً بمقابل، فرفضت ذلك. فغضب ثم شتمني بالعربية ثم أخذ يضربني حتى صرت أنزف! توجهت إلى الشرطة فقاموا بإستدعاء مدير المتجر لأنهم قالوا إن موافقته ضرورية لتسجيل الشكایة. فحضر ولم يفعلوا شيئاً". (عائشة، غينيا، مدینين)

تعاني المهاجرات الأوروببيات أيضاً من سوء معاملة الشرطة من ذلك التعليقات الغير لائقية ورفض تسجيل الشكيات، مثلما وضحت "أورور"، التي ذهبت إلى مركز الشرطة إثر سرقة هاتفها: "كان الشرطي يتحدث إلينا بطريقة غير لائقية. وطلبوا أن نعود إليهم ثانية في وقت آخر لتقديم الشكایة. فلم نرغب في ذلك". (أورور، فرنسا، تونس)

ومن الضروري أن نشير إلى أن طريقة المعاملة تختلف حسب وضعية المرأة ونوعية المكان الذي ينفذ فيه الاعتداء، وهي من العوامل التي تبين وجود التمييز في التعامل. "لورين" مثلاً تعمل بسفارة أوروبية تعرضت لـإعتداء جنسي في الشارع وقدمت شكوى في مدينة سيدي بوسعيد. حظيت بحسن الاستقبال، ولكنه توجب عليها التوقيع على نص الشكایة الذي كان مكتوباً باللغة العربية دون أن تكون لها إمكانية معرفة محتوى النص الذي قامت الشرطة بتدوينه. خلال أقل من أسبوع، أُلقي القبض على المشتبه به وذهبت لـإتمام الإجراءات".

اجمالاً، لا تعتبر المهاجرات الشرطة كملاء آمن لهن، بل على العكس من ذلك فإنه يُنظر إليها على أساس أنها أحد المصادر الأساسية للعنف المؤسساتي: "نحن نخاف منهم، شخصياً أفضل الدفاع عن نفسي على أن أعرض مشكلتي على الشرطة أو لدى إحدى الجمعيات". (جيفين، البنين، تونس). تلّجأ النساء إلى الشرطة فقط في حالات

العنف الشديد أو العنف الجنسي. ويعتبر العنف المؤسساتي، المباشر أو غير المباشر، الصادر عن الشرطة، -من ذلك التهديد بالإتصال بها - من العوامل التي تؤثر بطريقة هامة على الصحة النفسية للمهاجرات اللائي يعيشن في حالة من الخوف وإنعدام الأمان خلال مواجهتهن لأشكال العنف المختلفة.

## العنف في أماكن الرعاية: المستشفيات، المراكز الصحية والجمعيات

وفق بعض المشاركات في الدراسة، فإن المجال الطبي يمثل إحدى البيئات الرئيسية التي تواجه فيها النساء المهاجرات وأطفالهن أشكالاً مختلفة من العنف، من ذلك سوء المعاملة في العيادات والمستشفيات ولكن أيضاً داخل الجمعيات والمؤسسات الدولية التي تعنى بالنساء المهاجرات. وأفادت النساء اللاتي شاركن تجربتهن بقصص لحالة الإستضعاف بسبب الحمل، وأشكال عنف متعددة مرتبطة بالولادة وأمراض النساء. وسبق لغالبية النساء أن عانين من العنصرية سواء كانت متعلقة بلون البشرة أو باللغة الأم. "رحمه"، مهاجرة ليبية من أصل قبائلي (طوارق)، واجهت مشكلات في المستشفى بسبب استعمالها للغة الأمازيغية في منطقة مدينين: "في المستشفى، نحن مستبعدون بسبب لغتنا، فهم لا يفهموننا، كان يجب على إبنتي أن تترجم لي حتى يمكنني التواصل. كما أنه منوع علينا التحدث بلغتنا في الشارع". (رحمه، طوارق ليبية، مدينين). على الرغم من أن الجنوب يقطنه في جانب منه السكان الأمازيغ. يتوجه لنا طاقم التمريض أحياناً بتعليقات عنصرية تتعلق بلون البشرة. كما يرفضون تقديم علاجات معينة ويتم لهم البعض منهم المهاجرات بنقل الأمراض المعدية، من ذلك فيروس كورونا. ويرفض بعض المرضى مشاركة الغرفة مع شخص من ذوي البشرة السوداء، ويمكن أن يصل الحد إلى الإهانة أو الدعاء عليهم.

### رفض تقديم الرعاية ومستوى متدني للخدمات

أبلغت العديد من النساء، المقيمات بالمدن الثلاث التي أجريت بها اللقاءات الميدانية، عن رفض مراكز العلاج تمكينهن من الخدمات الطبية والصحية بسبب وضعيةهن كمهاجرات. لقد حدث هذا بما في ذلك في الحالات الحرجة لبعض المرضى والنساء الحوامل. في صفاقس، مثلاً، تم رفض إستقبال "نداج" في المستوصف بإعتبارها مهاجرة:

"عندما أجبت طفلي، ذهبت إلى العيادة لكن طبيبة الأطفال أخبرتني أنها لا تستطيع إستقبالي ولا يمكننا التمتع بالرعاية الصحية لأنني أجنبية. إندهشت! هل لأنني أجنبية ستتركين طفلي يموت؟ ... قالت نعم، ويمكنك أن تقدمي شكوى حيث تريدين!". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس).

لجأت "نداج" أخيراً إلى جمعية "أطباء من العالم" لرعاية مولودها الجديد، وهو أمر شائع جداً بين النساء الأجنبيات في تونس. كما أصبحت النساء المهاجرات يواجهن صعوبة كذلك في الحصول على المساعدة من قبل الجمعيات حين يكون لهن وضعية طالبات لجوء أو لجئات لأن الجمعيات تتخلّ بأن ذلك هو من مشمولات خدمات مراكز الهجرة. بسبب وضعهن غير النظامي، تجد المهاجرات أنفسهن في حالة "اللاقانون" يتّأرجحن ما بين الصعوبة التي تجدها المؤسسات للتکفل بهن ورفض الجمعيات القيام بهذه المهمة بدلًا عنها.

"جويل"، طالبة لجوء مقيمة بمدينين، تعاني من هذه الوضعية منذ بضعة أشهر:

"حالياً أعياني من شلل نصفي وهذا يتطلب عناية خاصة التي لا أجدها في المستشفى وحين أنتقد طريقة التعامل يطلبون مني التحول إلى مستشفى آخر ... تمنيت لو أني أجد المساعدة لدى الجمعيات ولكن دون جدوى. الحق في الصحة هي من الحقوق الدنيا التي يجب أن تتوفر للجميع. ولكن حين أتوجه إلى جمعية "أطباء من العالم" يقولون لي إنني طالبة لجوء ويجب على الجهات الأخرى مساعدتي". (جويل، الكاميرون، مدينين). حاولت "جويل" نشر قضيتها في الإعلام. كانت تأمل في الحصول على الرعاية التي تحتاجها، وتحديداً التصوير بالرنين المغناطيسي الذي يمكن من إكتشاف سبب الشلل وعلاجه.

وأثارت المشاركات في الدراسة نفس الإشكالات المطروحة بخصوص التكفل بخصوص الرعاية الصحية. لقد كانت هذه المسائل مكفولة جزئياً من قبل المنظمات الدولية التي تعنى باللاجئين: "حتى المنظمة، وحتى أطباء من العالم" أصبحوا لا يفعلون شيئاً لنا! في السابق كان بإمكانني إسترجاع مصاريف التداوي ولكن الوضع تغير! هم لا يعون بنا، وتقصر المساعدة على الراغبين في المغادرة الطوعية إلى الكوت ديفوار. (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس). وتعتبر وضعية اللاجئة أو طالبة اللجوء عقبة أمام الحصول على الرعاية الصحية بالرغم من أنه يفترض أن يكون هذا الحق مضموناً في البلد المضيف.

"عندما تأتي إمرأة من مركز الهجرة للولادة، لا تتم مساعدتها حتى أنها تبقى بدون أكل إلى جانب الحرمان من حق الزيارة. عندما يمرض أطفالنا وتتوجه إلى المستشفى هنا في مدينين يرفضون إستقبالنا، ويسيرون علينا، لقد أدوا قسم أبقراط بأن يقوموا بعلاج الجميع، إنه أمر مخيب للآمال حقاً. فقط حين يحدث صبا، يمندونا الإهتمام". (أمانيات، الكوت ديفوار، مدينين)

تسلط "أمانيات"، في قصتها، الضوء على عدم احترام "قسم أبقراط" الذي من المفترض أن يلتزم به الأطباء. غالباً ما يكون رفض الرعاية مصحوباً بسوء المعاملة وعنف لفظي ومادي. وتضطر النساء "لإحداث الشغب" للفت الإهتمام إليهن. تقول "آن-ماري" التي تعيش في تونس.

"عندما كنت حاملاً في الشهر الخامس، تراجعت أنا وصديقي مع رجل تونسي ووصل الأمر حد الإعتداء بالضرب... توجهنا إلى مركز الشرطة لتسجيل الشكوى فرفض طلبنا. فإنطلقنا إلى آخر. إلى حد اليوم لم يتم المتابعة مع أنهم قدموا لنا بطاقة للذهاب إلى المستشفى لتلقي العلاج. هناك أيضاً حاولوا مغالطتنا لأنهم طلبوا الحصول على مقابل التداوي في حين أنه ليس علينا أداء أي شيء كما أوضح لنا ذلك الطبيب ووفق ما هو مدون باللغة العربية في البطاقة. (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس).

وتمثل صعوبة الحصول على الرعاية أيضاً في المماطلة والتنقل بين مختلف مراكز الخدمات الطبية سعياً للحصول على الرعاية الصحية أو بحثاً عن طبيب متخصص. كما أنه غالباً ما تُسند الأولوية في التداوي للتونسيين دون مراعاة خطورة الحالة التي تعرض عليهم:

" تعرض ابني لحادث، لقد سقط أثناء اللعب وتورم رأسه، ذهبنا إلى المستشفى أين اضطررت لأحداث الغوضى حتى تتم العناية به. طلبوا منا نقله إلى طبيب أطفال. وصلت إلى المستشفى ولكن المسؤولة هناك طلبت مني الانتظار في حين قامت بقبول مريض آخر وصل بعدي، حينها قلت للسيدة أن هذا ليس أمراً عادياً! ابني أيضاً يتآلم! كما قلت للطبيب نحن غرباء ولكننا أيضاً نستحق الاحترام لأننا بشر، بقيت في المستشفى من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً". (أندرايكا، الكوت ديفوار، صفاقس)

تمثل المواعيد الكثيرة أيضاً نفقات كبيرة بالنسبة للمهاجرات اللاتي لا توفر لديهن بالضرورة الإمكانيات. عاشت "آن-ماري" مع حارتها وزوجها المصاب بمرض خطير مأساة الرعاية الصحية في تونس.

"كان زوج جاري مريضاً، فنقلناه إلى المستشفى حيث عشنا مهنة كبيرة مع شخص يحضر، أخبرونا أنهم لن يقدموا لنا أي خدمة ما لم ندفع معلوم التسجيل عند مكتب الاستقبال إلى جانب القيام بـ"الاختبار السريع للكوفيد". جعلونا نرکض والمريض على نقالة ذهاباً وإياباً عدة ساعات. أجبرونا على إجراء فحوصات لم يطلعوا حتى على نتائجها، المهم فقط أن ندفع المقابل لذلك. كل هذا لأنقول إن التونسيين لا يحبوننا، يريدون فقط رؤيتكم وأنت تعاني، ليس لديهم شفقة تجاه الآخر. في النهاية أعلمونا أنه لا يمكن رعاية مريضهم وأنه عليهم القدوم ثانية يوم الإثنين. نقلتنا سيارة الإسعاف إلى المنزل ودفعنا في المجموع ما قيمته 350 ديناراً، للأسف زوج جاري لم يستطع الصمود حتى يوم الإثنين ومات بين أيدينا". (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس)

غالباً ما تكون النساء المهاجرات ضحايا عنف صادر عن أعوان وموظفي مراكز الرعاية الصحية. غالباً ما يلتجأن إلى طرف

ثالث يُقحم منه للتنديد بهذه الممارسات في سبيل الحصول على حل لمشاكلهن. إنها تقنية شبيهة بـ"الفضيحة" حيث يُوظف إستغلال استكبار العامة للضغط على العاملين في القطاع الصحي أو التشهير بالتجاوزات والعرقلة على شبكات التواصل الاجتماعي أو في وسائل الإعلام. وإعتبرت المهاجرات المشاركات في اللقاءات التي أجريناها أن "التنديد" يهدف إلى فضح ما يتعرضن له، في تونس، يوميا من أشكال العنف في جميع مجالات الحياة.

## العنف المادي والنفسي

غالبا ما تتعرض المهاجرات إلى العنف المادي والنفسي في مراكز خدمات الرعاية الصحية وخاصة منها في أقسام طب الولادة وأمراض النساء، مثل ما سجلناه من شهادات خلال اللقاءات التي أجريناها. ويتمثل ذلك بالأساس في البطء في تقديم العلاج بما ينجز عنه من تعكرات صحية أثناء الولادة، وأحياناً وقوع إصابات لدى الجنين والأم:

"حين جاءني المخاض، رفضوا استقبالنا في المستشفى حتى ولد طفلي وكان بذراع مكسورة دون أن يقدموا لنا أي تفسير لذلك، جعلونا نرکض من مستشفى إلى آخر وندفع معلوم العيادات ولكن دون جدو. بفضل الله، اعتاد صغيري على ذلك ولكنه ليزال يعاني من هذا المشكل". من جهة أخرى، تقول نادج: "رفضوا كذلك إستخراج دفتر العلاج ليبني علمًا وأن ذلك من المسائل الضرورية حتى نتمكن من متابعة الحالة الصحية للأطفال". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس).

"جوال"، من جانيها، واجهت صعوبات كبيرة أثناء فترة الحمل حيث تجاوزت موعد الولادة دون أن يقع اتخاذ أي تدابير صحية لمعالجة ذلك. فقط حين أحدثت الفوضى تم إيواؤها بالمستشفى دون تقديم أي مساعدة أخرى مما انجر عنه إشكالات صحية للجنين الذي كان في حالة درجة:

"كان لابد أن أذهب إلى هناك وأتسبب في الفوضى ليقع إيوائي بالمستشفى. بقيت هناك مدة أسبوعين دون تمكيني من أية رعاية صحية. ثم أخبروني أنه من الضروري إجراء عملية قيسارية وأنه لا يوجد طبيب للقيام بذلك! في الليلة الموالية تعكرت حالي الصحية مما توجب نقلني على وجه السرعة للإسعاف. كدت أفقد طفلي لأنه كان عند الولادة في وضعية درجة للغاية". (جويل، الكاميرون، مدينين)

"أوا"، من الكوت ديفوار، وهي تعيش في صفاقس، أطلعتنا على ما عانته خلال رحلة تلقيها العلاج خلال حملها. خلال المواجهة الأولى، لم يتمكن الأطباء من تحديد حملها (...) إلا أنهم وجدوا أوراماً ليفية رجحوا أن تكون السبب في الآلام. تم إدخالها إلى المستشفى ولكنها لاحظت اختلافاً في المعاملة عند تلقي العلاج: حيث أن الطبيب يقوم بمعاينة جميع المرضى عادي أنا، ولم يقع تمكيني من الدّواء حتى لتسكين الآلام! لم أتمكن من الاستحمام، فقامت سيدة بجانبي بمساعدتي لأنني مُنعت من الزيارات". (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

"نويلا"، من أصل كاميروني، إضطررت أيضاً للذهاب إلى المستشفى أثناء الحمل بسبب إشكال في ضغط الدم المرتفع. تم نقلها إلى المستشفى على جناح السرعة وأقامت هناك لمدة خمسة أيام لم تكن تحصل خلالها إلا على الأدوية التي يوفرها المركز الذي تقيم به في مدينين. في المستشفى، مُنعت من المغادرة أو قبول الزيارات:

"لم يكن مسموماً لي بالخروج، حتى لأشتري بعض الماء وعندما أطلب منهم المساعدة يرفضون. كما رفضوا السماح لي بمغادرة المستشفى بسبب عدم الحصول على إذن من الطبيب بذلك. وعندما اتصل بهم مركز الهجرة رفضت المسؤولة التحدث إليهم، وكانت لها تصرفات مهينة كما اتصلت بالأمن وزعمت أنني أهنتها وأنني حاولت الهروب!". (نويلا، الكاميرون، مدينين).

وتبقى عمليات الاحتياز غير القانونية داخل المستشفى وحظر الزيارات من الممارسات الشائعة جداً في تجربة المهاجرات مع المؤسسات الصحية. كما تم خلال المقابلات الحصول على تفاصيل روتتها المهاجرات حول حالات عنف وسوء معاملة في الوسط الطبي بدرجة مقلقة من ذلك تقييد اليدين بالسرير ومنع أي إتصال من خارج

المستشفى ومصادر الهواتف. كما تحدثت بعض المهاجرات عن وجود شكوك كبيرة بخصوص "سرقة كميات من الدم من طرف موظفي المستشفى". تروي "ماري"، من الكوت ديفوار وهي تعيش في ضواحي تونس العاصمة، قصتها مع المستشفى بعد أن قامت بالإجهاض.

"لم تخرج مشيمتي لذا خدروني لإجراء عملية جراحية يوم الجمعة لكنني لم أستيقظ إلا يوم الأحد. لم أجد على جسدي أي آثر للعملية ولا زلت لا أعلم كيف قاموا بإزالتها. لم يشرح لي أحد أي شيء! بعدها لم يسمحوا لي بالخروج من المستشفى وكانوا يأتون كل يوم يأخذون عينه من دمي دون إخباري ما يفعلون بها، لم أدفع شيئاً. الغريب أنني دفعت فقط مائة وخمسة دنانير عند التسجيل، بينما كنا ندفع عادة ثمن التحاليل كذلك. قمت بإثارة الإشكال فقيدوني متعللين بأنني لا أكفي عن الثرثرة. أرسلوني بعد ذلك إلى قسم طب القلب، ومنعوا عنني الزيارة وأخذوا هاتفي ووضعوه خارج الخدمة، وبقيت حوالي عشرة أيام هناك دون أية اتصالات. بعدها طلبت من أحدهم أن يعيّنني هاتفه وتمكنت من الاتصال وطلبت المساعدة حتى أغادر المستشفى". (ماري، الكوت ديفوار، تونس)

وتروي "آن-ماري" تجربة صديقتها التي أقامت بنفس المستشفى في أكتوبر/تشرين الأول 2021، فقدت الوعي وحين إستيقظت، منعوها من رؤية طفلها وإحتجزوها قسراً دون أن يقدم المستشفى أية إيضاحات:

"كانوا يأخذون قليلاً من دمها في كل مرة لأنهم يكتشفوا أنها من فصيلة 0 + لذلك أخذوا دمها حتى يبيعوه لمن يحتاج ذلك". وتحدثت زوجها خلال الموارد التي أجريناها عن توّرم زوجته لدرجة أنها لم تعد تستطيع المشي بعد أن تمكّن زوجها بصعوبة من إخراجها من المستشفى ولو لا ذلك لكانت ربما قد فارقت الحياة. حالياً، هي تلزم الفراش منذ أسبوع وهي في حالة ضعف شديد". (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس).

تفيد هذه الروايات تنوّع أشكال العنف منها بالخصوص المادي والنفسي الذي يمكن أن تجده المهاجرات في الوسط الطبي وهي ممارسات يمكن أن يكون لها مضاعفات على الصحة النفسية والجسدية للمرأة. وتسعى النساء المهاجرات من دول جنوب الصحراء اللائي يتعرضن للعنف إلى تطوير أشكال مختلف من الحماية لمجابهة المعاملات السيئة. فهن يلجأن إلى الصلوات ولكن أيضاً إلى أقرائهن وإلى المؤسسات والجماعيات. كما يجدون المساعدة لدى بعض أئوان الصحة الذين يتعاملون معهن باحترام. في نفس الوقت، هنّ لا يدخنن جداً، وبطرقوهن الخاصة، في التنديد بمن يحاول الإعتداء عليهنّ من خلال التشهير به للحصول على حقوقهن الإنسانية وخاصة حقهن في العلاج. وحين تسنح الفرصة، يقع إيصال أصواتهن عبر وسائل الإعلام أو شبكات التواصل الاجتماعي.

## الإدارات ومرافق التكوين

يمثل العنف العنصري من بين أهم الإشكالات التي تُعَرَّض المهاجرات خلال التعامل مع الإدارات العمومية ومرافق تقديم الخدمات الصحية ومرافق الشرطة والخدمات المدرسية أو حتى في إدارة السجل المدني. كل المشاركات في الدراسة وجهنّ أصابع الاتهام إلى هذه المؤسسات باعتبارها مصدراً هاماً للممارسات العنصرية المتمثلة في العنف المادي والنفسي غالباً، بالإضافة إلى تأثير هذه التعقيдات على أطفالهن، ولا سيما عند القيام بإدراجهم بالسجل المدني أو عند التسجيل بالمدرسة. وتواجه الأمهات العازبات رفض إدارة الحالة المدنية، كما هو شأن بالنسبة للتونسيات، حين يرغبن في إدراج أطفالهن في السجل المدني. نفس الصعوبات تجدها كذلك المهاجرات المتزوجات: "لدينا مشاكل حتى عند تسجيل أطفالنا في السجل المدني حتى نتمكن، فيما بعد، من إستخراج شهادة الميلاد. لم يرغبوا في تسجيل إسم الأب الذي لم يكن موجوداً حينها لأنه تغيب على حين إلستكمال بعض الإجراءات، فدونوا فقط إسم الأم، ثم وجدنا صعوبة لتصحيح ذلك. ولم نتمكن إلا مؤخراً من الحصول على مضمون ولادة من سفارتنا. لو لا ذلك لتوجه علينا إستخراج الوثيقة مباشرة من الكوت ديفوار (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس). هذه التعقيدات الإدارية من شأنها أن تمنع للطفل من الحصول على جواز سفر أو التوأجد قانونياً، مما يعيق أيضاً حصوله أيضاً على الخدمات الصحية". ويمكن لهذه الوضعية أن تصبح سبباً في مشاكل أخرى لتحديد

الهوية مع الشرطة.

الخدمات المدرسية تمثل أيضا إشكالا هاما بالنسبة للمهاجرات وذلك من مرحلة الحضانة إلى مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي. إمكانية الوصول على هذه الخدمات محدودة جدًا بالنسبة للنساء المهاجرات اللائي ليس لديهن الإمكانيات المالية لتغطية تكاليف المؤسسات الخاصة. وكما تشير "شانتال"، "يمكن أن يختلف الوضع من مدينة إلى أخرى. ففي تونس العاصمة، يمكن تسجيل الأطفال في المدارس غير أنه في مدينة صفاقس لا يمكن ذلك. حاولت إلهاقه بالمدرسة، فلم يسمحوا لي، طلبت المساعدة من المفوضية. حاولوا ولكن دون جدوى": (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس).

وفقاً للمهاجرات، فإن العوائق اللغوية ووضعهن غير النظامي هي من بين أبرز الأسباب التي غالباً ما يقع التذرع بها لرفض تسجيل أطفالهن بالمدارس. عندما يتوقفن لذلك لأنهم يتقنون اللغة العربية، كما هو الحال بالنسبة للسودانيات، فإن الأطفال يعانون من الممارسات العنصرية داخل المدرسة وكذلك عنف أقرانهم. تحدثت محاسن عن قصة ابنتها: "الأطفال الآخرون لا يتواصلون معها، يحتقرنها حتى قاموا في إحدى المرات بإحتجاز ابنتي في مرحاض المدرسة لمدة ساعتين". (محاسن، سودانية، مدين).

بالنسبة للمهاجرات، لا ترتقي هذه المؤسسات لتكون وسائل حماية لهن بقدر ما هي مصادر للعنف المعنوي والمادي والسياسي والإقتصادي. وتفضل النساء المهاجرات إستعمال مصادر أخرى من أجل حماية أنفسهن من الإنتهاكات التي يتعرضن لها في المؤسسات الصحية التي يتوجهن لها للعلاج أو المؤسسات الأخرى لاستخراج الوثائق أو من أجل التعليم أو الرعاية لأطفالهن.

وبين العمل الميداني الذي تم إجازه خلال هذه الدراسة أنه، إلى جانب العنف المتأتي من أصحاب العمل، فإن مراكز الشرطة والمؤسسات الصحية هي الأماكن التي تخشاها المهاجرات بسبب إرتباطها بتجارب عنف وتمييز مؤلمة. كما أنه لا تتوفر للنساء المهاجرات سوى فرص قليلة للجوء إلى هذه المؤسسات بسبب عزلتهن الإقتصادية والاجتماعية، وعدم معرفتهن بحقوقهن الأساسية وكذلك بسبب التخوفات من قرار الترحيل.

كما مكنتنا الدراسة والأعمال الميدانية من تبين وجود مثلث للعنف يتطور بإستمرار على حساب الصحة الجسدية والنفسية للمهاجرات اللاتي يشعرن بالعجز وحالة من الإستضعاف بسبب إنعدام الأمن والإطمئنان وهي حالة تجعلهن أكثر إستعدادا للتطبيع مع العنف بمختلف أشكاله.

وبالتوازي طورت المهاجرات نماذج خاصة بهن لحماية أنفسهن والدفاع عنها من خلال البحث عن دعم الجمعيات المختصة في الهجرة وطلب المساعدة من مجتمع الهجرة ولكن أيضا بمبادرة العنف بالعنف والتهديد للمطالبة بحقوقهن.

## التمييز والعنف الصادر عن مواطنين في البلد المضيف

تواجه المهاجرات في حياتهن اليومية أشكالا مختلفة من التمييز والعنف الصادر عن السكان في البلد المضيف. وقد بيّنت المشاركات في الدراسة باستعراض تجاربهن المواقع المختلفة التي يمكن أن يمارس فيها العنف والتمييز على أساس النوع الاجتماعي أو الأصول الإثنية أو الهوية الجنسية. وقد مكنتنا القصص الواردة في شهادات المهاجرات من رسم خارطة للعنف المسلط عليهم سواء في المجال الخاص أو العام.

**أولاً:** يمكن رصد أعمال العنف والتمييز في أماكن إقامتهن من خلال الشروط التي يضعها أصحاب المنازل التي يستأجرنها أو جيرانهن في الحي.

**ثانياً:** في الفضاءات العامة، بما في ذلك النقل العمومي، وهي مواقع يشيع فيها العنف الجنسي والمادي

والمعنوي.

وتشير المهاجرات الأوروبيات، من جانبهن، إلى تواتر أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة منه الاعتداءات الجنسية، في أماكن الترفيه، والفنادق والشواطئ أو حتى في الأماكن السياحية، من قبل المواطنين التونسيين.

## أماكن الإقامة: ظروف سكن سيئة وموائمة للعنف بأنواعه

توصلنا من خلال الدراسة التي تم إنجازها إلى تصنيف ظروف سكن المهاجرات إلى أربعة نماذج وهي: السكن عند المشغل، السكن في مراكز الهجرة، وتقاسم الكراء مع مجموعة من المهاجرات أو كراء بيت يجمع أفراد العائلة الواحدة بالنسبة لبعض النساء اللاتي يرافقهن الزوج أو الرفيق وأطفالهن. وبالنظر إلى مختلف النماذج السكنية التي تم ضبطها، فإن المهاجرات يؤكدن أن ظروف الإقامة في جميع الحالات كانت متربدة.

فبالنسبة للسكن لدى المشغل، وكما تبينا ذلك في الجزء من الدراسة المخصص لظروف العمل، فإنه غالباً ما يقع حرمـانـهن من الطعام أو إيقـاؤـهن في حالة عزلـةـ. كما لا يكون لهن غالـباـ سـكـناـ خـاصـاـ بهـنـ إلى جانب الخـضـوعـ للتـفـتيـشـ ولـلـطـردـ. ويـقـعـ إـيـوـاـهـنـ، فـيـ بـعـضـ الـحـالـاتـ، خـارـجـ الـمـنـزـلـ بـتـخـصـيـصـ مـكـانـ لـهـنـ فـيـ الـمـسـتـوـدـعـ أوـ فـيـ الـأـكـواـخـ. أـمـاـ فـيـماـ يـخـصـ مـرـاكـزـ إـيوـاءـ الـمـهـاجـرـينـ، فـقـدـ تـمـ التـنـديـدـ بـغـيـابـ شـروـطـ النـظـافـةـ وـحـفـظـ الصـحـةـ، وـعـدـمـ توـفـرـ الـأـغـطـيـةـ وـظـرـوفـ الـحـفـاظـ عـلـىـ الـخـصـوصـيـةـ لـهـنـ وـلـأـطـفالـهـنـ إـلـىـ جـانـبـ تـصـاعـدـ وـتـيـرـةـ الـعـنـفـ بـيـنـ مـتـسـاـكـنـيـ الـمـرـكـزـ نـظـراـ لـهـشـاشـةـ الـأـوضـاعـ وـالـكـتـظـاظـ. وـتـلـجـأـ الـمـهـاجـرـاتـ غالـباـ إـلـىـ إـيـجـارـ أوـ تـقـاسـمـ إـيـجـارـ لـبـيـوتـ تـقـعـ فـيـ الـأـحـيـاءـ الـشـعـبـيـةـ الـفـقـيرـةـ، أـوـ بـيـنـيـاتـ مـخـصـصـةـ بـالـكـامـلـ لـسـكـنـ الـمـهـاجـرـينـ، لـأـسـيمـاـ فـيـ وـلـايـةـ صـفـاقـسـ. وـتـوـاجـهـ الـمـهـاجـرـاتـ عـنـ الـبـحـثـ عـنـ مـسـاـكـنـ إـلـيـجـارـ صـعـوبـيـتـيـنـ:

- أولاً يقع رفضـهـنـ لـأـسـبـابـ مـخـتـلـفةـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـعـنـصـرـيـةـ أـوـ رـهـابـ الـمـثـلـيـةـ الـجـنـسـيـةـ.

- ثـانيـاـ، وجـودـ مـخـاـوفـ منـ إـلـشـكـالـاتـ النـاتـجـةـ عنـ إـلـكـتـظـاظـ الـذـيـ يـشـكـلـ صـعـوبـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـنـسـاءـ أـنـفـسـهـنـ. فـيـ هـذـاـ الـخـصـوصـ يـقـولـ "باسـكـالـ"، وـهـوـ رـجـلـ عـابـرـ جـنـسـيـاـ، وـيـقـاسـمـ السـكـنـ مـعـ صـدـيقـ لهـ، أـنـ عـمـلـيـةـ إـيـجـارـ الـبـيـوتـ تمـثـلـ مـسـأـلةـ مـعـقـدـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـهـاجـرـاتـ لـعـدـةـ أـسـبـابـ مـنـهـاـ فـرـضـ الـمـؤـجـرـينـ أـلـاـ يـتـجاـوزـ عـدـدـ الـمـتـسـاـكـنـيـنـ فـيـ الـبـيـتـ الـوـاحـدـ لـأـكـثـرـ مـنـ ثـلـاثـةـ أـوـ أـرـبـعـةـ أـنـفـارـ. لـهـذـاـ السـبـبـ تـجـدـنـاـ نـسـتـعـمـلـ عـدـيدـ الـحـيلـ حـتـىـ لـاـ يـتـفـطـنـ صـاحـبـ الـمـحـلـ لـلـعـدـدـ الـحـقـيقـيـ لـلـمـجـمـوعـةـ. كـمـ أـنـهـ غالـباـ مـاـ يـرـفـضـ طـلـبـ إـيـجـارـ فـقـطـ بـسـبـبـ لـوـنـ الـبـشـرـةـ أـوـ الـمـظـهـرـ. وـيـشـيرـ "باسـكـالـ"ـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ إـلـىـ الصـعـوبـاتـ الـتـيـ وـاجـهـهـاـ شـخـصـيـاـ حـيـثـ كـثـيـرـاـ مـاـ كـانـ يـضـطـرـ إـلـىـ إـصـطـحـابـ صـدـيقـةـ لـهـ لـتـقـومـ بـإـيـجـارـ الـمـنـزـلـ. مـنـ أـجـلـهـ.

وـغالـباـ مـاـ يـقـعـ تـقـاسـمـ إـيـجـارـ الـمـنـازـلـ بـيـنـ أـفـرـادـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـمـهـاجـرـينـ نـظـراـ لـمـحـدـودـيـةـ الـمـوـارـدـ وـالـمـكـانـيـاتـ، وـلـاـ يـكـونـ الـأـمـرـ فـيـ هـذـاـ الـحـالـةـ سـهـلـاـ، لـأـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـتـوـفـرـ لـهـمـ بـذـلـكـ خـصـوصـيـةـ. ("باسـكـالـ، الـكـامـيـرونـ، تـونـسـ"). وـيـقـىـ تـقـاسـمـ الـإـيـجـارـ الـحلـ الـأـكـثـرـ تـداـوـلـ بـالـنـسـبـةـ لـأـغـلـبـ الـمـشـارـكـاتـ فـيـ الـدـرـاسـةـ حـيـثـ يـلـجـأـنـ إـلـىـ هـذـهـ الـطـرـيـقـةـ "لـلـضـغـطـ عـلـىـ كـلـفـةـ الـإـيـجـارـ"ـ (جوـيلـ، الـكـامـيـرونـ، مدـنـينـ).

وـنـشـيرـ إـلـىـ أـنـ الـمـهـاجـرـينـ غالـباـ مـاـ يـدـفـعـونـ ثـمـ إـيـجـارـ أـكـبـرـ مـقـارـنـةـ بـمـاـ يـدـفـعـهـ الـمـوـاطـنـ الـمـحـليـ. كـمـ أـنـهـ غالـباـ مـاـ لـاـ تـتـوـفـرـ بـالـسـكـنـ الـخـدـمـاتـ الـمـلـائـمـةـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـمـفـرـوشـاتـ، وـالـمـطـبـخـ وـالـحـمـامـ إـلـىـ جـانـبـ غـيـابـ شـروـطـ حـفـظـ الصـحـةـ وـإـنـعـدـامـ الـصـيـانـةـ أـوـ الـعـزـلـ أـوـ التـدـفـئـةـ أـوـ سـخـانـاتـ الـمـيـاهـ.

### صـعـوبـاتـ مـعـ الـمـؤـجـرـينـ

بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ كـلـ تـلـكـ الـمـشاـكـلـ الـمـتـعـلـقـةـ بـإـنـعـدـامـ شـروـطـ حـفـظـ الصـحـةـ فـيـ هـذـهـ الـمـساـكـنـ، فـإـنـ الـمـهـاجـرـاتـ تعـانـنـ مـنـ

سوء معاملة مالكي العقارات الذين لا يترددون في تهديدهن بالطرد إذا لم يمتنل لشروطهم، والتي غالباً ما تكون غير مقبولة، من ذلك مثلاً أن يحظر عليهن طهي أطباق معينة وتحمّل بعض الزيارات.

"صاحب المنزل كان قاسياً معي حقاً ، أخبرنا أنه لا يسمح لنا بإعداد أطباق برأس الأغنام ولا أحشاء البقر ولا حتى السمك المشوي ! طبخت مرة طبقاً برأس الخروف فاتصلت صاحبة المنزل بنساء آخريات فأثنين وسبعين لي مشاكل في المنزل لدرجة رش مطبخي بالمبيض (الكلور)!! كما أنه لا يسمح لي بـاستقبال الزوار، لقد كان الأمر معقداً للغاية، حتى أنها تمنعنا من إضاءة غرفة المعيشة والمطبخ في نفس الوقت، وإذا حدث ذلك، تأتي وتطفي الأنوار. لقد كنت أسكن مع صديقي في المنزل، وعشنا كابوساً تواصل مدة عشرة أشهر". (كلاريس، الكوت ديفوار، تونس)

تعيش "كلاريس" في الطابق العلوي من منزل مالك مكان الإقامة. تتدخل صاحبة المنزل بصفة غير قانونية لتفرض قيودها المجنحة على إستهلاك الكهرباء أو طهي بعض الأطعمة. كما أنها تراقب مداخل المنزل. ويتم المؤجرون النساء المهاجرات دائماً بإصدار الضجيج سواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً، وهو ما يسبب لهن مضايقة كبيرة. كما أنهما لا يترددون بتهديدهن بالطرد أو بقطع الكهرباء أو الماء إذا رفضن الامتثال لشروطهم: "التعامل مع صاحبة المنزل الذي يستأجره لم يكن بالأمر السهل، في المنزل يجب أن تمشي على أطراف أصابعك لأنها لا تزيد الضوضاء ونحن بالكاد نقيم في المنزل، والضوضاء الوحيدة هي صوت الطفل" (سيلين، الكوت ديفوار، تونس).

كما ذكرت المهاجرات عديد الحالات التي تم التحيل عليهن بخصوص فواتير الغاز والكهرباء كشكل من أشكال العنف الاقتصادي. حيث يقوم أصحاب المنازل بفرض رسوم إضافية على إستهلاك المهاجرات وجعلهن يدفعن أحياناً مصاريف تخص منزل المؤجر. تقول فاطيم أن صاحب المنزل الذي يستأجره قدم لها فاتورة كهرباء مرتفعة للغاية:

"بما أنه نفس الاسم على العدادين، الفيلا الخاصة به والمنزل المؤجر. حاول الرجل بمغالمتنا ومدنا بفاتورة بيته البالغة ألف دينار. لذلك توجهت إلى مكاتب الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فأخذت مني الموظفة فاتورة الألف دينار وأخبرتني أن هذا أمر طبيعي! ولم ترغب في التثبت أو حتى الاستماع إلى أيضاحاتي. بعد أسبوعين، أحضر لي الرجل فاتورة جديدة بسبعمائة دينار، ما يعني مجموعاً بألف وسبعمائة 1700 دينار لمنزل لا نملك فيه الغاز الطبيعي ولا تتوفر فيه التدفئة، إضافة إلى أنها نغادر كل صباح ونعود في الليل. في نهاية الشهر عدت إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بفاتورة 1700 دينار وهناك اتصلت بموظف آخر، قام بالثبت في الجهاز، وأخبرني أن هذا ليس طبيعياً! ثم مزق الفاتورة... ومدّني بالفاتورة الحقيقة التي دفعتها وكانت قيمتها 500 دينار". (فاطيم، الكوت ديفوار، تونس)

مثل هذه الممارسة تجدها شائعة إلى حد ما في عينة البحث للمدن الثلاث. في حالات أخرى يكون العدد مشتركاً وهذا يؤدي إلى مشاكل مع المؤجر:

"كان لدينا عدداً مشتركاً. إدعّت صاحبة البيت أنها نستهلك بصفة كبيرة لذا قامت بعملية الفصل لدرك لاحقاً أن فاتورتها كانت الأعلى. مما كان منها إلا أن قامت، دون علمنا، بتوصيل منزلي بالعداد الخاص بنا! لقد تبيّن الخدعة، ولكننا لم نخبرها بأي شيء. أغلقنا العداد الخاص بنا فانطفأ النور لديها وطلبنا منها تفسيراً، فرفضت وقالت إنه منزلها، وعدها وبإمكانها فعل ما تريده. فقررنا المغادرة". (سيلين، الكوت ديفوار، تونس).

واجهت "آن-ماري" نفس المشكلة مع الشركة الوطنية لـاستغلال وتوزيع المياه وقررت ترك مسكنها لأن فواتيرها تجاوزت الألف دينار. لا يمكنها التنديد بهذه الإنهاكات بسبب وضعيتها: "صفة عامة عندما يحدث هذا النوع من المشاكل، لا يمكننا الذهاب إلى لشرطة وتقديم شكوى لأنه قد يتربّع عن ذلك مشاكل إضافية نفضل تجنبها". (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس). في مواجهة هذه الإشكاليات، تفضل المهاجرات مغادرة المنزل، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل جديدة مع المالكين لإعادة الضمان.

سجّلنا كذلك، من خلال شهادات المهاجرات، محاولات للإبتزاز والعنف الجنسي من قبل صاحب البيت، كان يأمل أن يتمكن من الحصول على "خدمات جنسية" مقابل ثمن إيجار البيت: "أخبرنا أنتا لن ندفع ثمن الإيجار بل فقط فواتير الإستهلاك، كان يعتقد أنه سيكون لديه إمرأة يستمتع بها مجاناً، لذلك أعطانا مفاتيح المنزل وإحتفظ بالنسخة الأخرى منه. كان يدخل إلى المنزل دون أن يستأذن يظنّ أنه سيجد الفتاة بمفردتها. قام باقتحام البيت ليلاً عديد المرات حتى دافع سكان الحي عنّا". وتضيف:

"دخل المنزل مرة أخرى فخرقت أصرخ أن هناك شخصاً ما في المنزل. فخرج الجار ممسكاً بقطعة حديد وضربه على ظهره. ثم اتصلنا بالشرطة ولكنها لم تأتي. فذهبنا في اليوم الموالي إلى مركز الشرطة وكل ما طلبوه منا هو مغادرة المنزل ولم يتبعوا الملف. علمت أن الكثيرات مررن بهذا الموقف ولا زلت مصدومة للغاية". (جويل، الكاميرون، مدنين)

يبدو أن محاولات التحرش والاعتداءات الجنسية من قبل المؤجّرين شائعة جدًا في علاقات الإيجار، على الرغم من أنه لم يكن لدينا أي شهادات أخرى لتأكيد ذلك. ومع هذا، يبدو أن الصور النمطية المرتبطة بالنساء ذوات البشرة السوداء هي من المسائل التي تعذّي العنف الجنسي ضد النساء في مجتمعات الهجرة. ويتجلى هذا التوجه في قصص التحرش الذي تتعرض له المهاجرات في الشارع وفي وسائل النقل العمومي.

## صعوبات في الإندماج مع سكان الحي

بصرف النظر عن الحالات القليلة التي تنجح فيها النساء المهاجرات في الإندماج مع سكان الحي، فتوجد صعوبات عديدة في التعامل مع الأجيال. وتبرز بصفة يومية ممارسات الميّز العنصري بما في ذلك العنف اللفظي - التهديدات والإهانات - والعنف المادي إلى جانب الممارسات المهيّنة التي يقوم بها بعض التجار أو المارة - مثل وضع أيديهم على أنوفهن أو الضحك من أشكالهن أو تسريحاتهن -

كما يحاول سكان الحي في بعض الأحيان الضغط على المؤجّرين لطردهن من بيوتهن. وتروي "نداج" تجربتها في إحدى ضواحي صفاقس حيث تعرضت للإيذاء:

"لقد عانيت من العنف في الحي الذي كنت أقطن فيه بتونس لأن سكانه لم يرغبو فيينا. لقد طلبو من صاحب البيت أن يطردنا. عندما يأتي الناس لزيارتني، فإنهم يهددونهم أيضًا لدرجة أن صدقائي لم يعودوا يأتون إلى منزلي خوفاً منهم. عندما نمشي في الشارع يقول الأطفال "قيرة - قيرة" (Guira-guira) والجميع يضحك بذلك. هؤلاء التونسيون هم عنصريون للغاية. منذ بضعة أيام، قامأطفال برمي المنزل بالحجارة فأصيب طفلي الذي كان بالداخل. ذهبت لأشكوه إلى والدته فقالت إنه مجرد طفل ويجب أن أتركه وشأنه. قاموا بكسر نوافذ المنازل فطلب منا صاحب البيت إستبدالها". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس)

يضطر أصحاب المساكن للإيجار، في بعض الأحيان، إلى طرد النساء المهاجرات بسبب الضغط الاجتماعي الذي يتعرضن له من طرف الجيران. كما يمكن لهم، في صورة حدوث إشكال، قطع المياه أو الكهرباء للضغط على المهاجرات، ويدّهبون بهم الحدّ أحياناً إلى مطالبة بمغادرتهن المكان. في نفس سياق، تتضاعف الهجمات، وغالباً ما يشارك فيها الأطفال الذين يواصلون هاجمة النساء وأطفالهن في الشوارع دون أي ردّ من أوليائهم. ولا يتعدد الجيران في التوجّه بالتهديدات أو إساءة المعاملة أو حتى الطرد: "حالياً في الحي الذي أعيش فيه فإن الأوضاع سيئة للغاية لأن المتساكّنين في حالة ترخيص بنا" (آن-ماري، الكوت ديفوار، تونس).

وتبقى كل هذه الممارسات بدون عقاب على الرغم من وجود قانون في تونس مناهض للعنصرية. وتوّكّد النساء المهاجرات اللائي إطلعن على هذا القانون أنه لا يقع تطبيقه. إضافة إلى ذلك، وإعتباراً لوضعهن غير النظامي، فإنه لا يمكنهن ممارسة حقوقهن في التظلم وتقديم شكوى: "عديد المرات يتوجّهون لي بألفاظ نابية ولكنني لا أستطيع الذهاب إلى مركز الشرطة وتقديم شكوى لأنه لا يمكنني جمع الأدلة على ذلك. هناك قوانين تحميّنا ولكن لا يقع

احتراهما". (باسكال، الكاميرون، تونس).

وُتفضّل المهاجرات، في مثل هذه المواقف، الدفاع عن أنفسهن بمفردهن أو بالإعتماد على أفراد من مجتمع الهجرة. ويقع، في غالب الأحيان، تجاهل تلك الإساءات تجنبًا لعواقب المواجهة.

## الفضاء العام: مكان مميز للعنف

وتفيد إستطلاعات للرأي شاركت فيها تونسيات أن التحرش الجنسي يبقى، دون شك، أكثر أشكال العنف إنتشاراً في الأماكن العامة بما في ذلك في وسائل النقل العمومي<sup>56</sup>. وترتفع نسبة إنتشار العنف لتبيّن أن 75 بالمائة من النساء المستجوبات تعرضن للإعتداءات الجنسية في الشارع، و41 بالمائة للعنف المادي و78 بالمائة للعنف النفسي. كما أشارت أغلب النساء اللاتي شملهن الإستطلاع تعرضهن لنوع من أنواع العنف في الأماكن العامة سواء كان ذلك في الشارع أو في وسائل النقل العمومي أو في أماكن الترفيه. جميع المهاجرات اللاتي إلتقاهن تحدّثن عن تجاربهن مع العنف القائم على الميز الإجتماعي، بصفة مباشرة، في الفضاء العام، سواء كنّ من المهاجرات القادمات من جنوب الصحراء أو من أوروبا.

### النقل العمومي

تتعرض النساء المهاجرات للعنف بدرجة مفرطة في وسائل النقل العمومي (ميترو، تاكسي، سيارات الأجرة). كما يواجهن المزيد من العنف المادي وكذلك الممارسات العنصرية: "بالنسبة للتونسيين، يجعلونك تفهم أنهم لا يريدونك من خلال إيماءات يقومون بها في وسائل النقل العمومي بمجرد دخولك مثل وضع أيديهم على أنوفهم، أو بتوجيه الإهانات والتسبّب بـ"القرود"، إلخ". (أولي، الكاميرون، تونس).

وتروي "آنا"، من الكاميرون، وكانت لها تجربة مع العنف العنصري في وسائل النقل العمومي: "ركبت الميترو لأول مرة، كانت هناك سيدة تجلس أمامي وتنظر نحوّي بغرابة، بعد فترة نهضت لتغيّر مقعدها" (آنا، الكاميرون، تونس).

وتتعرض المهاجرات أحياناً إلى العنف الجسدي المصحوب بالشتائم والبصاق:

"بمجرد إمتيازي لسيارة الأجرة، تراجعت مع إمرأة تونسية، لم أفهم كل ما قالته ولكنها قالت بعض الكلمات المهينة كنت أعرفها لذلك ضررتها بمرفقتي وأخبرتها أنه بمجرد النزول من السيارة سأعاود ضربها. كان من بين الركاب رجلاً تونسياً توجه وضربني. لم أكن أتجه إليه بالحديث بل إلى تلك المرأة لكنه قام بضربي وبالبصاق عليها قبل المغادرة". (الكوت ديفوار، تونس).

كما تحدثت النساء عن العنف الذي يتعرّضن له في سيارات الأجرة، حيث تؤكّد جميعهن تواتر الممارسات المهينة وحتى الضرب عندما يكنّ بمفردهن. في هذا الصدد، تروي "سيفورة" حادثة إعتداء وقعت لها في الحافلة: " بينما كنت أبحث عن مكان لأجلس فيه لأنّي كنت متعبّة جدّاً، كان من بين الركاب رجلاً لا يتحمّل السود بادر بسحبِي إلى الأرض مثل اللّص، ولسوء حظّه، دفعته بكفى الأيمن بقوّة فسقط أرضاً! حاول تدارك الأمر بالقول: بلهف، سيدتي!" (سيفورة، الكوت ديفوار، تونس).

تعرّضت "أليكس"، وهي مهاجرة إيطالية، للإعتداء في المتزو: "لقد تعرضت للتحرش في محطة متزو، لكن لحسن الحظ لم يحدث عنف جسدي أو سرقة. لقد كان من المستحيل العثور على المعتدي". (أليكس، إيطالية، تونس). يبدو الشعور بالعجز والإفلات من العقاب بصفة متواترة في قصص العنف الذي تواجهه المهاجرات في الأماكن

<sup>56</sup> سليم قلال وآخرون "العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء العام"، كريديف (مركز البحث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة)، 2016 ، ص 74-72

العامة، بالرغم من أن القانون يجرم التحرش ويتعبره عنفًا يتوجب العقاب. كما أن الإعتداءات تكون أشد عنفًا في الفضاءات العامة. ويتفاقم إنعدام الثقة في إنفاذ القانون، حتى لدى الأوروبيات اللاتي ليس لديهن إشكالات تتعلق بوضعهن القانوني.

وتشير نساء آخريات إلى العنف الاقتصادي الذي يتعرّضن له في سيارات التاكسي مع السائقين الذين يحاولون التحيل عليهم: "لقد تعرّضت للإعتداء من قبل سائق سيارة تاكسي رفض أن يرجع لي بقية المال الذي دفعته وغادر وهو يكيل لي الشّتائم" (أمينة، الكوت ديفوار، مدنين).

محاولات الإعتداء والتحرش الجنسي تواترت في شهادات المهاجرات، "كلاريس"، على سبيل المثال، تمت محاولة اختطافها أثناء تنقلها إلى ولاية المهدية. لقد كانت أن تنهي حياتها حيث أنها ألت بنفسها من سيارة الأجرة للهروب حين تقطّنت إلى أن السائق غير الطريق:

"كنا في سيارة الأجرة وكان يرافق السائق وصديقه له. توجه السائق نحو طريق فرعية وعندما سألهما لماذا لم يستعمل الطريق الرئيسية، قال إن الطريق مستقطع قريبا. فشعرت بالخوف خاصة وأنني لم أكن أعرف الجهة. فطلبت مغادرة السيارة حينها إنعطاف إلى طريق آخر وقاد السيارة بسرعة أكبر فأخذت في الصراخ وقفزت من السيارة. حاولت إيقاف السيارات المارة بالطريق لطلب المساعدة ولكن لم يتوقف أحد. طلب السائق وصديقه مني العودة إلى السيارة لكنني رفضت ولجأت إلى إحدى المزارع حيث طلبت من الشباب هناك إنقاذه فهرب الرجالان. كنت أخشى الإغتصاب". (كلاريس، الكوت ديفوار، تونس)

من جهتها، تعرّضت "آنا" للمضايقة والتحرش من قبل رجل في المترو:

"عندما يكون الميترو مكتظاً، يمسك الرجال، ويتصدون لك ويداعبونك. في إحدى المرات كنت ملتصقة بباب مترو الأنفاق، فمرر رجل يده خلفي ولمس أردافي فضغطت على يده بمؤخرتي حتى يتركني. في البداية لم أكن أعرف كيفية التصرف في مثل هذه المواقف. كنت خائفة جدا، لكن بعد ذلك تجرأت لأنني تحدثت إلى العديد من الجمعيات ومارست المسرح الذي أعطاني الثقة بالنفس". (آنا، الكاميرون، تونس)

تشير "آنا" إلى تفاصيل مهمة جدًا بخصوص حالات التحرش واللمس الجنسي في الطريق العام. في هذه الحالة لابد من أن تكون لديك الثقة في نفسك والقدرة على مواجهة الإساءة. في هذا الفصل الخاص بالعنف في الفضاء العام، لاحظنا وجود أشكال عنيفة متعددة مقارنة بالبيئات الأخرى.

تكرّر وصف العنف الجنسي مع سائقي سيارات التاكسي أكثر من بقية وسائل النقل العمومي الأخرى، حيث يستغل هؤلاء، بصفة خاصة، وجود المرأة بمفردها. ففي حين يكتفي البعض منهم بالتحرش الجنسي اللفظي من خلال إثارة قضايا جنسية أثناء الرحلة، يحاول البعض الآخر القيام بالإعتداءات الجنسيّة عن طريق تعريه أعضائهم التناسلية: "كنت أركب تاكسي عندما بدأ السائق يتتحدث عن الجنس ويسألني بعض الأسئلة... ثم غادر السيارة لقتناء مشروعًا غازيا وأخبرني أن الطقس سيكون حاراً الليلة وأنه ستكون هناك مباراة كبيرة في المساء، كان يتكلم ويتلمس نفسه!! وفي مرة أخرى، قام شخص آخر بالتعرّي والاستمناء مباشرةً أمامي!" (آنا، الكاميرون، تونس). أحياناً يقترح سائقو التاكسي ممارسة الدعاوة. وهي من الممارسات والمواقف المتكررة وواسعة الانتشار. (فاليري، السنغال، تونس).

## التنقل في الشارع

عندما تمر النساء في الأماكن العامة سيراً على الأقدام أو بالدرجات، فهنّ يتعرضن أيضًا للتحرش الجنسي بمختلف أنواعه، من خلال التعليقات البذيئة أو الإيماءات غير اللائقة أو التصفيير. "مايفا"، من أصل فرنسي تونسي، تناولت هذا الموضوع قائلة:

"حين مروري على دراجتي أو مشيا على الأقدام تتم ملاحقي وإستيقافي من قبل رجال متزلجين أو يمتطون

دراجات نارية أو سيارات. غالباً ما أرد عليهم بالفرنسية وأهينهم بغضب، أو أحارو الإستجاجاد بأحد المارة. كما أني أتجه إليهم بالتهديد حتى يواصلوا طريقهم ويتركوني وشأني. لكنهم في كثير من الأحيان لا يفهمون ما أقول ويتجهون لي بالشتائم. لا أبادر في هذه الحالة بتقديم شكوى لأنني لا أحب الشرطة . كما أني أعلم أنها لن تفعل شيئاً لأجلني. ولكن كذلك لأنني لا أريد أن أكون المرأة (النسوية) البيضاء التي تدفع بالتونسيين إلى السجن. أفضل إثارة الصخب لإحراج المعتمدي وجلب تعاطف المارة معي. وهي طريقة يكون لها، في غالب الأحيان، النتائج المرجوة". (مايفا، فرنسية تونسية، تونس)

تحاول نساء آخريات، مثل "مايفا"، الدفاع عن أنفسهن إما بإشراك المارة أو بمحاولات "إذلال" المعتمدي. لكن هذه الطريق ليست ذات جدوى بسبب التطبيع الذي نلحظه مع التحرش الجنسي في الفضاءات العامة بتونس. "روز"، وهي فرنسية، تعرضت للإعتداء من قبل سائق سيارة وسط مدينة تونس. وجاء في روايتها:

"أول تجربة لي مع المضايقات في الشارع كانت مزعجة للغاية، في منتصف النهار سمعت بوق سيارة فاستدررت لأرى إن كان شخصاً أعرفه، وعندما رأي ظلّ السائق طوال الطريق يشغل البوّاق لـ 10 ثوانٍ حتى يجعلني يستدير في إتجاهه مرة أخرى. دخلت أحد المتاجر وإنظرت هناك لبعض دقائق ثم خرجت، لأنّكشف أن الرجل كان ينتظريني في الخارج. لم أكن أعرف كيفية التعامل مع مثل هذه المواقف. فقررت أن ألتقط صوراً للسيارة وأن أتحدث إلى من كان في المتجر لأرى ردّ فعلهم. لم أتقدم بشكوى. تحدثت بخصوص هذه الحادثة مع أصدقاء، فأخبروني أنهم مرّوا بمواقوف مماثلة. كما نصدوا بأن الحل يمكن في تجاهل مثل هذه الإعتداءات". (روز، فرنسية، تونس)

وترى "روز" السلوك في الشارع يكون مغايراً حين تكون المرأة برفقة رجل حيث تقلّ حدة الإعتداءات دون أن تتوقف تماماً. وبين هذا السلوك أنّاحترام المرأة في الشارع مرتبط بوجود شخصية ذكرية ترافقها. أن تكون المرأة بمفردها، أو رفقة نساء آخريات، فإن ذلك يتوجب منها البقاء في حالة تأهب وأن تختار المرور عبر أماكن تكون أقل خطورة. كما على المرأة أن تستعد لتنفيذ إستراتيجيات الدفاع في مواجهة العنف. وتسلط قصة "روز" الضوء على حالة التطبيع مع التحرش الجنسي في الشارع وكذلك ضرورة تطوير إستراتيجيات "التجاهل" للتغلب على مظاهر العنف بدلّ من إدانة المعتمدي علّناً أو مقاضاته قانونياً بتقديم شكوى. إن عدم تطبيق القانون من قبل قوات الأمن إثر تسجيل واقعة عنف قائم على النوع الاجتماعي، يجعل النساء يفضلن إعتماد إستراتيجيات "التجاهل" في مواجهة هذه الممارسات.

تعرضت "أورور"، وهي فرنسية من أصل تونسي، للإعتداء جنسي في شارع بورقيبة أمام أنظار الشرطة التي لم تتدخل: "كنت مع صديقتي في شارع بورقيبة حوالي الساعة التاسعة مساءً حين لمس رجل أردافي! فاستنشطت غضباً وأهنته! لكن ما أدهشني في تلك اللحظة أنه كان يوجد بالمكان رجال شرطة ولكنهم لم يحركوا ساكناً. لا أعرف ما إذا كانوا قد شاهدوا ما حدث ولكن على أي حال لم يتفاعلوا حتى حين عبرت عن غضبي. وغادر المعتمدي المكان بكل هدوء". (أورور، فرنسية، تونس). كما لاحظت أن نفس اللامبالاة تجدها لدى المارة أيضاً. بإستثناء "لورين"، التي قررت بعد تردد تقديم شكوى: "خرجت صباحاً للركض في منتزه سيدى بوسعيد. كان بالمكان عدّة أشخاص. إقترب مني أحدهم، إعتقدت أنه يمارس الرياضة، وأمسكتني من أعصابي التناسلية، فاستدررت وصرخت. فركض نحو الغابة بالقرب من المنتزه. ذهبت إلى مقر الشرطة أين قمت بتسجيل الشكوى وتم القبض على المعتمدي لأنه كان شخصاً معروفاً لديهم. كما أنه لم تكن هذه المرة الأولى التي يفعل فيها ذلك". (لورين، فنلندية، تونس). في قصتها، تقول "لورين" أيضاً أنها تعرضت للإعتداء في مناسبة أخرى من قبل رجل خمسينيًّا قام بالإستمناء بالقرب منها. هذه المرة لم تطلب المساعدة ولم تقدم شكوى. فضلت تجاهل الأمر والإبعاد: "بدأت في المشي ببطء أكثر لمعرفة ما إذا كان قد إنطلق بعيداً إلى الجانب الآخر، لكنه إستمر في ملاحمي مع ممارسة العادة السرية، فركضت حتى أبعد عنه". (لورين، فنلندية، تونس).

أما "ديانا"، وهي من أصل كاميرون، فقد تعرضت للهجوم في الحيّ أين يوجد مسكنها من قبل شاب تونسي لمس رديفها وحاول تقبيلها عنوة بعد أن لاحقها متوجهاً لها بكلمات غير لائقة.

"طلبت منه الإبعاد عني (...) لكنه فاجأني وقلّبني من فمي ثم هرب للإختباء خلف سيارة. وجدهه وضربيه. أصيّب بجروح... وقد إرتحت كثيراً لذلك. منذ ذلك الحين أصبح الكل يحيينا في الشارع لأنني أظهرت لهم أنني إمرأة محترمة". (ديانا، الكاميرون، تونس).

وتخيار بعض النساء إستعمال العنف في الرد على الإعتداءات الجنسية التي تطالهن في الأماكن العامة كسبباً للاحترام. تذكر "ديانا" في قصتها أنه بغض النظر عما إذا كان وضعهن قانونياً أم لا، فإننا نحن من يدفع الثمن إذا أنت الشرطة" (ديانا، كاميرون، تونس)، لذا فهي تفضل تحقيق العدالة بنفسها. "ميريام"، وهي مهاجرة من الكوت ديفوار، تروي قصة حادثة مماثلة: "مر الرجل المحترم، وأوقف سيارته، وعندما وصلنا على مقربة منه وجدها يقوم بالإستمناء في السيارة! إنقطت حيراً ورميته به. فغادر مسرعاً". (ميريام، الكوت ديفوار، تونس)

تلحظ المهاجرات الإستخدام المتكرر للسيارة في الإعتداءات الجنسية في الأماكن العامة. فالسيارة تستعمل من ناحية لجذب إنتباه الضحية التي تعتقد أنها بذلك تدخل معلوم التنقل في وسائل النقل العمومي: "ذات يوم كنت أنتظر سيارة تاكسي للعودة إلى المنزل، فتوقف رجل محترم بسيارته بالقرب مني وعرض توصيلي. في الغالب لا أقبل، لكن الرجل كان لطيفاً لذا قبلت. هذا الرجل حاول التحرش بي في السيارة، وعندما رفضت فأهانني وأنزلني منها". (سيفورة، الكوت ديفوار، تونس). على غرار "سيفورة"، تناصر نساء آخريات بتجنب ركوب سيارات أشخاص مجهولين، بما في ذلك النساء، لتجنب إحتمالات الإعتداءات الجنسية أو مخاطر الإختطاف. من ناحية أخرى، يستخدم بعض الرجال وسائل النقل الخاصة للإعتداء على النساء: "ذات مرة، أوقف تونسي سيارته أمامي وإقترح أن يقع تشغيلي. حين سألته عن نوع العمل تبيّن أنه يقصد ممارسة الدعارة!!! فبصقت على وجهه، فأهانني وغادر. كما أنه غالباً ما يمْرِّ رجال آخرون على دراجاتهم النارية ويلمسونك بسرعة ويهربون". (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس)

إن تكرار الدعوات لممارسة الدعارة، أي أداء خدمات جنسية مقابل المال، يزداد بصفة كبيرة تجاه النساء من ذوات البشرة السوداء، وهي وضعية تمت ملاحظتها في المدن الثلاث التي أجرينا فيها التحقيقات الميدانية. واجهت "إيمان"، وهي لاجئة من مالي تقيم في مدينين، و"ساندرا"، وهي طالبة لجوء من الكوت ديفوار، هذه الوضعيات في الشارع: "غالباً ما يعرض عليك الرجال المال في الشارع مقابل ممارسة الدعارة، ولكنني لا أقبل". (ساندرا، الكوت ديفوار، مدينين). من جانبها، تتناول "إيمان" هذه المسألة من منظور التمييز العنصري: "في تونس، لا يحبون السود وخاصة الرجال، فهم يعتقدون دائماً أننا موسمات. صحيح أن بعض النساء المهاجرات قمن ببيع أجسادهن، لكن هذا لا يعني أننا جميعاً كذلك. إنه أمر محظوظ!". (إيمان، مالي، مدينين). وتشير في هذا الخصوص إلى الوضع الهش للعديد من النساء اللاتي يلجان إلى ممارسة الدعارة لـإعالة أنفسهن. بالنسبة لـ"سيفورة"، يطلب الرجال هذه الخدمات الجنسية، ويمكن أن يتحول ذلك إلى اعتداء أو محاولة اغتصاب أو حتى إغتصاب عندما ترفض المرأة الإستجابة لطباتهم.

تقول "آنا":

"كنت في طريقي إلى البيت وحددي بعد أن أنهيت العمل ليلاً، فالتقيت بجزائريين في الطريق، وشعرت بالخوف، لم يتعدوا في إبدائي لأنني امرأة سوداء. كنت أحاذن دفعهم بعيداً، عرضوا علياً مرافقتهم إلى المنزل، وعندما رفضت حاولوا إغتصابي وهاجموني. حينها صادف أن مررت سيارة أشعلت الأنوار بإتجاهنا، ثم جاء رجل أسود كان ماراً من هناك، فهربوا". (آنا، الكاميرون، تونس)

إن الدعوة لممارسة الدعارة على النساء بالأماكن العامة، سواء بمفرددهن أو ضمن مجموعات، يبيّن مدى إستعداد الرجال التونسيين والمهاجرين لاستغلال حالة الإستضعفاف لدى بعض المهاجرات ومحاولتهم الحصول على خدمات جنسية بأسعار خاصة في جنوب البلاد. وتتراوح العروض ما بين 10 و50 ديناراً، وفقاً للمكان ولحالة المهاجرة. ولم تفصح أيّاً من المشاركات في الدراسة، من خلال الإستطلاع الذي أجريناه، عن تعاطيهما للبغاء من أجل البقاء.

ويعتبر من الصعب للغاية الوصول إلى مثل هذه المعطيات خلال المجموعات البؤرية لأن هذه المسائل تعتبر من المواضيع المحرمة التي تجرّمها النساء وكثيراً ما يتوجّهن باللوم لنظريراهن، بطريقة غير مباشرة، لقبولهن التحرش الجنسي في الشارع، ويصفنهن بـ "الكسولات" وأنهن لا يرغبن في العمل.

بصرف النظر عن عدم توفر قصص في هذا المجال، إلا أنه يمكن الإشارة إلى وجود أماكن معدّة للدعاارة أين تقدم مهاجرات خدماتهن، بصفة غير القانونية. وقد تطورت "سوق الجنس" بفضل الإعلانات، تحت عنوان "بيزي"، المنتشرة في بعض التطبيقات مثل "واتس آب" وعلى شبكات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك". وتمارس النساء، في هذه الحالة، الدعاارة على حسابهن الخاص مما يعرضهن للعنف من قبل الحرفاء داخل منازلهم. وقد يكون ذلك برعاية "الوسيط"، وهو في بعض الأحيان الزوج أو أحد الأقارب. وأكدت لنا مصادر من الحرس الوطني، على سبيل المثال، تلقيها عدة شكاوى في سوسة وقبس وتوزر، من مهاجرات سوريات أجبرن على ممارسة الدعاارة من قبل عائلتهن.

ويطلب وضع المرأة السورية تحقيقاً معمقاً لأنّ أعيان الحرس الوطني أشاروا إلى أشكال أخرى من العنف مثل هيمنة القبيلة أو الأسرة، والزواج المبكر بين أبناء العم والعنف الجنسي، ومضايقات أخرى خاصة في مدن الجنوب، مثل التسول في الأسواق الأسبوعية والمساجد.

في نهاية المطاف، تقع النساء المهاجرات، مهما كان إنتماههن، حين تواجهن في الأماكن العامة، ضحايا للتحرش والإعتداء الجنسي. وينضاف هذا العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى أشكال العنف العنصري. تقول "أميناتا": "غالباً ما ينظر التونسيون إلينا كما لو كنا من الحيوانات. إنه الجحيم، على عكس الليبيين الذين يؤذوننا أمام الجميع، أما التونسي فيحاولوا إخفاء الأمر، ولكن بمجرد وصولنا ندرك الحقائق". (أميناتا، الكوت ديفوار، مدينين). تضيف "باسكال" أيضاً حول "تقاطع" أشكال العنف: "ليس من السهل العيش هنا في تونس بسبب الممارسات العنصرية والإهانات ... أنا على وجه الخصوص، أقدم نفسي كرجل، عندما أسيّر في الطريق لا يتسامحون مع جسدي، أبدو وكأنني فتاة مستrelلة مما يعني أنني مثلي ... والتونسي لا يتقبل ذلك". (باسكال، الكاميرون، تونس).

يتشابك العنف العنصري والعنف القائم على النوع الاجتماعي ورهاب المثليين والعبارات جنسياً ليجد تعبيراته في الأماكن التي ترتادها عادة المهاجرات ذوات الميول الجنسية والهوية الجندرية المغایرة وهو ما يؤدي، في بعض الأحيان، إلى تفاقم العنف ضد النساء المهاجرات.

## أماكن الترفيه

أماكن الترفيه، التي تضم النوادي الليلية والفنادق والحانات - بما في ذلك مطاعم الوجبات الخفيفة غير النظامية التي ترتادها نساء جنوب الصحراء - أو حتى الشواطئ وحمامات السباحة العامة، كلها مدرجة في خريطة العنف في الأماكن العامة. لا يزال التحرش والإعتداء الجنسي من أكثر أشكال العنف توافراً في هذه الأماكن ويغلب عليها الميز العنصري وكراهية المثليين. كما يشمل العنف على وجه الخصوص منع دخول أماكن معينة أو طرد هم منها. ولتجنب احتمال التعرض للعنف، تختر بعض النساء عدم التردد على هذه الأماكن وقاية لأنفسهن: "نفضل عدم الذهاب إلى الحفلات لتجنب أي موقف قد يسبب لنا المشاكل" (باسكال، الكاميرون، تونس).

تفضل نساء آخريات إرتياح المساحات التي يعتبرنها "آمنة" أو محمية عندما يتواجدن فيها بمفردهن أو برفقة نساء. عادة ما تذهب "روز"، إلى أحد الشواطئ السياحي في قلبية مع صديقها. ذات مرة، ذهبت إلى هناك مع إحدى صديقاتها بإعتباره مكاناً آمناً للغاية. لكن المضايقات التي تعرضن لها من قبل مجموعة من الرجال جعلتهما يعودان إلى المنزل بسرعة:

"كنا في الوطن القبلي في قلبية، على شاطئ معروف وآمن تماماً، أتى رجلان للتحدث إلينا عدة مرات لكننا كنا نتجاهلهم. حين ردت صديقتي على التحية بأدب ظنّوا أنها دعوة مفتوحة للتعرّف، ثم تجمّعوا وأصبحوا ما يقارب

عن 10 رجال متواجدين بالقرب من مظلتنا. وكانوا يأتون كل 5 دقائق في محاولة للحديث معنا. كنت عدوانية. قلت إننا نرفض التحدث إليهم. في النهاية أصبح الوضع غير مريح. لم يتفاعل معنا أحد من المصطافين متواجدين على مقربة منا، لذلك بدأت بالصراخ ثم غادرنا المكان. أدركنا، حينها، أن الشرطة السياحية بدأت تحقق معهم. من الواضح أن أحدهم قد اتصل بالشرطة". (روز، فرنسية، تونس).

وتعتبر مثل هذه المواقف من التجارب الشائعة في قصص المهاجرات الأوروبيات. تقول "لوسي": " بينما كنت أسبح في البحر، جاء صبي ليلاً مرتدياً أردافياً تحت الماء ثم إستمر باتجاه أعضائي التناسلية ". (لوسي، إسبانية، تونس).

وبالنظر إلى ما جاء في هذه القصص، فإننا نلاحظ أولاً، أن "حسن الأدب" من المؤشرات التي يعتبرها البعض من المعتمدين "بوابة" للتحرش وهو ما يجعلهم يتمادون في محاولات الإعتداء. في مواجهة ذلك تعتبر "إستراتيجية التجنّب" من بين الخطط الأكثر إستعمالاً للوقاية من المضايقات خاصة إزاء تجاهل المارة لمثل هذه المواقف. وتكون "إستراتيجية التجنّب" مصحوبة بغياب تحاشي الإتصال البصري والمادي مع الرجال في الشارع لتفادي التحرش. وتكون ردة فعل مجموعة أخرى من المهاجرات عنيفة، بما في ذلك إستعمال الصراخ لبث الذعر لدى المعتمدي وجلب انتباه المارة مع الإسراع بـ"المغادرة" المكان حتى وإن توقف العنف. وينتهي الأمر، بالنسبة للمهاجرات، بالحرص على تجنب طرق المعاملة المبنية على "حسن الأدب" في الأماكن العامة، بسبب ما يستتبع ذلك من مضايقات.

وكما هو الحال بالنسبة للنساء المهاجرات من ذوات البشرة السوداء، تواجه النساء الأوروبيات أيضًا قوالب نمطية تتمثل في محاولات التحرش والإعتداء الجنسي، على الرغم من أن "أشكال الإعتداء لا تختلف كثيراً عن تلك التي تتعرض لها المرأة التونسية والمهاجرات عموماً" (أورور، فرنسية، تونس). وتتمثل الصور النمطية في نزوع النساء الأوروبيات إلى التفسخ الأخلاقي والإحلال الجنسي الفاحش، والقبول بممارسة الجنس خارج إطار الزواج. وتأتي قصة الإعتداء الجنسي الذي تعرضت له "بولين"، سوى لكونها امرأة أجنبية، خلال جلسة تدليك في أحد الفنادق بالعاصمة حين تجاوز أخصائي العلاج الطبيعي حدود مهنته:

"قمنا بدفع مقابل خدمة تدليك بأحد النزل. تمت استشارتنا عدة مرات بما إذا كنت أقبل بأن يقوم رجل بعملية التدليك ، فرفضت. ولكن في نهاية الأمر اكتشفت أن رجلاً سيقوم بذلك. قام أخصائي العلاج الطبيعي الزائف بتحسيسي وتدليك مناطق حساسة بجسدي لفترة طويلة جدًا، لم أتمكن من الرد عليها، ثم قطعت الحصة بتعلة الشعور بالألم لأنني حديثة الوضع، بقيت إثر هذه الحادثة في حالة ذهول قبل أن أصاب بانهيار عصبي بعد ساعات من الحادثة"(بولين، فرنسية، تونس)

كان وقع الإعتداء شديداً على "بولين" ، وهي تقول "شعرت بأنني تعرضت للإيذاء بقداره ولكن كنتأشعر كذلك بالذنب بسبب عدم رد الفعل على الفور على الرغم من أنني على الرغم من أنني كنت في موقع قوة على اعتبار أنني حريفة فرنسية. لم أكن قادرة على وضع حد لتلك التصرفات على رغم من أن الوضع كان غير مقبول"(بولين، فرنسية، تونس). هذا الشعور بالذنب هو شكل من أشكال التقييم العاطفي السلبي لسلوكيات الفرد وأفعاله في مواجهة الإعتداء الجنسي. غالباً ما يعني هذا التقييم الضحية من تفعيل سبل الإنصاف القانونية ضد المعتمدي لأنها تخشى الإيذاء المزدوج، من جهة، وأن تُحمل المسئولية في ذلك، من جهة أخرى، خاصة لأنها لم تضع حداً لهذه التصرفات بسرعة وبوضوح. كما أن التخوف من العواقب الوخيمة لمثل هذه المسائل وتعقيدات المسار القضائي تكون مكلفة معنوياً وتستغرق وقتاً طويلاً.

تقول "بولين":

"كنت خائفة جداً من العواقب التي يمكن أن تحدثها الشكاية ضد هذا الرجل الذي كان على وشك تدمير حياته؛ أشعر بالذنب، لعله لم يدرك حالة الرعب والشلل التي كنت فيها، وجدت أن الشكوى لن تكون لها جدوى لأنه لم تكون هناك ردة فعل فورية " (بولين، فرنسية، تونس). قامت "بولين" بمراسلة إدارة النزل التي ما كان منها إلا أن نفت بصفة قاطعة وجود رجل في فريقها داخل المنتجع الصحي.

أردنا إنتهاء هذا الفصل بشهادة "بولين" لتسليط الضوء على العواقب النفسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة. تعيش المهاجرات بين الخوف من الاعتداء والشعور بالذنب والتشكيل في مواجهة العنف اليومي. ويتجلّى التأثير النفسي تجاه العنف في الأماكن العامة من خلال التوجس من إرتياح مثل هذه المواقـع والشعور بالإكتئاب، وإضطرابات النوم. كما يدفع الخوف لدى المهاجرات إلى العزلة مما يؤدي إلى صعوبة الإندماج الاجتماعي. وفي حالات أخرى، فإن المضايقات المستمرة التي تتعرض لها المرأة تجعلها تستخدم العنف المادي أو اللفظي.

ويمكن القول إن الفضاءات العامة في تونس، هي مساحات ذكرورية يتجنّبها النساء تفادياً للعنف، سواءً كان مهاجرات أو مواطنات تونسيات. وفي هذا السياق، تجد المهاجرات أنفسهن في حالة ضعف شديد بسبب عوامل مختلفة. أولاً تشابك مختلف أنواع العنف من ذلك العنصرية و/أو رهاب المثلية الجنسية الصور النمطية تجاه المرأة. ويعتبر العنف الجنسي في الأماكن العامة حلقة أساسية في إستمرارية العنف الذي تتعرض له المهاجرات بسبب حجمه وتكراره، ولتأثيره الكبير على حياتهن اليومية: "ينتشر التحرش الجنسي معتمداً على فكرة أن كل ما يشبه الأنثى هو مُنـاح للجميع، أي للرجال. ويعتقد البعض أنه على المرأة أن تتكيف بطريقة مهادنة مع هذا الواقع وأن تجعل تنقلاتها في المدينة محدودة تفادياً للإعتداءات المحتملة. كما تلتزم المرأة بالقواعد الخاصة بنوعية الملابس التي تضعها حتى لا تبرز مفاتنها كثيراً، إلى جانب عدم المكوث خارج البيت إلى أوقات متأخرة من الليل، وتجنب البقاء بمفردها حتى لا ينتهي بها الأمر إلى رفقة سيئة، إلخ. كانت هذه بعض "الحلول" المقترنة لتجنب التعرض للمضايقة أو الاعتداء أو الاغتصاب»<sup>57</sup>.

## العنف الزوجي

قام عدد من الجمعيات الناشطة في مجال رعاية المهاجرين، سنة 2021، بتوثيق ما لا يقل عن 200 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي تجاه نساء مهاجرات. وأظهرت هذه الإحصائيات، بالخصوص، تفاقم العنف الزوجي لدى هذه الفئة، الذي تبقى أسبابه وخصوصياته غير معروفة. على الرغم مما يبذله المجتمع المدني في مجال حماية المهاجرات ورعايتها، غير أن معظم المشاركات في الدراسة أكدن عدم اطلاعهن على أحكام القانون عدد 58-2017، بما في ذلك النساء اللاتي لديهن علاقة بمكونات المجتمع المدني. كما تعتقد الأغلبية أن هذا القانون لا يشمل العنف المعنوي والنفسي (لورين، فنلندية، تونس)، إلى جانب عدم إمكانية تطبيقه بالنسبة للنساء المهاجرات (أغاثا، الكوت ديفوار، تونس).

أما بخصوص جودة الخدمات التي تقدمها الجمعيات، فقد صرّحت العديد من النساء عدم اطلاعهن بوجود جمعيات متخصصة في رعاية النساء ضحايا العنف، في حين أشارت آخريات إلى أنهن "وجدن معاملة سيئة ولم تتم معالجة ملفاتهن بسرعة" (ساندرا، الكوت ديفوار، تونس) إلى جانب استنكرهن إعطاء الأولوية للمرأة التونسية قبل الأجنبية في معالجة الملفات طلب التكفل بالرعاية.

لقد أكدت الدراسات العلمية الصعوبات التي تواجهها النساء حين تحاول الخروج من دائرة العنف الزوجي بإعتبارها عملية صعبة ومعقدة بسبب ما يثيره ذلك من تشكيل في مقومات المؤسسات الاجتماعية مثل الزواج والأسرة. ويتأثر قرار الإنفصال عن الشريك العنيف بصفة خاصة بخصوصيات البيئة الاجتماعية التي تنتهي إليها المرأة<sup>58</sup>. وتتميز أوضاع المهاجرات في تونس بتشابك عدة عراقيـل أمام محاولـات الإنـتعـاق من العنـفـ الزوجـيـ، من ذلك

<sup>57</sup> «En finir avec le harcèlement de rue», Ballast, 2014/1 (N° 1), p. 52-63.. URL :

<https://www.cairn.info/revue-ballast1-2014-1-page-52.htm>

<sup>58</sup> Khazaei Faten, «Les violences conjugales à la marge : le cas des femmes migrantes en Suisse», Cahiers du Genre, 2019/1 (n° 66), p. 71-90. DOI : 10.3917/cdge.066.0071. URL :

<https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2019-1-page-71.htm>

وضعهن الغير نظامي، وإمكانية فقدان حضانة الأطفال، والتبعية المالية والعاطفية، إلى جانب الضغوط العائلية والأصدقاء والمساءلة الأخلاقية.

وقد تضمنت قصص النساء اللواتي قبلن كسر الصمت خلال المجموعات المؤوية أو خلال اللقاءات الفردية نماذج للمعاناة من مختلف أنواع العنف، بدءاً بالعنف النفسي والمعنوي والمادي والإقتصادي والجنسى. ووجدنا لدى بعض المهاجرات ميلاً لتخفييف من خطورة بعض أشكال العنف، وخاصة منها العنف اللّفظي والعنف المعنوي والنفسي.

وبينت الأعمال الميدانية المنجزة في إطار هذه الدراسة ترددًا من قبل بعض النساء في الحديث عن هذه الجوانب. وتناولت إمرأتان فقط هذه المسألة خلال المجموعات المؤوية في حين طلبت الآخريات الحديث عن تجربتهن خلال اللقاءات الفردية في حين كانت إدراهن لاتزال تعاني من العنف الزوجي خلال فترة انجاز الدراسة. وحافظتا على سلامه المرأة، فضلنا عدم الإتصال بها مباشرة حتى نجنبها والمحظيين بها نسمة زوجها، وفضلنا الحصول على المعلومات عن طريق رواية صديقة لها على علم بتفاصيل هذه الحالة كانت قد ساعدتها خلال أزمات العنف الشديد. من ناحية أخرى فضلنا التعمق في مسألة "عنف مجتمع الهجرة" سواء من قبل أفراد أو مجموعات من نفس بلد المنشأ أو غير ذلك.

## بخصوص العلاقة الزوجية

على الرغم من الصعوبات التي وجدناها للحصول على شهادات تتعلق بالعنف الزوجي، غير أنها تمكّنا، في هذا الخصوص، جمع قصص لعشرة نساء، تحدثن عن العنف النفسي والمعنوي الذي ينضاف إليه في بعض الأحيان العنف المادي والإقتصادي. وتكون المهاجرات أكثر تلقائية في الحديث عن تجربتهن مع العنف الزوجي حينما تكون في حالة انفصال عن المعتمدي.

في مدنين، التقينا رحمة، وهي مهاجرة ليبية من "الطوارق" هاجرت وعائلتها إلى تونس. وهي من أسرة محافظة متمسكة جداً بالتقاليد الجندرية في العلاقات العائلية. ترافق "رحمة" إبنتها التي ساعدتنا على ترجمة الشهادة التي قدمتها لنا أمها التي كانت تتكلم الأمازيغية: "نادراً ما يحدث أن أخرج من المنزل. زوجي هو من يهتم بجلب كل ما نحتاجه إلى البيت وأنكفل فيما يخصني بأشغال البيت والعناية بالأطفال" (رحمة ليبية، طوارق، مدنين). وقد عبرت لنا رحمة عن حالة الإختناق بسبب الهيمنة والسلط الذي يمارسه زوجها في البيت. فهو يمنعها من الخروج ويفرض عليها العزلة. بالنسبة لـ "عوضية"، وهي لاجئة سودانية تقيم في مدنين، فقد اعتبرت أنها ضحية عنف زوجها ولكن بالأخص من قبل أفراد عائلته والمحظيين به. فهي ضحية عنف نفساني والإعتداء لأنها لم تنجُ أطفالاً (عوضية، السودانية، مدنين).

في مدنين كذلك التقينا "ساندرا"، وهي طالبة لجوء من الكوت ديفوار، عانت من العنف اللّفظي من قبل رفيقها؛ غالباً ما كان يتحدث معها بغلظة، لكنني أعتقدت أنه أمر طبيعي لأن العلاقة بين الأزواج لا تكون مستقرة. ويمكن أن تحدث التجاوزات بسبب الغضب أو ظروف أخرى. في النهاية، هو غالباً ما يطلب الصفح. لم يكن بتاتاً يضربني لأنني لم أكن لأقبل بذلك البتة<sup>59</sup> ( ، الكوت ديفوار، مدنين). تقول محدثتنا أن العنف المادي يبقى الحد الذي لا يجب تعديه داخل العلاقة الزوجية. كان في حديثها استهانة بالعنف اللّفظي الذي لا تعتبره شكلًا من أشكال العنف الذي يستوجب الإنفصال. غير أن الأمر زاد تأزماً فيما بعد إلى درجة أنه اختفى من البيت في بداية حملها. ويبدو أن هذا النوع من العنف هو الأكثر شيوعاً داخل مجتمعات الهجرة القادمة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء حيث يستدرج بعض الرجال الفتيات لإقامة علاقات جنسية دون حماية وإنقاذهن بأن تلك العلاقة من شأنها تيسير الإقامة بأوروبا إثر عبور البحر ولكنهم فيما بعد يختفون ولا تجد لهم أثراً.

<sup>59</sup> تم إخفاء الاسم حفاظاً على سلامه المرأة

"عندما إلتقيته أخبرني أنه يرغب هو أيضا في الهجرة إلى أوروبا وأنه يريد أن نكون معاً خاصة وأنه لدينا طفلاً وهو ما سيساعدنا في الحصول على بطاقة الإقامة بسرعة. ... ولكن ذات يوم إختفي دون أن يودعنا. ولا أعلم إلى اليوم شيئاً عن أخباره. تألمت كثيراً لذلك ونصحتنى إحدى الصديقات أن أتحول إلى تونس أين توجد جمعيات يمكن أن تقدم لي المساعدة ونصحتنى أن أخبر الجمعية أنتي قادمة من ليبيا". (الكوت ديفوار، مدنين).

وتعتبر العائلة المقربة هي أول ملذ للمرأة للحماية من العنف الزوجي الشديد. كما أنه وفقاً لشبكة العلاقات التي إكتسبتها المرأة فإنها تختار أن تحتمي بالمهاجرations المشابهة لهن أو التوجه إلى الجمعيات التي تعمل في هذا المجال والتكيف مع الظروف حتى يمكنها الحصول على الرعاية الضرورية وتجاوز الصعوبات التي تواجهها. وبهم هذا الوضع بالخصوص الأمهات العازبات اللاتي هن في وضعية غير نظامية مع ما يستوجب ذلك من ضرورة توفير العناية الطبية عند الوضع أو لمجابهة المضاعفات الصحية. كما تواجه المرأة في هذه الحالة العنف المؤسساتي عند إستدراج شهادة ميلاد طفلها إلى جانب ما تلقى من صعوبات للنفاد إلى سوق الشغل أو عند الرغبة في تسجيل الطفل في الحضانة أو في المدرسة. كما تعيش المرأة وضعية الإنفصال والتخلّي عنها خلال فترات الحمل كشكل من أشكال العنف النفسي والمعنوي بسبب ما يرافق هذه الوضعية من إزدراء إجتماعي وفقدان لكل اعتبار لذاتها.

وتعتبر المهاجرات أن عملية التخلّي عنهن المشكلة الأكبر وهو ما يجعل النساء يفضلن البقاء وحيدات وعدم الارتباط بعلاقة زوجية حتى تتجنب الآلام الذي يحدثه فيهن تخلّي الرفيق الذي قد يجد وسيلة للعبور دون إصطدامها معه.

"في تونس، نحن نخشى الإرتباط فأنت تعيش مع رجل في نفس المنزل، ولكنه في الأثناء فهو يتولى إعداد الأوراق ويغادر البلاد دون علمك. وذات يوم يهاتكلك أصدقاء لإعلامك بأنهم إنقوه في بلد ما... لذلك لا يمكن الحديث عن روابط زوجية. الكل يعمل من أجل جمع الأموال. الكل يحاول مغادرة المكان".

(ميريام ، الكوت ديفوار، تونس)

ويعتبر عدم الإستقرار الذي تعشه المهاجرات من أبرز العقبات التي تمنعهن من التخطيط ووضع التصورات لمستقبلهن نظراً لاحتياجها تخلّي عنهن ورحيل الزوج دون علمهن. كما أن غالبية المهاجرات يعتبرن أن تونس هي إحدى المحطات في طريق الهجرة وأنه من الضروري عدم إقامة علاقات طويلة المدى.

وتواجه المهاجرات الأوروبيات، مثل نظيراتها القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، أشكال العنف النفسي والمعنوي. ولقد إلتقينا في إطار هذه الدراسة ثلاثة نساء أوروبيات كن ضحايا العنف الزوجي خلال العلاقة التي أقمنها مع رجال تونسيين. تقول "مايفا"، وهي تونسية تحمل الجنسية الفرنسية أنها عانت خلال العلاقة التي أقامتها، مدة 6 أشهر، مع أحد التونسيين من العنف اللفظي. فقد كان دائم التهكم من مظهرها الخارجي.

"منذ البداية كانت توجد إشارات حمراء (red flags<sup>60</sup>) تجاهلتها. كان ملاحظاته مزعجة بخصوص مظهري أو تجاري الجنسيّة السابقة" (...) مع مرور الوقت تعكرت العلاقة بسبب مراقبته لكافة تنقلاتي وإنزعاجه حين أتواصل بأصدقائي. كما حاول إستدراجي لإستهلاك المخدرات ولكنني كنت أرفض ذلك. في إحدى الليالي أصر على أن أستهلك نوعاً من المخدرات فرفضت ذلك حينها غضب بشدة وأخذ يصرخ في وجهي، ويضرب الجدران. كنت في حالة ذعر شديد وإن لم يعتدي علي جسدياً ولكنه كان عنيفاً للغاية. وفي الغد أردت المغادرة إلى بيتي فمنعني من ذلك. وبقينا على تلك الحال بين أخذ ورد مدة ثلاثة أسابيع". (مايفا، تونسية-فرنسية، تونس).

من خلال هذه الشهادة، يمكن أن نستكشف ما عايشته "مايفا" من العنف النفسي، بدءاً بالإزدراء والإهانات ومحاولة الهيمنة والإبتزاز. ظلت هذه الضحية تحت سيطرته لعدة أشهر مما أثر على صحتها النفسية. تقول "مايفا"

<sup>60</sup> تحذيرات بالخطر

"لم أتوجه أبداً إلى الشرطة لأنه لم يكن يضرني. ما حدث هو عنف نفسي، يعاقب عليه القانون الفرنسي ولكن لا أعتقد أن مثل ذلك يؤخذ بعين النظر في القانون التونسي. كما تحدثت مع صديقات وأصدقاء مشتركين فأكيدوا لي أنها طريقة في التعامل مع صديقاته. (...) لقد كان لهذه العلاقة التأثير العميق على علاقاتي فيما بعد حيث أصبحت شديدة الخوف من أن أعاود نفس التجربة مع أصدقاء آخرين. لقد تواصلت مع هذا الشعور لعدة أشهر". (مايفا، تونسية-فرنسية، تونس).

قصة "مايفا" عاشتها نساء أخريات ضحايا مختلف أشكال العنف الزوجي دون أن تسعى إلى طلب الحماية من الشرطة رغم تواصل العنف، لاعتقادهن بأن القانون 58-2017 لا يوجد به هذا الصنف من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

نفس الوضعية عاشتها "لورين"، وهي مهاجرة فنلندية، عانت من العنف مع رفيق تونسي سابق، كانت تعيش في عزلة وتحت الرقابة المشددة. كان دائم الإهانة والإحتقار لها، إلا أنها لم تقدم بشكایة لاعتقادها أن هذا الشكل من العنف لا يقع الأخذ به في سياق القانوني التونسي: تقول "لورين"

"لقد واجهت العنف النفسي والعزلة والإساءة والمعاملة السيئة ولكنني لم أتقدم بشكوى لأن القوانين التونسية لا توجد بها إشارة إلى العنف النفسي. لقد تواصلت علاقتي بهذا الرجل التونسي مدة 9 أشهر تقريباً، لقد جعلني، في البداية، أعتقد أنها ناقصاً نفس القيم وأنه لا حاجة للإرتباط بعمر زواج ولكنه كان شديد الغيرة ولا يسمح لي بالخروج أو أن تكون لي علاقة طبيعية مع الآخرين ... وتكرر غضبه الشديد وصرارته في وجهي في العديد المناسبات حين كنا رفقة مجموعة من الأصدقاء. أنا لم أستكمل لأنني مهاجرة ولا أعلم كيف تسير الأمور هنا. لقد غيرت من تصرفاتي لتفادي غضبه والإهانة لي أمام الآخرين. كان لذلك التأثير العميق على صحتي النفسية وعلاقاتي الاجتماعية. (...) لقد توصلت تصرفاته العنيفة حتى بعد الإنفصال إذ كان يتلاعب بمشاعري. كان هدفه إقامة "زواجه رمادي" للحصول على التأشيرة ومغادرة البلاد". (لورين، الفنلندية، تونس).

هذه الحالات من العنف غالباً ما تقع فيها الأوروببيات ويكون الهدف منها الاستفادة من المنافع التي تخولها جنسيةهن، أو الإحتياط والاستغلال الاقتصادي لهن. لقد كان لهذه التجارب، التي عاشتها "لورين" و"مايفا" الواقع الكبير على مستوى الصحة الجسدية والنفسية. وإنتمت الضحايا في هذه الحالة، بالأساس، على شبكة الأصدقاء والأشخاص المحيطين بهما - بما في ذلك رفيق "مايفا" الجديد - وكذلك على الأخصائيين النفسيين للحصول على الرعاية النفسية. وتلعب شبكات الصداقات والمعرف دور الانسان المتبادل من خلال توفير الإحاطة بعد انتهاء التجربة المؤلمة ولكن أيضاً لمساعدة الضحية حتى تعي بحالة الترهيب والعنف الذي تعيشه خلال العلاقة الزوجية. (لورين، الفنلندية، تونس).

وبخصوص تشابك أشكال العنف المادي وتدخلها فيما بينها، قمنا بجمع المعطيات من خلال التعرف على تجربة إمرأتين. لقد التقينا "إيف"، وهي من الكوت ديفوار مقيمة بتونس العاصمة خلال تنظيم المجموعات البوئية مع عدد من النساء من نفس بلدها تابعهن للكنيسة الإنجيلية.

بعد سماعها لقصة "إيف"، خلال المجموعة البوئية، أقرت "إديث" بوجود تشابه لما كانت تعانيه من عنف زوجي الذي كانت لاتزال تعشه، الأمر الذي جعلها لا تختلف بطلاقه أمام المجموعة. لقد فضلت، في هذه الحالة، التعرف على قصتها، بصفة غير مباشرة، من خلال صديقتها المقربة منها، وذلك بهدف حمايتها وكذلك أعضاء الكنيسة من بطش زوجها الذي وجه لهم التهديدات.

وبقطع النظر عن تباين تجارب العنف، فهي حالات تخبرنا بخصائص العنف الزوجي في مجتمع المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء وكذلك وقع الخصائص الثقافية والدينية التي يمكن أن تشكل جملة من العراقيل التي يمكن أن تمنع الإنعتاق والخروج من دائرة العنف الزوجي.

قبل قدومها إلى تونس كانت "إيف" تعمل في التجارة بالمغرب حيث كانت في وضعية مريحة. غير أن صديقها إقترب عليها أن تلتحق به في تونس ليستقران معاً. في البداية لم يكن لـ "إيف" أصدقاء مهاجرين. ثم بدأت تستوعب بصفة تدريجية الصعوبات التي يواجهها العديد منهم. ظهرت، بعد فترة وجيزة من إستقرارها في تونس، أشكال العنف في العلاقة بين الزوجين من ذلك: فرض العزلة وعدم مغادرة البيت والعنف المادي (الضرب) والعنف الاقتصادي (الحرمان من العمل).

"كنا نعيش معاً في نفس البيت. تغير سلوكه وأصبح يمنعني من الخروج بدعوى أنني لا أعرف البلد في الوقت الذي كان بإمكاني ربط عديد الصداقات التي من شأنها أن تساعدي. كان يمنعني من زيارة الأجواء أو الذهاب إلى الكنيسة. كان يريد السيطرة على كافة مفاصل حياتي في حين أنه يعطي لنفسه كل الحقوق. وقد تحول هذا الوضع في عديد الأحيان إلى شجار وتبادل للعنف الشديد. كنت في الواقع لا أعرفه واكتشفت هذه الجوانب فيه هنا في تونس مما جعلني أندم على الحضور إلى هنا. حين كنت في المغرب، كانت لي تجاري وكانت أعمل بشكل جيد وأرسل المال بكل سهولة إلى عائلتي. كنت إمرأة سعيدة". (إيف، الكوت ديفوار، تونس).

في مثل هذه الحالات يكون دعم الأسرة نادراً لأن العائلات تميل، بوجه عام، إلى الحفاظ على الرابطة الزوجية دون أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق النساء وهو ما يشكل عائقاً كبيراً أمام محاولات الإنفصال. لم تتمكن "إيف" من الهروب لأنها كانت محتجزة داخل البيت (...) بعد فترة تمكنت من الخروج وإستجدة بعض معارفها، الذي فعل، أولاً، الحديث إلى قرينه للنظر معه في إمكانية إيجاد حلول للاشكالات المطروحة بين الزوجين. مثل هذا التمشي لفرض الخلافات نجده بصفة مكثفة ضمن مجتمع الهجرة، وهي طريقة يمكن أن تكون مضرة وأن تجعل النساء في وضعية خطيرة. تقول "إيفا":

"(...) ذات يوم تمكنت من الخروج وذهبت إلى الكنيسة أين التقى صدفة، إحدى معارفي من الأبيدجان. شرحت لها مشكلتي فقررت الحديث إلى صديقي لإيجاد حل وهي الطريقة المعتمدة لدينا في مثل هذه الحالات. فما كان منه إلا أن قدم الإعتذار وطلب أن نبدأ صفحة جديدة وأن نتنقل إلى بيت آخر. ولكن الوضع تأزم كثيراً وحاول إفتتاح بطاقة هوبي والبطاقة المصرفية حتى لا أتمكن من الهرب مما إضطرني على إخفائها (...) وقام ذات يوم بضربي مما جعل الجيران يتذلون وقامت بالإتصال بصديقتي فجاءت مع مجموعة من الشباب أصيلي الكوت ديفوار وأخرجوني من المنزل. ذهبت للبقاء في بيتها لمدة شهر. كان يرفض حتى المجيء إلى الكنيسة. لم يكن بإمكاني إستعادة أغراضي أو إستعمال أموالي. فطلبت مرافقة الشباب الذين أنيجدوني في السابق وذهبني على البيت حتى أستعيد أمتعتي وجمع أموالي. وهكذا إنفصلت عنه نهائياً" (إيف، الكوت ديفوار، تونس).

في مثل هذه الحالات، تساهم المحاولة التي تقوم بها العائلة أو مجتمع الهجرة في عرقلة إنعتاق المرأة من حالة العنف الزوجي الدائري والمستمر بما يولد كذلك حالات عنف جديدة من ذلك محاولة الزوج قطع إرتباط الضحية مع شبكة معارفها التي قامت بالإتصال بهم لتجنب التدخلات الخارجية في حياتهم الزوجية.

إن قصة "إيف" تشبه على حد كبير ما جاء في الدراسة التي أجزتها "لورا أوداسو" حول العنف الزوجي المسلط على النساء المهاجرات في السياق البلجيكي، وهي تقول:

"إن دورية وتواتر حلقات العنف، وترافقها، واستتبعها بمرحلة الندم التي تسبق غالباً تفجراً جديداً للوضع، من شأنه أن يؤخر قرار المرأة مغادرة المنزل"<sup>61</sup>.

وقد تمكنت "إيف"، رغم الصعوبات، من الخروج من دائرة العنف بمساعدة أبناء بلد़ها ومجتمع الهجرة في الوسط الديني. كما أنها قررت الإستقرار في تونس في إنتظار أن تكون قادرة على التحول مجدداً إلى المغرب بعد أن حال

<sup>61</sup> Odasso, Laura, « Des mariages noirs : la violence conjugale et le contrôle de la migration en Belgique », Recherches familiales, 2019/1, p. 92

دون ذلك إغلاق الحدود بسبب Covid-19 والخطايا المتراكمة خلال وجودها في تونس:

"يؤسفني تواجدي هنا. لكن هذا ما حصل. أنا اليوم هنا ويجب أن أصمد في انتظار العودة إلى المغرب. كما أنني لم أكن أعلم بخصوص نظام إحتساب الخطايا شهرياً عند تجاوز المدة المحددة ببطاقة الإقامة وهو أمر يختلف عن المغرب حيث يتم، الاكتفاء بمبلغ ثابت. هذه الوضعية تجعلنيأشعر بالألم وعدة أشياء أخرى". (أيضا، الكوت ديفوار، تونس).

ولئن تحقق حاليا الاستقرار المادي لـ"إيضا" إلا أنها لاتزال تعاني من تبعات العنف الزوجي على صحتها النفسية وكذلك العنف المؤسسي والإقتصادي الناجم عن سياسة الهجرة في تونس. هذه الوضعية تطلق عليها "كلودي ليسيلير" (2013) مفهوم "العنف المزدوج" لأنه يجمع ما بين العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء بأشكال العنف الأخرى، من ذلك العنف المؤسسي وعنف الدولة. لم يتم طرح الموضوع للمتابعة القضائية بسبب وضعها غير النظامي. كما أنها لم تستجد الجمعيات للحصول على الرعاية القانونية والصحة النفسية أو المساعدة على إيجاد مقر إقامة نظراً لعدم إطلاعها على مثل هذه الخدمات.

بالنسبة لـ"إديث"، التي تتنمي إلى نفس المجتمع الديني وهي كذلك ضحية لدائرة العنف المتواصل، فقد حاولت الحصول على مساعدة بعض الجمعيات دون جدوى خاصة بالرغم من كونها حاملة بمولودها الثالث الذي جاء مباشرةً إثر أزمة عنف جسدي خطيرة جداً. كما استجدت "إديث" في عديد المناسبات بمهاجرات من أبناء بلدتها إلا أنه لم يمكنها ذاك من التحرر من دورة العنف المادي والنفسي، نظراً للعراقل الثقافية العديدة والإقتصادية والمادية. حاولنا الإتصال بـ"إديث" لإجراء مقابلة غير أنه لم يتيسر ذلك. بموافقة منها، فقمبنا بجمع تفاصيل قصتها، من خلال رواية صديقتها "أغاثا" التي نقلت لنا ما كانت تعيشة، منذ حلولها بتونس، من أشكال العنف المادي والنفسي والمعنوي والإقتصادي.

"صديقتي، إديث، تعيش مع زوجها، بدون عقد زواج رسمي. إن التقى في الكوت ديفوار، وصلوا إلى تونس معاً، بعد الحرب مباشرة، رفقة إبنيهما. في تونس كانت "إيديث" مجدداً حاملاً ولكن أن زوجها أصبح يضربيها باستمرار دون مراعاة لحملها، إلى جانب ما يأتيه من عنف لفظي وإهانات وشتم بما في ذلك أمام الغرباء. عند حملها الأول لم يكن لديهم منزل مشتركاً وكانت له صداقات كثيرة يتصلون به حتى في ساعات متأخرة من الليل. كل هذه التصرفات جعلتها ترغب في الإنفصال ولكن العائلة طلبت منها الصبر وتحمل ذلك حماية للأطفال إذ لم يكن بوسعها إعالتهم بمفردهما مع ما يمكن أن يترتب، في حالة الإنفصال، من سوء معاملة لهم من قبل زوجة أب ثانية (أغاث، صديقة إيديث، تونس).

حاولت "إديث" مغادرة المنزل هرباً من سطوة زوجها. كانت محاولة غير ناجحة أدانتها العائلة وأقنعتها بالبقاء دفأضاً على الأطفال خاصة وأن التقاليد، في حال مغادرة المرأة للبيت، فإن الرجل يحصل على حضانة الأطفال. هذه الحالة ناتجة أيضاً عن غياب تشريعات تنظم العلاقات الزوجية بصيغة "المساكنة". إن غياب عقد زواج يجعل العلاقة غير مقبولة اجتماعياً وقانونياً. هذه الوضعية نجدها أيضاً في تونس حيث لا يمكن للنساء في هذه الحالة المطالبة بحضانة الأطفال. وتحرص المرأة على البقاء في بيته الزوجية حتى في صورة التعرض للعنف الشديد حماية للأطفال خاصة إذا ما كانوا هم أيضاً من ضحايا العنف. ينضاف إلى ذلك الضغوط العائلية المتजذرة بقوة المعتقدات الدينية والتقاليد التي تدين الطلاق، حتى في حالة العنف الزوجي. كما يكون الوضع الإقتصادي للمرأة من بين العوامل التي تمنعها من التفكير في الإنفصال. كانت هذه جملة الأسباب التي فرضت على "إديث" العودة إلى منزل الزوجية وتضحيه بنفسها من أجل أطفالها. تقول صديقة "إيديث":

"أن هذه الأخيرة تعمل في المشرب غير نظامي الذي يمتلكه زوجها حيث تطبخ وتنظف وتغسل الأواني. في الآونة الأخيرة، ذهبت لزيارتها فوجدتها مرهقة ونحيلة للغاية. فهي تعتنى بطفليهما إلى جانب أشغال البيت وكذلك

المشرب في حين أن زوجها يرفض تقديم أي شكل من أشكال المساعدة. كما أنها لا تحصل على أي راتب أو مساعدة مالية مقابل عملها ويقتصر الأمر في حصولها على الطعام". (أغاثا، صديقة إيديث، تونس)

ويعتبر العنف الاقتصادي الذي يتمثل في الإستغلال وعدم التمكين من موارد مالية من أبرز الأسباب التي تعيق النساء المهاجرات عند رغبتهن مغادرة مقر الزوجية.

"لقد واصل الزوج معاملته السيئة لزوجته إلى جانب الإهانة حول جوانب حساسة تهم العلاقة الحميمية، إلى جانب تواصل مغامراته والخيانت الزوجية المتكررة التي كانت مصدراً للشجار وما يتربّع عنه من عنف مادي وجنسى ونفسي ومعنوى. وكانت تشتكى كل ذلك إلى صديقتها. ومما زاد الأمر تعقيداً أنه أصبح يطلب منها مغادرة البيت مع التهديد بالقتل إن لم تفعل. كما قام بطردها وبالقاء أغراضها في الشارع. فما كان منها إلا أن حاولنا إحتضانها ومساعدتها. فما كان من الزوج إلا أن أصبح يتوجه علينا ويتهمنا بأننا السبب فيما حصل لها. في الواقع لم تكن "إيديث" ترغب في العودة إلى ذاك الرجل ولكن الضغوط العائلية والتقاليد كانت شديدة". (أغاثا، صديقة إيديث، تونس).

ويتجلى، من خلال هذه شهادات، وقع التقاليد البارز في علاقة النساء بمجتمعاتهن وبتقاليدهن الأصلي. وتفرض التقاليد على المرأة واجب "الاحترام والتقدير" تجاه زوجها، بغض النظر عما يتربّع عن ذلك من عواقب عليها. ومن المفترض أن تسعى العائلة وأفراد الجالية التي ينتمي لها الزوجان إلى إحترام "الالتزام التقليدي" بعدم الإنفصال بين الزوجين ولكن في المقابل من الضروري العمل أيضاً على تجنب العواقب الاجتماعية لمثل هذه تجاوزات وحماية المرأة من الإهانات ومن العنف المادي من قبل الزوج:

"أنا أحاول فقط مساعدتها ولكن أخشى أن يختلق لي زوجها مشاكل بدعوة أني جعلتها لا تحترمه. في الواقع هي، بمفردها، عليها إتخاذ قرار المغادرة. فهي من يتحمل المسؤلية في ذلك" (أغاث، الكوت ديفوار، تونس).

ومن المتعارف، فإن مرور المزيد من الوقت ما بين بدايات العنف وقرار مغادرة المنزل، يزيد من مخاطر عزلة المرأة حيث أن المحبيطين يحاولون، شيئاً فشيئاً، تجنب التدخل في المشاكل بين الزوجين لأسباب عدّة من بينها: التخوف من التصرفات الانتقامية للزوج، وعدم القدرة على التخلّي عن التقاليد، عدم جدوى محاولات "ال توفيق" فيما بين الزوجين أو كذلك الشعور بالعجز لإيجاد حل نهائي لها في الإشكالات.

ويعتبر التوجه نحو الجمعيات من بين الحلول التي تعتمدّها المرأة وهي بذلك تحول دون الضغوط التي قد يمارسها الزوج تجاه الأشخاص الذين قدموا لها المساعدة.

على الرغم من ضغط التقاليد، فإن بعض أفراد مجتمع الهجرة الذي تنتمي إليه المرأة يمكن أن يصبحوا عوامل تغيير في حياة النساء ضحايا العنف. ونسوق، في هذا الخصوص، قصة "بريسكا"، وهي مثيلة مهاجرة من الكوت ديفوار، قام بإنقاذها "أوليفر"، وهو رجل الكامبيوني عابر جنسياً وجدّها في الشارع في وضع مأساوي بعد ما عاشته من عنف متواصل من قبل زوجها. لقد طبع حياة "بريسكا" العنف الذي تضمره عائلتها والقائم على كراهية المثلية الجنسية. مما أن علمت عائلتها بميلها الجنسيّة حتى فرّت إليها الزواج غصباً:

"لي ميل مثلي منذ كنت في موطنِي. لقد كانت لي صديقة وحين اكتشف والدي ذلك أرغموني على الزواج وهددني بأن العائلة ستُنبذني إذا لم أستجب لذلك. وتبعدَ لذلك أقمت علاقَةً مع أحد الرجال وأنجبت ابنة (7 سنوات) هي الآن متواجدة في بلدي. لقد هاجرت مع هذا الرجل إلى تونس". (بريسكا، الكوت ديفوار، تونس).

لم تكن "بريسكا" سعيدة في زواجهما وكانت لها صديقة من الكاميرون. وحين اكتشف زوجي ذلك عنفي وهددني بكشف أمري أمام عائلتي فرجوته ألا يفعل لذا بقيت معه وتكلّفت باستخراج بطاقة إقامتي. حين التقىت "أوليفر"،

أخبرته عن وضعه وطلبت منه عدم التدخل حتى لا يزيد الأمر تعكيراً وتصيبني اللعنة بسبب غضب العائلة. على الرغم من ذلك توجه "أوليف" إلى زوجي ليحادثه. فما كان منه إلا أن قام بفضحي ونشر قضتي علي شبكات التواصل الاجتماعي. فغادرت المنزل نهائياً لأنه لا يمكنني البقاء مع زوج يتعامل معي بتلك الطريقة بدلاً من مساعدتي. وأنا اليوم أعيش رفقة صديقتي "أوليف". (بريسكا، الكوت ديفوار، تونس).

إن ما قام به زوجها، دون موافقتها، تشهير بها وفضح لميولها الجنسية، كان سبباً في إحداث تغيير جذري في حياة "بريسكا" التي كانت عرضة للعنف الشديد من قبل أبناء بعلها وكذلك مجمل الجالية المهاجرة القادمة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء إلى درجة الرغبة في الموت والإنتشار. وجه لها الأصدقاء والمعارف عديد الإنتقادات بخصوص ميولها الجنسية، في الوقت الذي اعتبروا فيه أن زوجها يكن لها كل المحبة. وإعتبروا أنت ما قامت به أمراً شنيعاً معتمدين في ذلك المقولات الدينية التي جاءت في الإنجيل حول قصة "سدوم" و"عموره" والتي جاء فيها أن المرأة لا تغادر بيت والديها إلا للزواجه من رجل لا للعيش مع إمرأة أخرى. (بريسكا، الكوت ديفوار، تونس).

ساهمت المعتقدات الدينية بوجه عام في عزل "بريسكا" عن أصدقائها وأفراد عائلتها. لقد كانت بريسكا الفتاة الوحيدة من عائلة مسلمة متدينة تعدّ أطفالاً ذكوراً. لقدت قامت عائلتها ببندها وقطع كل الإتصالات معها، بما في ذلك إبنتها التي تسكن في بيت جدتها:

"يقول والدي إنني عار على العائلة لأن ما أتيته هو أمر مشين بالنسبة للمسلمين. كما طلب مني أن أضع حداً لحياتي. لم أعد على إتصال بإبنتي ذلك لأن والدي تمنعني من ذلك خوفاً، كما قالت، من أن أمرر لها أفكاراً المثلية. وقالت لي أنني منبوذة من قبل كافة أفراد العائلة وأن إبنتي تعوضهم عنـي. وأنه لا يمكنني في هذه الحالة أن أفعل أي شيء بصفة قانونية خاصة وأن والدي غير شهادة ميلاد إبنتي التي لم تعد تحمل اسمـي الآخر، وأخبروها بأن والدتها قد ماتت". (بريسكا، الكوت ديفوار، تونس).

فقدت بريسكا إبنتها وعائلتها المقimية في بلد المنشأ. كما فقدت شبكة علاقاتها ومعارفها في تونس بسبب الإنفصال عن زوجها ونتيجة الرهاب المثلـي. على الرغم من ذلك فإن هذه المرأة نجحت في أن تحصل على حياة متواقة مع ميولها الجنسية بعيدة عن العنف الزوجي الذي عانـته لفترة طويلة: "قلت في نفسي إذا ما تذكرت لي عائلتي بسبب ميولي الجنسـيـة، فإن ذلك لا يعنيـني بل هذا يؤكد لي أنـهم لا يحبونـني. كما أنه لا يمكنـني عيش حـيـاة شخص آخر. أريد أن أعيش حياتي الخاصة بي وألا أكون في علاقة زوجـية غير سعيدـة. كما أنـني ربطـت عـلـاقـات جـديـدة ضمن مجـتمـع المـثـلـيـن من ذلك "باسـكـال" الذي أـشـعـرـ إلى جـانـبـه بالـحـمـاـيـة". (بريسـكا، الكـوتـ دـيفـوارـ، تـونـسـ).

## العنف القائم على رهاب المثلية

"أورور" وهي إمرأة مثـلـيـة تربطـها عـلـاقـة مع إمرأة تونـسـية عـاشـتـ عـنـفاً بـسـبـبـ التـشـهـيرـ بهـويـتهاـ الجنـدرـيـةـ، من قـبـلـ عـائـلـةـ رـفـيقـتهاـ السـابـقـةـ التيـ قـامـتـ باـحـتجـازـ إـبـنـهـمـ وـتـعـنـيـفـهاـ بـسـبـبـ مـيـوـلـهاـ الجنـسـيـةـ. لـقـدـ أـتـرـتـ الحـادـثـةـ فـيـهاـ بـعـمقـ. وـبـدـأـتـ مـوـجـةـ عـنـفـ حينـ أـمـهـاـ بـالـعـلـاقـةـ التيـ تـرـبـطـناـ. فـتـمـ أـولـاـ التـنـكـيلـ بـصـدـيقـتيـ التيـ تمـ إـحـتـجازـهاـ وـقـامـتـ وـالـدـتهاـ بـتـعـنـيـفـهاـ. كـنـتـ أـشـعـرـ بـالـقـلـقـ الشـدـيدـ لـأـنـهـ تـمـ كـذـلـكـ تـوـجـيهـ تـهـديـدـاتـ مـبـاـشـرـةـ تـجـاهـيـ بـعـدـ أـنـ تـمـكـنـتـ وـالـدـتهاـ مـنـ العـثـورـ عـلـىـ مـكـانـ إـقـامـتـيـ وـجـاءـتـ إـلـىـ دـدـ بـهـوـ الـبـنـاءـ الـتـيـ أـقـطـنـهـاـ. أـنـهـاـ لـمـ تـفـعـلـ شـيـئـاـ وـلـكـنـ نـظـرـتـهـاـ كـانـتـ تـحـمـلـ تـهـديـدـاـ مـخـيـفاـ. كـمـاـ قـالـتـ أـمـهـاـ أـنـهـاـ سـتـرـعـفـ شـكـاـيـةـ ضـدـنـاـ. وـزـادـ الـأـمـرـ سـوـءـاـ حـيـنـ هـدـدـ أـخـوـالـ صـدـيقـتـيـ بـتـعـنـيـفـهـاـ وـبـالـقـتـلـ وـتـعـنـيـفـهـاـ أـنـاـ أـيـضاـ". (أورور، فـرـنـسـاـ، تـونـسـ).

إـلـىـ جـانـبـ الـعـنـفـ المـادـيـ وـالـلـفـظـيـ، عـاشـتـ الصـدـيقـتـينـ مـدـدـ عـدـيدـ الـأـشـهـرـ فـيـ حـالـةـ مـنـ الـرـعـبـ الشـدـيدـ. كـمـاـ قـامـتـ بـالـإـسـتـعـانـةـ بـشـبـكـةـ الـجـمـعـيـاتـ لـتـخـطـيـ الـأـزـمـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ النـفـسـيـ وـالـقـانـونـيـ خـاصـةـ وـأـنـ الـمـثـلـيـةـ يـعـاقـبـ عـلـيـهـاـ فـيـ تـونـسـ، بـمـوـجـبـ الـمـادـةـ 230ـ مـنـ الـمـجـلـةـ الـجـزاـئـيـةـ، بـالـسـجـنـ مـدـدـ سـنـةـ إـلـىـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ. وـمـنـ الـضـرـوريـ إـلـىـ أـهـمـيـةـ الـأـصـوـلـ الـأـورـوـيـةـ لـ"أـورـورـ"ـ الـتـيـ وـفـرـتـ لـهـاـ مـصـدـرـاـ لـلـحـمـاـيـةـ مـنـ الـعـنـفـ وـتـهـديـدـاتـ عـائـلـةـ صـدـيقـتـهاـ.

كما تعتبر العائلة المعاشرة، في حالة العلاقة الزوجية، من بين مصادر العنف المادي والنفسي المحتملة التي تقتسم الحياة الخاصة للنساء المهاجرات، ويمكن أن تكون سبباً في الإنفصال. وتعتبر العائلات التونسية، الزيجات المختلطة مع أشخاص مهاجرة، من المسائل التي يجب تجنبها. ويكون الرفض أشدّ إذا ما كانت الزوجة أو الزوج من ذوي البشرة السوداء، أو إذا كان له ميولاً جنسياً مختلفاً عن المعايير المتعارف عليها.

وقد رفضت العائلة المعاشرة لـ "لوسيا"، وهي مهاجرة إسبانية تقيم بتونس، استقبالها بعد مرور سنتين من الحياة المشتركة لأنها أجنبية، مطلقة ولها طفل. تقول:

"لم يكتفوا برفض لقائي والتعرف علي بل حاولوا كسر العلاقة الزوجية التي تربطني بزوجي وإفترضوا عليه الزواج بإمرأة تونسية، وهو محور الحديث كلما قام زوجي بزيارة عائلته" (لوسيا، إسبانيا، تونس).

من جهة أخرى، أثبتت الدراسة الميدانية حضور العنف الزوجي بصفة مكثفة في مجتمع الهجرة المقيمة في تونس وكذلك الصعوبة التي تجدها النساء للخروج من دائرة العنف نظراً للعراقل التي يواجهنها على المستوى المادي والثقافي والإقتصادي. كما لاحظنا أن المهاجرات لا يلجأن إلى استخدام الوسائل القانونية لحمايةهن من العنف الزوجي نظراً لعدم معرفتهن بالقوانين وعدم الثقة في المؤسسات إلى جانب ما يتربى عن وضعهن غير النظامي. وهي عوامل تؤجج موجة من العنف المزدوج الجنسي والمؤسسي.

وتبقى شبكة الجمعيات العاملة في هذه المجالات غير معروفة جيداً في أوساط المهاجرين وعلى الرغم من تزايد الحالات التي قامت الجمعيات برعايتها فإن بعض التجارب السلبية جعلت النساء يفضلن الاعتماد على مجتمعهن لتأمين الحماية لهن باعتباره "الوصي" وله أن يتدخل في صورة تعرضهن للعنف.

وغالباً ما يسعى مجتمع الهجرة أولاً إلى تأمين عودة المرأة إلى بيت الزوجية ومحاولة التوفيق بين الزوجين على الرغم من إستمرارية العنف بل وتفاقمه في بعض الأحيان. كما جاء في الشهادات للمشاركات في الدراسة تأكيد على أهمية التقاليد والثقافة السائدة في مجال التطبيع مع العنف الزوجي، خاصة في جانبه النفسي والمعنوي ولكن أيضاً المادي الذي لا يعتبر بالنسبة لبعض البيئات "سبباً مقبولاً" لإنها علاقة زوجية.

## العنف في مجتمع المهاجرين

تهم أشكال العنف الذي يمارس في مجتمعات المهاجرين خاصة العلاقة ما بين المرأة المهاجرة وبقية أفراد الجالية التي تطبعها ثنائية متناقضة. فهي تمثل، في جانب منها، مصدر حماية وأمن أمام التهديدات الخارجية خاصة فيما يهم سوق الشغل والفضاء العام. كما تحول في حالات العنف الزوجي، إلى مصدر عنف وتجاوزات تجاه المهاجرات. تصف "آنا"، وهي مهاجرة من الكاميرون، هذا الوضع باعتباره حتمية لا يمكن تفاديه: "أينما يكون الرجال يوجد دائماً العنف والكثير من الاعتداءات، حتى بين الأزواج يكون ذلك دائماً. يحدث أحياناً أن يتشارج الأشخاص ولكن فيما يخص مجتمع المهاجرين فإن ذلك يكون باستمرار" (آنا، الكاميرون، تونس).

تحدثت المشاركات في الدراسة عن أشكال العنف المختلفة ومن بينها العنف الجنسي في إطار مواجهات ما بين مجموعات من الجنسيات المختلفة، ومنها بالخصوص المهاجرين القادمين من الكوت ديفوار والكاميرون. ويترتب عن هذه المواجهات حالات عنف جنسي الذي يمارس كشكل من أشكال الانتقام تجاه نساء المنتزمات إلى مجموعات الخصوم. كما نشهد أعمال عنف تجاه الأشخاص من ذوي الهوية الجندرية المغایرة القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء. كما توجد، إلى جانب ذلك، أشكال عنف مرتبطة بالإبتزاز والإستغلال أو المخادعة في علاقة بسوق العمل أو بشبكات الاتجار بالبشر أو في سياق علاقات صداقة.

## العنف الجنسي ورهاب المثلية

بيّنت نتائج العمل الميداني، أن العنف الجنسي وكذلك التحرش الجنسي المسلط على النساء يمكن أن يكون صادراً عن أفراد مجتمع المهاجرين. وقد تحدّثت النساء عن تعدد إشكال العنف في مقرات السكن المشتركة لللجان أو في أماكن الترفيه. كما وأشارت إحدى المتدخلات ضمن المجموعات البوئية عن وجود حالة من التوتر حالياً ما بين المجموعات القادمة من الكوت ديفوار وأخرى من الكاميرون بسبب حادثة - لم تتناولها وسائل الإعلام - أثارت بطريقة كبيرة الرأي العام في مجتمعات المهاجرين. وتمثل الحادثة في جريمة قتل لمرأة أصيلة الكوت ديفوار عثروا عليها "مقطعة داخل كيس" ولم تعرف الشرطة التونسية إلى غاية تاريخ تنظيم المجموعة البوئية على هوية الفتاة الضحية أو على الشخص الذي اقترف ذلك". (آنا، الكاميرون، تونس).

كانت هذه الحادثة سبباً في تبادل الإتهامات ما بين المجموعتين على الرغم من أن العلاقات بينهما هي غالباً جيدة. (آنا، الكاميرون، تونس). وأشارت المشاركات في المجموعات البوئية أنه تبعاً للتهم المتداولة ولتصاعد دائرة العنف، شهد مجتمع الهجرة حالة "إغتصاب إنتحاري" لمرأة من الكاميرون قام بها أحد المهاجرين من الكوت ديفوار. وتغريد المشاركات أن الشرطة لم تتدخل حين قام أفراد من الجالية بإعلامهم بالحادثة وقامت بإيقاف المعتدى بعد تسجيل شكایة في الموضوع. وتقول "آن" أنها تعرف عدّيد الفتيات اللاتي تم الإعتداء عليهن من قبل مهاجرين من الجالية الإفريقية جنوب الصحراء. كما بيّنت أن حالات العنف الجنسي كثيرة ما بين أفراد مجتمع المهاجرين.

ونذكر كذلك الحادثة التي رواها "أولي"، وهو رجل عابر يتقاسم السكن مع "باسكار" في أحد أحياض ضواحي تونس العاصمة حيث تعرض الرجالان إلى عنف جسدي وتهديقات من قبل أفراد في مجتمع الهجرة بسبب ميلولهما الجنسيّة وهو يوّلهمما الجندرية. فقد قامت مجموعة من الأشخاص بـإقتحام مكان إقامتهمما حين جاءت لزيارتهم إحدى الصديقات، مزدوجة الميل الجنسي، فتم الإعتداء عليهما لأنها لم تستجب لهم.

كما هددوا بأنهم سيعودون إلينا مجدداً. وقد شعرت بالصدمة حين رأيت ما حدث لصديقتي إذ لم يسبق لي أن شاهدت مثل تلك الدرجة من العنف والإعتداءات. قدمت الفتاة شكوى إلى الشرطة ولكن إلى حد اليوم لا يوجد أي تبعات في حين أنه لدينا بما في ذلك مقاطع فيديو ثبتت حصول الإعتداء. منذ وصلت إلى تونس، هذه المرة السادسة التي أغير فيها مقر السكنى. فكلما شعرت بعدم الإطمئنان أغادر المكان. فحين يشاهدونك تحمل ملابس بطريقة فسّرها ما يتولون تصنيفك. في هذه الحالة يجب الهرب. (أولي، الكاميرون، تونس).

كل هذه الأوضاع أثرت بصفة عميقة على الصحة النفسية والجسدية لـ "أولي". وهو في ذلك مثل صديقه "باسكار" الذي يعاني من تبعات رهاب كراهية المثلية الجنسية من قبل أفراد مجتمع الهجرة مشيراً بالخصوص إلى إشكال العنف التي تسلط في الفضاء العام. يقول "أولي":

" غالباً ما توجه لي الشتائم ونعتي بالسحاقيّة بدون أي موجب. عموماً حين أتعرض لمثل هذه التصرفات فإنني أتجاهل الموقف وأعود إلى البيت في هدوء لأنّه لا يمكنني فعل أي شيء، ليس لدي القوة الكافية للمقاومة. عموماً، في مثل هذه المواقف والإعتداءات لا يمكن للأحدنا أن يقدم المساعدة للآخر. لا يمكننا التجمع لإتخاذ قرارات لأن لا أحد منا على استعداد للمخاطر بنفسه من أجل الآخر خاصة حين نكون في أرض أجنبية". (باسكار، الكاميرون، تونس).

إن الشعور بعدم الأمان ضمن مجتمعاتهم، بالإضافة إلى الملاحقة التي يعمد إليها أشخاص من البلد المضيف، تطبع حياة المجموعات المثلية طوال إقامتها في تونس. فهي تعاني من التشهير والإبتزاز والعنف الرقمي وكذلك من عدم الحصول على الرعاية الطبية، إلى جانب الخوف من التهديدات بالإغتصاب "العقابي"، إلخ. كما تعيش هذه الفتاة حالة من عدم الاستقرار في السكن بسبب الهجمات المتكررة التي تدفعهم، في كل مرة، إلى تغيير السكن. ولا يمكن لهؤلاء الأشخاص عند حدوث مثل هذه إشكالات إلا الاعتماد على أفراد مجتمعاتهم المثلية من بين

المهاجرين أو البلد المضيف وكذلك الجمعيات الناشطة في هذا المجال خاصة وأن الشرطة لا تتدخل عند وقوع أعمال العنف كما لا تتبع الشكاوى.

## الاحتياج والابتزاز

منذ بداية الرحلة نحو العبور، تواجه النساء المهاجرات الأكاذيب ومحاولات الإحتيال من قبل أفراد من بلدانهم. ويقع في هذه الحالة إستغلال جهلهن للبلد المضيف وتقديم معلومات مغلوطة بخصوص وجود طريق رابطة بين إيطالية وتونس أو أنه يتم استخدام اليورو كعملة في تونس. كما تقع المغالطة حول ظروف العمل على أساس أنها جيدة وهو أمر مختلف تماماً عما تجده فيما بعد النساء المهاجرات. ويبقى مواطنو الدول الإفريقية جنوب الصحراء سواء المقيمين في تونس أو في بلد المنشأ أهتم مكونات نشاط شبكات الإتجار بالبشر التي تتولى تنظيم التنقلات ما بين بلد المنشأ وتونس، وربما في مرحلة ثانية نحو أوروبا. ويتولى هؤلاء الأشخاص تنظيم مختلف محطات رحلة الهجرة بداية من التجنيد، فإعداد الوثائق والإستقبال في البلد المضيف وأخيراً توريط المهاجرات بموجب "عقود عمل" في ظروف رديئة، مثل ما تم التعرض إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

كما تمكنا، من خلال التحقيق الميداني، التعرف على مختلف أنواع شبكات التجنيد والإستغلال المتواجدة في تونس، من ذلك شبكات تجنيد الطلبة والدارسين أو الراغبين في العمل في تونس والهجرة أو "الحرقة" إلى أوروبا. ونشير في هذا السياق إلى وجود شبكات ثلاثة وهي: شبكة "الوسطاء" المهمة بالتشغيل وشبكة "المهربين" التي تجلب الراغبين في الدراسة بتونس وكذلك شبكات "الحرقة".

وتكون النساء، مرة أخرى، ضحية للخداع والإحتيال حتى بعد استكمالها للالتزامات المرتبطة بـ"عقد التشغيل" الذي تم إبرامه عند وصولها إلى البلد المضيف أو إثر فشلها في محاولة الهجرة إلى أوروبا "الحرقة". حينها تبحث المرأة عن شغل وتتوجه إلى "الوسطاء" لتمكينهن من ربط الصلة مع أرباب العمل، مقابل عمولة تقدمها المرأة غير قابلة للإسترداد في عدم رفضها لمكان العمل الجديد بسبب سوء المعاملة:

"الإشكال الحقيقي يكمن فيينا نحن أبناء الدول الإفريقية جنوب الصحراء. كنت أبحث عن عمل وإلتقيت شخصاً قال إن لديه عملًا يناسبني. كان علينا أن أدفع له عمولة مقابل ذلك. ولكن ما أن وصلت إلى مكان العمل تيقنت أن الوضعية ليست على ما يرام. فقمت بالإتصال به حتى يبحث لي عن موقع عمل آخر. فطلب الحصول على عمولة أخرى" (البلوند، الكوت ديفوار، تونس)

أما فيما يتعلق بتجنيد مرشحين/ات لمتابعة الدراسة في تونس، فإنه غالباً ما تلاحظ الوافدات أنه لا يوجد عمليات تسجيل حقيقة بالمدارس التونسية وأن الأمر لا يعود أن يكون محاولة للإستيلاء على الأموال. تقول "اندرياكا"، وهي من الكوت ديفوار، أنها قدمت للدراسة بتونس وكانت إقامتها لدى أحد أقاربيها. وحين وصلت إلى تونس أدركت أن الأمر يختلف عما توقعت وأن قريبتها يريد فقط الإستيلاء على أموالها. وإضطرها ذلك للإتصال بعائلتها التي أشارت إليها أن تنتقل إلى مسكن آخر مستقل". (اندرياكا، الكوت ديفوار، صفاقس).

أن تكون مهاجراً أو أن تتنمي إلى نفس العائلة أو إلى نفس بلد المنشأ، فإن ذلك لا يمنع وقوعك في فخ الإحتيال والابتزاز وهو الأمر الذي تعيبه هؤلاء النساء على مجتمع الهجرة المنتدين إلى الدول الإفريقية جنوب الصحراء. (جيسيكا، الكوت ديفوار، تونس).

أما بخصوص التجنيد بهدف "الحرقة" فهي أيضاً من أشكال العنف الذي تواجهها النساء المهاجرات. فهن رهينة قرار أبناء أوطنهم الذين يقومون بتجنيدهم وبالتحليل عليهم وتنظيم "رحلات وهمية". ويتمثل الأمر في ركوب البحر ثم التظاهر بأنهم قد أضاعوا الطريق والعودة بهن إلى اليابسة وبذلك يخسر في هذه الرحلة، كل ما جمعنه من مال.

إن عملية التجنيد لـ "الحرقة" يترتب عنها دفع عمولة إلى المهاجر "المهرب" والتي لا يمكن إستردادها في صورة فشل عملية "الحرقة": "معاناتنا في هذه الحالة مصدرها لا فقط التونسيين ولكن أيضا إخوتنا من الدول الإفريقية جنوب الصحراء لأنهم هم من يتولى تسليمنا إلى المهربيين التونسيين". فالمهراجر يتولى تجنيد المرشحين لـ "الحرقة". كما أنهم يتواصلون معنا لأن التونسيين لن يكونوا قادرين على تفسير تفاصيل الرحلة. وبذلك فإن إخواننا من ذوى البشرة السوداء هم من يتواصل معنا ويتولى إقناعنا وهو في الأخير يكسب بعض المال لصالحه". (أليس، الكوت ديفوار، صفاقس). من ناحيتها، تضيف "شانتال": "أنا لا أدين فقط التونسيين ولكن أيضا إخواننا الذين يدعون أنهم يعملون مع التونسيين وكذلك نحن أيضًا اللذين نسلمهم أموالنا" (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس).

وتتطرق الدراسة، في الفصل الموالي، إلى مسألة "الحرقة" بإطناب، غير أنه من الضروري أن نشير إلى أن البعض من أفراد مجتمع الهجرة له مساهمة نشيطة وفاعلة في عمليات إنشاء شبكات الإتجار بالبشر في مجال الهجرة غير النظامية. كما أن بعض حوادث العنف التي واجهتها المهاجرات تكون بفعل أفراد من مجتمع الهجرة. في هذا الخصوص كانت شهادة لـ "أفورو" وهي إمرأة من الكوت ديفوار تعرضت للعنف من قبل شاب إفريقي قدمت له المساعدة. وهي تقول: "قمت بمساعدة شاب إفريقي كان في حاجة إلى المال للحصول على سكن بعد أن تم طرده إلى الشارع. لم أكن أعرف جيداً هذا الشخص الذي كان من معارف إحدى صديقاتي. وذات يوم أردت أن أستعيد أموالي فتوجهت إلى بيته لطلب المال. ففاجأني بالقول أنه ليس مدينا لي بأية أموال. فأمسكت بريطة رقبته أطلب أموالي. مما كان منه إلا أن ضربني بشدة وأسال دمامي فذهبت إلى الشرطة لتقديم شكوى لكنهم لم يفعلوا شيئاً وكذلك المحامي لم يفعل شيئاً". (أوا، الكوت ديفوار، صفاقس).

في عدد من المواقف، لن يكون للأصول الإثنية أو الجنسية أو لون البشرة مساهمة في تمكين المهاجرات من الوقاية من العنف المسلط عليهن داخل مجتمعاتهن. فهن ضحية للعنف منذ بداية الرحلة إنطلاقاً من بلد़هن وخلال مختلف مراحلها إلى غاية العبور.

وقد مكّنا العمل الميداني من ملاحظة الثنائية المتناقضة لمجتمع الهجرة كمصدر للوقاية والحماية ولكن أيضاً كمصدر للعنف. وبعيداً عن أي محاولة لإضفاء نظرة مثالية حول مجتمعات الهجرة، فإن مقاومة العنف يتطلب أيضاً أن يتم إدانة كافة أشكاله ومصادره التي تختص بها هذه المجتمعات، والتي تتشارك مع أوضاع الفقر المدقع والصعوبات المرتبطة بالأوضاع غير النظامية التي تميزها.

# العودة إلى بوابة العبور: "الحرقة" وعدم فاعليّة العودة الطوعيّة؟

في كل القصص التي تطرقنا إليها في هذه الدراسة، كانت الأسباب الرئيّسة لقدم المهاجرات إلى تونس هي العمل أو الدراسة أو الهجرة إلى أوروبا بحراً. ومع ذلك، تحاول غالبيتهن، دون جدوى، المخاطرة بحياتها من أجل العبور ضمن رحلات الهجرة غير النظامية. فمحاولة "الحرقة" هي نتيجة مباشرة لاستمرار العنف الذي تعيشه النساء المهاجرات في تونس.

توجد عوامل مختلفة تدفع بالمرأة للمخاطرة بحياتها. وترى المهاجرات أن تزايد العنف في تونس كان من بين الدوافع لذلك: "لقد عانيت الكثير من العنف هنا في تونس، في البداية ظنت أنه بلد يضمن حقوق الإنسان لكنني شعرت بخيبة أمل كبيرة لأنني أ تعرض للإذاء من جميع النواحي،أشعر بالإشمئزاز لدرجة أنه لو وجدت طريقاً للخروج لسلكته سيراً على الأقدام". (جويل، الكاميرون، مدنين).

تنتقد النساء كذلك الظروف السيئة لرعاية اللاجئين وطالبي اللجوء، ناهيك عن العنصرية الممنهجّة التي تسلط على المهاجرين/ات. ويعتبر البعض أن الحل الوحيد أمامهن يبقى المغادرة عن طريق البحر نظراً لـ"الاستحالة العودة إلى بلد المنشأ بسبب الصعوبات التي كانوا يعيشونها هناك". إيمان مثلًا: "لا يمكنني العودة إلى بلدي، فقد اضطررت إلى الفرار بسبب مشكلة مع عائلتي". (إيمان، مالي، مدنين).

حتى مع وجود خطر الإعادة القسرية على الحدود والترحيل، تفضل النساء مغادرة تونس هرباً من ظروف المعيشة: "عندما تسنح لنا الفرصة، نلجأ إلى البحر لأنه السبيل الوحيد للخروج من تونس. وعندما يبطون محاولتنا إلى الصحراء حيث تموت بعض النساء الحوامل هناك. يكون معنا أحياناً بعض التونسيين لكنهم لا يرسلون إلى الصحراء مثلنا ليموتوها هناك". (أمينات، الكوت ديفوار، مدنين). تشير "أميناتا" في روايتها إلى عمليات الطرد التعسفي وغير القانوني التي نفذتها تونس في السنوات الأخيرة، وأخرها في سبتمبر 2021<sup>62</sup>.

ويلجأ عدد قليل من النساء المهاجرات إلى نظام المساعدة على العودة الطوعية. لم تصرّح النساء المشاركات في الإستطلاع رغبتهن بذلك بالرغم من تمتع البعض منهن بحياة أكثر استقراراً في بلد़ن الأصلي. نسوق في هذا قصة "ساندرا" التي كانت تدير مقهى تمتلكه في الكوت ديفوار أو "سيلين" التي تقول: "كنت أعمل في مدرسة حيث كنت أتقاضى أجراً أفضل من هنا". (سيلين، الكوت ديفوار، تونس).

وتعتبر المهاجرات أن العودة إلى الديار هي "فشل" حقيقي، وأن العودة الطوعية تعتبر خياراً مستبعداً. وجاء في دراسة قامت بها المنظمة الدوليّة للهجرة حول المهاجرين العائدين إلى الكوت ديفوار أنه "في معظم الحالات، يكون تدهور الظروف المعيشية للمهاجرين هو الدافع الحقيقي لعودتهم إلى بلدهم، إلى جانب تأثيرات وضعهم الإداري الغير القانوني الذي يعمّق حالة الإستضعفاف"<sup>63</sup>.

في هذا الإستطلاع، تأكّدنا من وجود مهاجرات يلجأن إلى العودة الطوعية خاصة بعد الإستقرار في مراكز الديواناء وإنعدام السبل أمامهن. في الواقع، نحن نذّكر أن العودة الطوعية "تشكل آلية للتعاطي مع أشخاص هم وضع غير نظامي. ويُطرح بشدة موضوع موافقة الأطراف المعنية". وأفاد العديد من المهاجرين اللذين التقيناهم في مدينة

<sup>62</sup> <https://observers.france24.com/fr/afrique/20211005-tunisie-migrants-desert-libye-femme-enceinte>

<sup>63</sup> OIM, Migration de retour : lien entre irrégularité et renforcement de la vulnérabilité des migrants ivoiriens en Tunisie, au Maroc et en Algérie, 2010, p.26

"مدنين"، قرب الحدود الليبية، تعرضهم إلى ضغوط كبيرة للحصول على اللقاحات الفيروسية ARV وهي من الشروط الأساسية التي تمكن من الحصول على مكان إقامة، أو تسمح بمغادرة بلدية مدنيين، حيث تقل الوظائف وتتدنى الأجرور"<sup>64</sup>.

## الدفع بهن نحو العبور

خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها، لاحظنا تدهوراً متزايداً لأوضاع المهاجرات مما يدفع بأغلبيتهم إلى العودة إلى مواطنهن. في المقابل، فإن المجتمعات سواء في تونس أو في بلدتهم الأصلي ترفض ثقافة الاستسلام. ففي حين تعمل المؤسسات على تشجيع المهاجرات على العودة الطوعية إلى بلدانهن فإن الضغوط الاجتماعية لمجتمعات الهجرة تكون كبيرة لدفعهن إلى العبور. وينضاف إلى ذلك استمرارية دورة العنف.

أخبرتنا "أغاذا"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار تقيم في تونس، عن تجربتها مع الهجرة غير النظامية التي كانت نتيجة الضغط الاجتماعي الذي تعرض له رفيقها، الذي بدوره سلط ذلك عليها. تقول "أغاذا":

كان صديقي معارض للعبور، حتى أنه كان يقنع الناس بعدم المخاطرة بحياتهم للذهاب إلى أوروبا. لكن بمرور الوقت، بدأ يفكر في ذلك لأن الجميع كان يشجعه، كما أن ظروفنا لم تكن جيدة أيضاً أقنيعني شيئاً فشيئاً رغم رفضي في البداية لأن بناتي وحياتي في بلدي. ركينا القارب الذي سرعان ما غمرته المياه، أدار التونسي عجلة القيادة بقوة فسقطنا في المياه المتجمدة، نجوت بأعجوبة. بحثت في كلّ مكان عن قريني وإضطررت لاحقاً إلى إعلام عائلته بوفاته. (أغاذا ، الكوت ديفوار ، تونس)

كان لهذا الموقف وما تخلله من مشاهد ل بشاعة الموت وصعوبة النجاة، التأثير العميق في حياة "أغاذا" التي لم تحاول بعد ذلك أبداً تكرار التجربة، بل حاولت الإستقرار بصفة قانونية في تونس من خلال إنشاء، رغم الصعوبات، مشروعها الخاص. يمكن لهذه الأحداث الصادمة أن تؤثر في حياة المهاجرات في حين يرى البعض الآخر منها دافع لإعادة الكرة. يعتبر غرق المهاجرات في البحر عامل ردع للبعض منهم، أما بالنسبة للبعض الآخر فهو يبقى الحلّ الوحيد.

## المخبأ: أرض محّرمة على النساء

يتعرّض المهاجرون لسلسلة متصلة تضمّ أنواع عنة مختلفة قبل الوصول إلى القارب الذي يقلّهن إلى البحر حيث يكون الموت غرقاً آخر مشهد للعنف. وتبين بعض المهاجرات المقيمات بصفاقس المسار التقليدي المتعارف عليه لعبور البحر المتوسط إنطلاقاً من بعض النقاط الإستراتيجية على ساحل البحر.

أولاً، يتم الإتصال بمهرّب تونسي أو مهاجر من جنوب الصحراء يعمل على تجنيد الراغبين/ات في "الحرقة" ويتفق معهم/هن بخصوص معلوم الرحلة. خلال هذه المرحلة، يمكن أن تعاني النساء من أشكال متعددة من العنف منها العنف الاقتصادي -الاحتياطي- وهو الأكثر تداولاً، والعنف المادي من طرف المهرّبين. في هذا السياق نذكر قصة "هنريت"، وهي إمرأة من الكوت ديفوار، أتت إلى تونس بهدف عبور المتوسط، لكنها ضحية إحتيال أحد التونسيين وعدها بالسفر في قارب تجاري.

"وصلت عن طريق وسيط تونسي أقمت في منزله ليلة واحدة، وفي اليوم الموالي أخذ مني ألفي يورو، ثم أخذوني إلى قرية حيث حاولنا العبور لكن دون جدوى. طلبت منه أن يعيد لي أموالي وأن يتصل بي حال توفر فرصة أخرى، لكنه رفض. تراجعنا حتى أتمكن من إستعادة أموالي، وصرخت، فجأة ثلاثة تونسيين آخرين، ضربوني

<sup>64</sup> <https://metropolitiques.eu/La-professionnalisation-de-l-assistance-aux-migrants-en-Tunisie.html>

حتى كدت أن أموت ثم أطربوني ... إتصلت بأصدقاءي فأخذوني إلى المستشفى" (هنرييت ، الكوت ديفوار، صفاقس)

في حالات أخرى، تطلق الرحلة دون انتظار جميع المهاجرين الذين كانوا قد دفعوا مسبقاً تكاليف الرحلة. هي قصة "آيا"، وهي مواطنة من الكوت ديفوار، مقيدة في صفاقس، التي أخبرتنا كيف خسرت أموالها خلال محاولات العبور المختلفة منذ وصولها إلى تونس، ولكن دون جدوى.

"كنت حاملاً، أعلمني أحدهم من أفراد مجتمع الهجرة بأنه يتم الإعداد لرحلة عبور وأقنعني أن عملية الولادة في الضفة الأخرى من المتوسط ستتمكنني من الحصول على حياة أفضل. تحدثت إلى زوجي وإنفقنا على المغادرة، رفقة أخي. أعطيتهم المال. وتم الإتفاق على أن نلتقي في غضون يومين، وهو ما قمنا به. ثمّ حددوا لنا موعدا آخر وفي النهاية غادروا دون أن يتذمروننا، بعد أن أخذوا المال أي 10500 دينار!!! مرة أخرى، كنا ضمن الرحلة حين مغادرة المركب ولكن الأمر لم يتجاوز ايصالنا إلى أحد غابات الزيتون بعيداً عن صفاقس". (آية، الكوت ديفوار، صفاقس)

وتحدثت "شانتال" ، وهي مواطنة من الكوت ديفوار تعيش في صفاقس، عن طرق أخرى للإحتيال وضعها "المهربون" تمثل في تنظيم رحلة في البحر ثم يتظاهر المهربون بأنهم قد أضاعوا الطريق حين حاولوا تجنبهم خطر الإيقافات من قبل الحرس البحري. في هذه الحالة يكون المهربون قد أخذوا المال من المهاجرين. لقد حاولت الهجرة خمس مرات بهذه الطريقة ولم أنجح بعد". (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس)

وقد يحدث أن ينتظر المهاجرون، قبل "إنطلاق" الرحلة، لأسابيع وأحياناً لشهور تحسّن حالة الطقس وظروف المراقبة البحرية، إلخ. وحين يتحدد موعد "الرحلة" ، تقود "المنظمة" المهاجرين إلى "أماكن الإنتظار". هذا المكان يصفه المهاجرون بـ"المخبأ" ، وهو عبارة عن منزل يتكدس فيه المهاجرون/ات في ظروف غير صحية، دون الحصول على طعام وأحياناً مياه شرب لعدة أيام أو حتى لأسابيع.

قبل الإنطلاق مباشرة، يتم إحضار المهاجرين/ات إلى غابات الزيتون المنعزلة قبل نقلهم/ن بالشاحنات نحو القارب. ويتجدد العنف تجاه المهاجرات في المخابئ أو أماكن الإنتظار التي تصفها "كاميليا بانهارد" بـ"الموقع المدرمة على النساء" ، حيث يتذمّرن أمورهن بأنفسهن دون الحصول على أي دعم للوقاية من العنف. في المخابئ، حيث يمكن أن يستمر الإنتظار أحياناً لمدة شهر، تكون الظروف المعيشية قاسية للغاية وفق ما وصفته النساء. فهي أماكن لا توفر فيها خدمات الإستحمام أو الأكل أو الشرب. تقول شانتال: "يمكن أن يتواصل الإنتظار لمدة شهر. في هذه الحالة أنت عالق في تلك المساكن لا يمكن لك أن تغتسل، أن تتبوّل، أن تأكل، أنت هناك فقط، تنتظر لحظة المغادرة التي يمكن أن تحدث في أي وقت". (شانتال، الكوت ديفوار، صفاقس).

تشير المهاجرات إلى الغياب التام للظروف الصحية إلى جانب الإكتظاظ والمجاعة. قد يصل عدد المقيمين بأحد البيوت إلى 100 شخص : "عندما كنت أحاول الهجرة إلى أوروبا، وصلت إلى المخبأ الأول، كان كارثيا، لم يكن هناك حشايا للنوم أو أي شيء من ذاك القبيل فذهبنا إلى السوق لاقتناء لحافين. غضبوا كثيرا، وفي الأسبوع الموالي تم نقلنا إلى مخبأ آخر كانت لنا به تجربة مؤلمة. أخبرونا أن الأمر سيكون فقط ليوم أو ليومين وألا نحضر معنا أي شيء. وجدنا مكاناً به أرضيات إسمنتية عارية تماماً. غرفتان لأكثر من 60 شخصاً لمدة خمسة أيام. كنا نتناول رغيف خبز وقطعتي سردين في اليوم. كان الجو حاراً ومنعونا من فتح النوافذ والباب، لم نتمكن من الإغتسال، فقط التبول والبراز. كانت الفوضى والأوساخ تعم المكان وتعدد المشاجرات. كنا متسلفين حتى أثنا أصحابنا بالإلتهابات. (آنا، الكوت ديفوار، تونس).

بالإضافة إلى نقص الطعام، تشير نساء آخريات مثل "آية" إلى صعوبة العيش تحت سطوة "المهربين" طيلة فترة الإنتظار: "يوجد بغرفة صغيرة حوالي مائة شخص. يعطونك كل يوم خبزاً جاماً وزجاجة صغيرة من الماء. إلى غاية

موعد الرحلة، أنت تخضع، في كل حين، لأوامرهم! أحياناً يعرضون على النساء ممارسة الجنس مقابل عشرة دنانير أو الطعام. هؤلاء التونسيون لا يهتمون إن كنت رجلاً أم امرأة ... لا يهتمون براحتك". (آيا، الكوت ديفوار، صفاقس). وتجاهه المرأة في هذه الظروف العنف الجنسي بسبب حالة الإستضعاف التي تكون عليها، خاصة منهن اللاتي يسافرن بمفردهن.

في وقت لاحق، يتم إرسالهن إلى أماكن إقامة في حقول بالقرب من البحر حيث لا تتوفر أدنى شروط حفظ الصحة مما قد يعرضهن لأخطار صحية خاصة عندما يكن في أواخر فترة الحمل: "العام الماضي، حاولت العبور وأنا حامل. جعلونا نقضي الليلة في زريبة ل التربية الأغنام. كان المكان متسعًا للغاية مليئًا ببراز الحيوانات. في اليوم الموالي إقتادونا إلى شاطئ البحر حيث شعرت بألم المخاض وإضطررت إلى إلغاء رحلتي على الفور للذهاب إلى المستشفى والولادة. (نداج، الكوت ديفوار، صفاقس). تحاول العديد من النساء العبور خلال الفترات الأخيرة للحمل حتى يتمنى لها الولادة في البلد المضيف الجديد إذ يمكن أن يساعد ذلك حصول المولد الجديد على "حق الأرض" والإسراع في تسوية أوضاعهن في البلد المضيف.

يكون لهذه المحاولات عواقب وخيمة للغاية على صحتهن لأنهن يتبعين عليهن خلال التنقلات المشي لمسافة طويلة أو ربما الركض أو الجري. كما يمكن أن يطلب منهم/هن تسلق الأشجار والمكوث هناك لساعات. تقول "آنا": "عندما نصل إلى القرية يطلبون منا تسلق أشجار الزيتون والإختباء بها كاملاً اليوم من الساعة 6 صباحاً حتى الساعة 8 مساءً. ثم في الطريق إلى البحر علينا امتناع شاحنة تكون في بعض الأحيان مرتفعة جداً لا يمكن لعدد من النساء الصعود إليها. قد يفقد البعض هوائفهم/هن. وربما نضطر للسير بسرعة ولمدة طويلة في الصحراء قبل الوصول إلى مساكن على مقربة من البحر". (آنا، الكوت ديفوار، تونس). في هذه الرحلة، لا ينتظرون المهربيون أحداً. قد تجد النساء أنفسهن في القفار بمفردهن، مع إصابتهن بجروح وجائعات بدون هواتف لا يمكنهن الاتصال بأحد. في بعض الأحيان يغادر الرجال تاركين خلفهم زوجاتهم وأطفالهم.

بمجرد ركوبقارب، يمكن أن يزداد الوضع سوءاً بسبب ملاحقة الحرس البحري أو الشرطة. عاشت "آنا" هذه التجربة في مناسبتين دون أن تنجح في الهجرة. في كل مرة يتم إلغاء الرحلة بسبب المراقبة البحرية:

"ركينا القارب ليلاً، وعندما تفطنوا إلى وجود الشرطة قاموا بإلزانا بالمياه الباردة، إضطررنا للسير أميالاً نحو القرية ونحن شبه مغموريين بالمياه ... كان الأمر صعباً لكن نجح الجميع في الوصول إلى المخبأ، وتزامن ذلك مع وصول مهاجرين جدد، إكتظ المكان واحتدم الجو بالشجار والعنف والتهديدات بالسكاكين. فقدنا أموالنا. وتكرر الفشل في تنظيم الرحلة عند المحاولة الثانية حيث كانت هناك الشرطة مرة أخرى. سرنا مرة أخرى ليلاً نحو المدينة. لجأنا إلى المخبأ وكنا مصابين. كدت أن أفقد حياتي. الحمد لله، اليوم كل شيء على ما يرام، لكنني لا أزال مصدومة مما حدث، ولا أنسح أحداً بالمحاولة". (آنا، الكوت ديفوار، تونس)

يعتبر كل من "المخبأ" والمرور عبر الحقول والغابات من المحطات التي يتزايد فيها العنف تجاه المهاجرات، بسبب الوضعية غير النظامية للعبور ولكن أيضًا بسبب جنسهن. تعرضت غالبية النساء للعنف المادي والنفسي والمعنوي والإقتصادي والجنسي من ذلك الإغتصاب والإعتداء الجنسي خلال محاولات رحلة العبور إلى أوروبا. ومع ذلك، لم ترغب المشاركات في الدراسة الإدلاء بشهادتهن حول هذا الموضوع لأنهن لا يزنن يعاني من العواقب النفسية والمعنوية والخوف من التعرض للإيذاء المزدوج. أرادت "آليس"، وهي مهاجرة من الكوت ديفوار، كسر حاجز الصمت الذي يحيط بالعنف الجنسي في المخابأ وشرح أسباب تكميم النساء على الموضوع: "تعرضنا للإغتصاب في المخبأ، لحسن الحظ لم يشملني الأمر ولكنني أنهمت بذلك، لم أتحدث عن ذلك مطلقاً مع أي شخص لأن هذه الأشياء تؤلمني وتشعرني بالخزي والعار" (آليس، الكوت ديفوار، صفاقس). بسخط وغضب شديدين، تروي لنا "آليس" ما حدث لتكشف لنا عن سلسلة الظلم وسوء المعاملة والعنف التي لحقها من المهربيين

بينما كانت في حالة إستضعاف وعدم القدرة على الدفاع عن نفسها:

"كنت حاملاً بإبني في ذلك الوقت، أرسلونا إلى غابة الزيتون في قرية تونسية نائية وكان بها منزل صغير. ثم جاءت مجموعة تحمل سكاكين يمتطون دراجات نارية قاموا بتفتيشنا واستولوا على جميع أموالنا وهاونا، ثم إغتصبوا ثلاث فتيات أمام إخواننا الذين كانوا يبكون ولا يمكنهم فعل أي شيء. أخيراً، عندما انتهوا، ذهبوا للاتصال بالشرطة التي قامت باعتقالنا. في اليوم الثالث، إتصلنا بمنظمة غير حكومية حتى تقوم بالاحاطة بنا ولكن تم إتهامنا بحيازة مخدرات وممنوعات. على كل حال، لم يكن من السهل أبداً البقاء في المخابئ ولا العبور". (أليس، الكوت ديفوار، صفاقس).

تُظهر لنا شهادة "أليس" كيف أن العبور يجعل من المهاجرات فريسة لكل من يتبعن ضعفهن وعدم قدرتهن على الدفاع عن أنفسهن. وتم مهاجمتهن بالكلاب، وسرقة ما يمتلكنه من مال. يتم الإعتداء على النساء ليلاً في الأماكن المهجورة وأمام أنظار الأطفال والمهاجرين الآخرين الذين لا يكونون يامكانهم المساعدة أو الحماية في مواجهة رجال مدججين بالسلاح. ولا تسعي الشرطة إلى المساعدة أو تقديم الحماية بل في بعض الأحيان يتم تلقيق التهم لهن. في ظل هذه الظروف، لا تجرؤ النساء على تقديم شكوى بسبب العنف الجنسي الذي يطالهن. وهكذا تظل هذه الجرائم بلا عقاب.

ومما لا شك فيه فإن محاولات العبور تزيد في تعقيد حالة الإستضعفاف التي تكون عليها النساء. فبعد تجربة جحيم أيام الإختفاء، والهرب في القحول والغابات ومحاصرة البحر، تجدهن عند نقطة البداية بدون موارد، بدون مال، بلا سكن، ولا عمل. وهكذا تبدأ دورة جديدة من العنف والإستغلال بكل أنواعه مما يجدد لديهن الرغبة من جديد في محاولة العبور للخروج من دوامة العنف المستمر. ومن المؤكد أن العنف يستمر ولا يتوقف عند الضفة الأخرى من البحر، بل إن العنف القائم على النوع الاجتماعي يلاحق النساء المهاجرات طوال فترة عبورهن وحتى بعد إستقرارهن النهائي في البلد المضييف.

تبين نتائج البحث الميداني الذي أُنجزناه حول النساء المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء وكذلك الأوروبيات، أنه بالرغم من السياقات الإقليمية المتنوعة وأوضاعهن المختلفة، فإنه يمكن إستخلاص إتجاهات عامة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تعاني منه المهاجرات. كما أوضحت الدراسة مدى التأثير المباشر للأشكال العنف على صحتهن الجسدية والنفسية. ومكنت الدراسة من ضبط العوامل التي من شأنها أن تساهم في مضاعفة إحتمال تفاقم ظاهرة العنف، ومنها على وجه الخصوص الوضع غير النظامي لغالبية المهاجرات. وبالتالي مكنت الدراسة من التعرف على الوسائل المتاحة لدى المرأة المهاجرة لمواجهة أشكال العنف والتمييز المتنوعة التي تم رصدها في مختلف المواقع التي إهتمت بها الدراسة. وقد مكنتنا المقاربة المتقاطعة في بحث ظاهرة العنف من إستجلاء تشابك العلاقات غير المتكافئة من منظور الإنتماء الإثنى أو العرقي وكذلك من حيث الأوضاع العائلية أو حتى الميلول الجنسية والهوية الجندرية.

وإعتمدنا في هذا السياق على قصص حياة عدد من النساء بما مكنا من رسم خارطة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المسلط على المهاجرات. وهي تمثل ما يشابه الحلقة المفرغة التي تجعل المهاجرات في سعي متواصل للعبور سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وخلصت الدراسة إلى أن العبور يعتبر من بين الحلول التي تمكن النساء من الفرار من العنف والبحث عن الإستقرار بما يسمح لهن بالمضي قدماً في مسار حياتهن. وتعني خارطة العنف التي تقترحها الدراسة، منذ الوهلة الأولى، برص مظاهر العنف المسلط على النساء خلال مرحلة عبورهن نحو تونس حيث تكون هجرة بعضهن هرباً من البلد أو عائلة، أو من الأوضاع المرعيبة مثل ما هو في ليبيا. ويكون عبور البعض منهم بواسطة شبكة غير نظامية تتولى تجيدهن دون علمهن في شبكات الإتجار بالبشر، وفي حالات أخرى، يتم توريطهن في ظروف عمل الشاقة محفوفة بمظاهر العنف العنصري والإقصادي والمادي والمعنوي. كما أقرت الدراسة بعض النتائج التي أفضت إليها دراسات سابقة أثبتت في تونس. وجاء في هذه الدراسات، أن الإتجار بالبشر في تونس هو مُؤنث بامتياز من خلال حصر المرأة في أعمال مؤئنة تاريخياً ودونية يتم من خلالها إعادة إنتاج العنف بطريقة موازية لحالة الإستضعاف التي تكون عليها المرأة: العزلة، عدم المعرفة بالبلد واللغة والقوانين وغياب شبكة الدعم والمساندة التي تسمح بربط الصلة مع الجمعيات، إلخ.

وتتركز عملية الإستقرار في البلد في المقام الأول عبر عمليات الإتجار بالبشر أو الإستغلال المهني المحفوفة بالمخاطر، أو عن طريق مطالب اللجوء. كما تناولت الدراسة حالات أخرى، تهم من ذلك الطالبات أو الأوروبيات، حيث تأخذ دوامة العنف مسارات مغایرة تكون فيها الإعتداءات مبطنّة ببعض الشيء دون أن تختفي تماماً، خاصة فيما يتعلق بالعنف المؤسسي والتمييز العنصري. ونادرًا ما يكون مسار الإستقرار في تونس نهايتها، بل هو في الغالب خطوة أخرى في رحلة عبور النساء القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء في إتجاه أوروبا عبر "الحرقة" أو بهدف الحصول على "إقامة رسمية" بصفة لاجئ، على الرغم من صعوبة الحصول على ذلك.

كما تمكّنا من خلال الدراسة ملاحظة أن الإستقرار والإقامة مرتبطان ب مدى توفر الموارد الضرورية للبقاء خلال مرحلة العبور وهما في ذات الوقت من المصادر الهامة للعنف المسلط على النساء القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء في تونس: العنف الإقتصادي والجنساني والمادي الذي قد يصل إلى غاية التعرض للضرب المبرح للمرأة وتهديد سلامتها. من جهة أخرى، فإن النفاد إلى سوق الشغل النظامي كما هو الحصول على بطاقة إقامة بصفة لاجئ هي السبيل التي تمكّن النساء من الإستقرار في تونس والوصول إلى الخدمات الصحية والرعاية الإقتصادية، على الرغم من أن الموارد التي يوفرها العمل النظامي لا تغطي تكلفة العيش في تونس.

ومن المفارقات، أن أثبتت الدراسة أن هذه المسارات تحمل في طياتها أشكال من العنف بالنظر إلى طبيعتها وغياب الإطار القانوني الضامن لاستقبال طالبي اللجوء واللاجئين وحمايتهم. ويبز ذلك بصفة خاصة من خلال التجاوزات المسجلة في مراكز الهجرة المخصصة للمهاجرات إلى جانب مظاهر العنف عند السعي إلى الخدمات الإجتماعية أو الطبية أو عند مواجهة الشرطة. ويكون العنف حاضرا بقوة خلال الفترة التي يستغرقها مسار الاستقرار في تونس بسبب عدم معرفة المهاجرات بتفاصيل السياق. كما تجدها تتعرض إلى الإستغلال المفرط في إطار العمل غير النظامي ومخاطر الإنخراط في شبكات الإتجار بالبشر ولكن أيضا بسبب نقص الموارد لمواجهة مختلف أشكال العنف. ويكون للنساء المهاجرات إمكانية الحصول على جملة من الموارد من بينها الحماية التي يوفرها أفراد مجتمع المهاجرين ومساعدة الجمعيات والنقابات من ذلك النظم التي وضعها الإتحاد العام التونسي للشغل لحماية العمال المهاجرين ضد التجاوزات المرتبطة بعدم دفع الأجر أو وجود مظاهر عنف<sup>65</sup>، وهي حالة نادرة بالمنطقة.

ومع ذلك، فإن غالبية النساء اللائي شاركن في هذه الدراسة لا يمتلكن المعلومة بخصوص هذا الإجراء الذي قدمته إحدىطالبة مهاجرات خلال المجموعات البوئية. وتعتبر هذه الطريقة لإبلاغ المعلومات وتبادلها من الآليات المهمة التي تعتمدتها النساء المهاجرات حيث أنها تلعب دوراً وقائياً في سياق العنف الاقتصادي - الأجر وصادرة جوازات السفر وكذلك في سياق مخاطر العنف المادي والجنساني في مكان العمل عند إستبدال مواقع العمل وإستقبال الوافدات الجدد.

أما فيما يخص مظاهر العنف في الحياة اليومية، فقد قمنا بالتعاون مع النساء المهاجرات، بدراسة جانبي أساسيين في سياق خارطة العنف الذي تعانيه النساء في الحياة اليومية للمهاجرين في تونس. ويتمثل ذلك في العنف الصادر عن المؤسسات والمواطنين التونسيين. كما يمكن أن يصدر العنف عن أفراد من مجتمعات الهجرة ويكون في الغالب في علاقة بالعنف الزوجي. وعند تناول هذه الجوانب، في جزء منفصل من الدراسة، تبين أن المهاجرات القادمات من جنوب الصحراء مثل الأوروبيات يواجهن أشكال العنف المؤسساتي الصادر خاصة عن الشرطة والإدارة، وكذلك العنف الجنسي في الأماكن العامة وأماكن الترفيه إلى جانب العنف الزوجي.

وعلى الرغم من تشابه بعض أشكال العنف، إلا أنه لا يوجد تطابقاً بينهما فيما يخص معايشة هذه الظواهر في الحياة اليومية. وبالفعل فإن تشابك مظاهر العنف يبيّن أن أفراد مجتمع الهجرة القادمين من جنوب الصحراء يوجدون في حالة إستضعاف من شأنها التأثير على إمكانية نفادهم إلى هذه الموارد وكيفية الحصول عليها-الشرطة والمحامين والنقل الخاص والموارد المالية - وينضاف لذلك مؤشرات أخرى في علاقة بالميول الجنسي أو الهوية الجنسية أو لون البشرة الذي يكون له وقعاً في بروز السلوكيات العنصرية والصعوبات لإيجاد مقر للسكنى.

كما نشير إلى أن بعض أشكال العنف تساهم في إخضاع المرأة القادمة من جنوب الصحراء دون غيرها. ويهم ذلك بالخصوص العنف المؤسساتي والمعارضات في مجال الرعاية الصحية وفي تعامل الشرطة (من خلال الترحيل أو السجن)<sup>66</sup>. وتسجل أشكال العنف هذه أساساً في المراكز التعليمية أو بأماكن الإقامة، ويكون ذلك بصفة بارزة بالنسبة للمهاجرات القادمات من جنوب الصحراء اللاتي يعيشن مظاهر عنف شديدة في هذا المجال بسبب الصعوبات لإيجاد مقر إقامة مع ما يتربّع عن ذلك من إنعدام الاستقرار وإنعدام الأمن.

وبصرف النظر عن اللامساواة التي تُمارسها بعض الهياكل على أساس الأصل القومي أو لون البشرة، فإننا لاحظنا

<sup>65</sup> <https://www.terre-asile-tunisie.org/index.php/39-actualites/actualites-migrations-en-tunisie/718-l-ugtt-ouvre-ses-portes-aux-travailleurs-subsahariens-une-premiere-dans-le-monde-arabe>

<sup>66</sup> Freedman Jane, « Violences de genre et « crise » des réfugié·e·s en Europe », Mouvements, 2018/1 (n° 93), p. 60-65. DOI : 10.3917/mouv.093.0060. URL : <https://www.cairn.info/revue-mouvements-2018-1-page-60.htm>

انتشار العنف الجنسي في الفضاء العمومي - بما في ذلك في وسائل النقل العمومي- من خلال شهادات حول التحرش الجنسي ومحاولات الإغتصاب والاعتداءات الجنسية. هذه الممارسات أثرت على مدى حضور المرأة في الفضاءات العامة وجعلته محتملاً بما يعكس الشعور بانعدام الأمان.

وتعتمد النساء المهاجرات على آليات الحماية الذاتية التي ترتكز بالأساس على تجنب التواصل المباشر والتفاعل مع الأغراب، الخ. إلى جانب العنف المادي والعنف اللّفظي وطلب مرافقة الذكور لتجنب العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويبقى اللجوء إلى الشرطة شكلاً إستثنائياً. وقد تبين أن هذا الجانب تحكمه الإمكانيات باعتبار أن الحالة الوحيدة من بين المشاركات في الدراسة التي تسنى لها تسجيل شكوى والحصول على متابعة من قبل الشرطة لملفها، كانت تهم مهاجرة تعمل بإحدى السفارات وتقطن في منطقة سياحية.

وبينت الدراسة أن قوات الأمن تبقى إحدى المصادر المباشرة للعنف بسبب رفضها تسجيل الشكاوى، وعدم إتاحة الترجمة، وعدم تطبيق الحق في الدفاع عن النفس وإعتماد رواية خاصة للحقائق، والترحيل العقابي، والاعتقالات غير القانونية والتنميط العنصري، والتهديدات بالطرد، والابتزاز، والاتهامات الكاذبة، والقمع في المناطق الحدودية، الخ.

كما نلاحظ، من خلال روایات المهاجرات، إنتشار حالات العنف في مراكز الرعاية الطبية، وما يطبعها من ممارسة للعنف المادي والنفسي بالتوازي مع حالة الإستضعاف الحادة خاصة عند الولادة أو الأمراض الخطيرة.

وتتجدد النساء المهاجرات أنفسهن معارضات للمعاملة السيئة والعنصرية والعزلة في مراكز الرعاية الصحية وضحايا للسرقة والإبتزاز من قبل العاملين فيها. وينضاف إلى هذا، في بعض الحالات، عدم توفر إمكانية دفع مصاريف العلاج وما يتربّع عنه من رفض إسداء الرعاية الطبية، وهي وضعية تبرّز العنف الطبي بامتياز.

كما كانت أشكال العنف المرتبط بالسكن حاضرة بدرجة كبيرة ضمن الأوضاع التي تعيشها المهاجرات. وجاء في روایات المشاركات في الدراسة تركيز عما تعانيه المهاجرات من الممارسات العنصرية والإبتزاز وخيانة المؤمن والرقابة الشديدة لأصحاب البيت والأجوار. كما تمت الإشارة إلى العزلة والحالة الرديئة وغير الصحية لبعض الإقامات السكنية المتاحة لهم/هن - مع الرقابة المشددة على الخدمات الحيوية مثل الماء أو الكهرباء، إلخ.

وأبرزت الدراسة إنتشار العنف الزوجي في مجتمعات المهاجرين/ات وذلك على الرغم من صعوبة الحصول على قصص حول هذا الجانب، خاصة من قبل النساء اللاتي كن لا تزالن تعيشن هذا الوضع. وللحظنا من خلال الشهادات التي تم جمعها تطبيعاً مع بعض أشكال العنف من ذلك بالخصوص العنف اللّفظي الذي تمت الإشارة إليه، في روایات المهاجرات، على أساس أنه لا يعود أن يكون "التوجه بالكلمات" وذلك على الرغم من معاناة عديد النساء من هذا العنف الذي يتمثل في: الإهانات، والرقابة، والعزلة، والإذراء أو الغيرة الشديدة.

ويعتبر توادر تمثّلات العنف اللّفظي في إرتباط وثيق مع التوجّه نحو التطبيع مع سلوكيات الذكور. وللحظ في هذا الخصوص أن المهاجرات يبحثن عن الأعذار لهذه التصرفات نظراً لانتشار هذا الشكل من العنف من خلال الألفاظ أو إيماءات أو الحركات.

وقد تركّز الشهادات بالخصوص على شكلين من العنف النفسي والمعنوي نظراً لانتشارها على نطاق واسع وهي اللّطّلub بالعقل والإهمال وهي من أشكال العنف الأكثر تأثيراً في النساء لما يتربّع عنه من فقدان للثقة بالنفس، وإنعدام للشعور بالأمان عند إقامة علاقات جديدة. كما تناولت الدراسة بالبحث أشكال العنف المادي الذي يرافقه غالباً العنف النفسي واللّفظي والإقتصادي والجنسي.

أما بخصوص العنف الزوجي، فإننا نلاحظ حضور العلاقة السلطوية للرجال على النساء بسبب أهمية "التفويض التقليدي" الذي يفرض على المرأة "واجب الإحترام". وتلعب التقاليد والمعتقدات الدينية دوراً أساسياً في كبح

محاولة المهاجرات القادمات من الدول الإفريقية جنوب الصحراء كسر دائرة العنف والتحرّر وذلك بسبب الخطابات الداعية إلى واجب الحفاظ على العلاقة الزوجية وحماية الأطفال وإحترام الزوج.

وبالنظر إلى هذا السياق الثقافي، فإن النساء يلجأن إلى المحيطين بهن للخروج من دائرة العنف. وتأتي التقاليد لتعزز الحوار والتواافق دون مراعاة مصلحة المرأة أو أن تحرص على سلامتها. وجاء في الشهادات التي قمنا بجمعها أن مجتمع الهجرة يشكل مصدراً للمساعدة والحماية ولكنها يمثل أيضاً أحد العارقين التي تمنع خروج المرأة من دائرة العنف. وتجدر الإشارة إلى أن المرأة تكافد قيوداً أخرى بسبب وضعها غير النظامي الذي يمنعها من تقديم شكوى إلى جانب التبعية الاقتصادية والاجتماعية للزوج والخوف من فقدان حضانة الأطفال أو أن ينبعدها مجتمع الهجرة نتيجة قرارها قطع العلاقة الزوجية والإنسصال.

وفي مواجهة العنف الزوجي، تعتمد المهاجرات بالأساس على المقربين منها وعلى مجتمع الهجرة والكنيسة – وهو مكان للتلاقي بين المهاجرات القادمات من جنوب الصحراء. ونادراً ما تلجأ المهاجرات إلى الجمعيات نظراً لعدم إمامهن بالخدمات التي توفرها. كما جاء في الشهادات رفض هذه الجمعيات تأمين الخدمات لهن. ونشير إلى أن النساء الأوروبيات يفضلن عدم اللجوء إلى الجمعيات لشعورهن بأنه ليس من حقهن ذلك مع تفضيل الاعتماد على المتابعة النفسية من قبل طبيب من القطاع الخاص للخروج بسرعة من أزمة العنف الزوجي.

وبيّنت الدراسة أن المهاجرات يفضلن عند تعرضهن للعنف الزوجي تجنب الإشكالات عوضاً عن مواجهتها. كما أقرت غالبية أنهن يفضلن العزوبيّة وعدم الإرتباط حتى لا تواجهن المزيد من أشكال العنف التي تعيق مسيرتهن في رحلة الهجرة. ونشير إلى أن غالبية النساء المهاجرات ليست لهن معرفة بمضمون القانون 58-2017 لمناهضة العنف ضد المرأة. كما تعتقد البعض منها أن القانون التونسي لا ينص على العنف النفسي والععنفي إلى جانب عدم القدرة على استعماله بسبب وضعهن غير النظامي.

ولقد خلصنا إلى أن أشكال العنف التي يتم معايشتها يومياً من قبل مجتمع الهجرة القادمة من جنوب الصحراء متنوعة وتهم العنف الجنسي، ورهاب المثليين، والعنف المادي والإقتصادي. وتضمن الجانب الأخير من هذه الدراسة إنقاضاً شديداً لدور مجتمع الهجرة الذي يعمل على إعادة انتاج العنف في موقع العمل، من خلال تشجيع شبكات الاتجار بالبشر والإستغلال الإقتصادي. كما أنها تتحمل المسؤلية في عودة النساء إلى نقطة البداية من رحلة العبور حيث أن أفراداً من مجتمع الهجرة قد ساهم في خلق شبكات للاتجار بالبشر والإستغلال الجنسي ولوضع خطط، بالتعاون مع تونسيين، لتنظيم رحلات العبور غير النظامية. كما أنهم يستغلون عدم إطلاع النساء على السياق التونسي وحالته المستضعاف لدفعهن إلى العبور بحراً والمخاطرة بهن إلى جانب سرقة أموالهن وخداعهن بتنظيم رحلات عبور وهمية.

وتعرض الدراسة في الخاتمة إلى الهجرة غير النظامية أو "الدرقة". وأشارت المهاجرات إلى تعدد أشكال العنف في سياق غير قانوني يمنع إتخاذ أية تدابير لحماية المرأة من العنف الجنسي والإقتصادي والمادي والنفسي. وتصور الشهادات الحية للنساء المشاركات في الدراسة أشكالاً متعددة من العنف مع وجود إفلات كامل من العقاب لمقتفيه إلى جانب إعادة إنتاج العنف بكل دقة لأنظمة الإضطهاد الجنسي والعنصري. وعلى الرغم من ذلك فإن المهاجرات يحاولن عديد المرات رحلة العبور الجهنمية بما يجعلنا نعتقد أن حلقة العنف النسقي يجعل النساء يتمسكن بالعبور ومغادرة البلد بأي ثمن.

وليس من الغريب أن تعتبر المهاجرات أن العبور يمثل الطريق الوحيد التي يمكن اتباعها للخروج من دوامة إستمرارية العنف منذ بداية التخطيط لمغادرة بلد المنشأ إلى غاية الصعود إلى القوارب المتجهة إلى الضفة الأخرى من المتوسط.

إن إستمرارية العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الهجرة يتونس له تأثير هيكلـي. وهو يثير الرغبة الدورية

للعبور لدى النساء المهاجرات القادمات من جنوب الصحراء في رحلة الفرار من بلادهن على الرغم من أشكال العنف المختلفة التي يكابدنها في موقع متعدد أين تكاثر فيها أشكال العنف وتنوع.

وتعاني المهاجرات من أشكال عنف متنوعة خلال مرحلة الإستقرار في تونس لفترة غير محددة وكذلك من أشكال عنف جديدة: العنف العنصري والعنف الجندي في الفضاء العام، عنف الشرطة، والعنف في مواقع العمل وفي مراكز الخدمات الصحية وفي المؤسسات والعنف في العلاقات الزوجية وداخل مجتمع الهجرة. هذا الوضع يفرض عليهن الرغبة في العبور ثانية وما يرافق ذلك من عنف منهجهي عند نقاط المراقبة الحدودية فضلاً عن غياب حرية تنقل لمساكني القارة بأكملها وعدم إحترام القوانين وغياب وازع الضمير.

وتسعى المهاجرات إلى العبور والالتحاق ب "El Dorado"، حلم أوروبا حقوق الإنسان، التي هي أبعد ما يكون عن ذلك، في سعي منها للفرار من العنف مجدداً. وتواجه المهاجرات خلال الرحلة أشكالاً عديدة من العنف كما يتخللها الموت والعنف والخوف. وعلى الرغم من ذلك أو ربما بسبب ذلك، فإن المهاجرات يحاولن مجدداً العبور. وتحاول آخريات الإستقرار وتسوية وضعهن في البلد المضيف والإنتقال من دائرة العنف. كما تحاول أيضاً الخروج من دورة التعويضات التي يتوجب دفعها لتتمكن من مغادرة البلد المضيف وزيارة أهلهن والتواصل مع أولئك الذين ظلوا في بلد المنشأ نظراً للوضعية غير النظامية وغياب إمكانية لم الشمل للأسرة في هذا السياق.

وأخيراً، ومنذ بداية تنفيذ مشروع الهجرة، تدخل النساء في دوامة العنف المضاعف وحالة الإستضعاف التي ينتج عنها تأثيرات خطيرة ومؤلمة على الصحة الجسدية والنفسية للمهاجرات. وتعمل النساء في هذا السياق العنيف على خلق طوق نجاة بالإعتماد على مجتمع الهجرة. كما تلجأ إلى المؤسسات الدولية والمحلية والجمعيات. وتوضح هذه الدراسة حدود هذه الموارد التي تحتاج إلى إعتماد إستراتيجية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، لتشمل النساء المهاجرات في جميع جوانب الحياة: سوق العمل والهجرة والنفاد إلى الخدمات الصحية والعدالة والأمن والحق في السكن والمواطنة وحرية التنقل.

وختاماً، فقد أبرزت هذه الدراسة الاستكشافية من خلال سرد الشهادات إشكاليات بعض القطاعات في التعامل مع المهاجرات، تؤدي إلى عدم إلمام البعض منها بحقوقهن المكفولة بموجب القانون التونسي خاصة فيما يتعلق بالإجراءات في مختلف هذه القطاعات التي تطبق على كل امرأة تونسية أو مهاجرة على حد سواء وهو ما يتطلب المزيد من المجهودات لمناصرة ثقافة حقوق الإنسان بالمجتمع التونسي وخاصة منها حقوق المهاجرات والمهاجرين حيث أن هذه الدراسة الاستكشافية تفتح المجال إلى التفكير في:

- المزيد من التوعية للوقاية من العنف المسلط ضد المهاجرات في تونس
- تضافر جهود كل المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والقيام بدورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة النساء المهاجرات
- إعداد خطة اتصالية للتعریف بحقوق المرأة المهاجرة



Auclair, Isabelle, Le continuum des violences genrées dans les trajectoires migratoires des Colombiennes en situation de refuge en Équateur, thèse de l'Université du Laval, 2016.

ASF, POLICY BRIEF, La traite des êtres humains en Tunisie : la lutte contre l'impunité est primordiale pour prévenir le crime, Janvier 2020

ASF, Jamal Jaidi, « La traite des personnes en Tunisie. Lecture de dossiers judiciaires Etat des lieux réalisé dans 20 Tribunaux de première instance », Tunis.

ATSR, Migration et santé. Déterminants sociaux et santé des migrant.e.s, Projet de migration mixte des jeunes, moteurs de migration et besoins en services de santé sexuelle et reproductive, 2018

Ben Sedrine, Said, Défis à relever pour un accueil décent de la migration subsaharienne en Tunisie, Fondation Friedrich Ebert, 2018.

Bouju, Jacky et De Bruijn, Mirjam, « Violences structurelles et violences systémiques. La violence ordinaire des rapports sociaux en Afrique », Bulletin de l'APAD [En ligne], 27-28 | 2008, mis en ligne le 20 juin 2008, consulté le 24 novembre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/apad/3673> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/apad.3673>

Bustamante, Jorge A., Extreme Vulnerability of Migrants: The Cases of the United States and Mexico. Migraciones internacionales, 6(1), 2011, p. 97-118. Recuperado en 18 de enero de 2022, de [http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci\\_arttext&pid=S1665-89062011000100004&lng=es&tlang=en](http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1665-89062011000100004&lng=es&tlang=en).

Cassarini Camille, « L'immigration subsaharienne en Tunisie : de la reconnaissance d'un fait social à la création d'un enjeu gestionnaire », Migrations Société, 2020/1 (N° 179), p. 43-57. DOI : 10.3917/migra.179.0043. URL : <https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2020-1-page-43.htm>

Faret Laurent, « Migrations de la violence, violence en migration. Les vulnérabilités des populations centraméricaines en mobilité vers le Nord », Revue européenne des migrations internationales, 2020/1 (Vol. 36), p. 31-52. DOI : 10.4000/remi.14393. URL : <https://www.cairn.info/revue-europeenne-des-migrations-internationales-2020-1-page-31.htm>

Fekih, Naima, « La traite de jeunes femmes migrantes subsahariennes en tunisie: entre droits garantissant la dignité humaine et réalité tragique », Collectivus, Revista de Ciencias Sociales, 6(2), 141-157. P.150

FTDES, Pour une politique migratoire tunisienne inclusive et protectrice du droit, 2018.

FTDES, Migrant placed in the Wardia Centre : Detained then deported or “forcibly” returned, 2019

Freedman, Jane et Bahija Jamal, Violence à l'égard des femmes migrantes et réfugiées dans la région euro-méditerranéenne. Études de cas : France, Italie, Egypte & Maroc, Réseau Euro-Méditerranéen des droits de l'Homme, Copenhage, 2008.

Gaytan Cuesta, Andrea, Mujeres cruzando fronteras, la Feminización de las Migraciones y la Incorporación de la Teoría del Género a las Teorías Migratorias, 2010.

Galtung, Johan « Cultural violence », Journal of Peace Research, vol. 27, n°3, 1990, pp. 291 - 305

JaspardMaryse, et al., Les violences envers les femmes en France. Une enquête nationale. Paris, 2003, p. 11.

Jaouadi, Imen, Evaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie, OIM, 2016

Kallel, Slim et al. « La violence fondée sur le genre dans l'espace public », CREDIF, 2016, p.72-74

Khazaei Faten, « Les violences conjugales à la marge : le cas des femmes migrantes en Suisse », Cahiers du Genre, 2019/1 (n° 66), p. 71-90. DOI : 10.3917/cdge.066.0071.

URL : <https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-genre-2019-1-page-71.htm>

Kelly, Liz, The Continuum of Sexual Violence, Women, Violence and Social Control, 1987 pp 46-60 .

Khouaja, Ahmed, « Le Logement : Miroir et vecteur de discriminations à l'égard des femmes », Beity, 2020 p. 125.

Khouili, Ramy, Mapping des migrants et des acteurs clés sur le Grand Tunis. 2017

Quijano, Anibal, Race et colonialité du pouvoir, in Christine Verschuur et Christine Catarino, Genre, migrations et globalisation de la reproduction sociale, Genève, Cahiers Genre et Développement, n°9, Genève, Paris, L'Harmattan, 2013, pp. 67-73

« En finir avec le harcèlement de rue », Ballast, 2014/1 (N° 1), p. 52-63. DOI : 10.3917/ball.001.0052. URL : <https://www.cairn.info/revue-ballast1-2014-1-page-52.htm>

Menjibar, Cecilia, Educational Hopes, Documented Dreams: Guatemalan and Salvadoran Immigrants' Legality and Educational Prospects, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science V. 620:1 pp. 177-193

Msaki, Faten « From sub-Saharan African states to Tunisia: A quantitative study on the situation of migrants in Tunisia: general aspects, pathways and aspirations, FTDES, 2020.

Nasraoui, Mustapha « Les travailleurs migrants subsahariens en Tunisie face aux restrictions législatives sur l'emploi des étrangers », Revue européenne des migrations internationales, vol. 33 - n°4 | 2017, 159-178

Odasso, Laura, « Des mariages noirs : la violence conjugale et le contrôle de la migration en Belgique », Recherches familiales, 2019/1, p. 92

OIM Tunisie, « Etude exploratoire de la traite des personnes en Tunisie », 2013.

OIM, « Migration de retour : lien entre irrégularité et renforcement de la vulnérabilité des migrants ivoiriens en Tunisie, au Maroc et en Algérie », 2010.

Pouessel, Stéphanie, « Tunisie : la loi contre les discriminations raciales ne profite pas à ceux qui en ont besoin », Middle East Eye édition française, 2019.

Smain Laacher « Les violences faites aux femmes pendant leur voyage clandestin : Algérie, France, Espagne, Maroc », UNHCR, 2010.

Tasmina Akrimi, Entre sécurisation et racialisation : L'expérience subsaharienne en Tunisie, FTDES, 2020

Terre d'Asile, « Portraits de migrants : les composantes migratoires du paysage tunisien,” 2016, « Parcours de vie de femmes migrantes en Tunisie. Entre inégalités, discriminations et ambitions », Juin 2020. « Regard sur la traite transnationale des êtres humains en Tunisie », 2020.

Tomkiewicz, Stanislaw, L'Adolescence volée, Edition Calman Levy, Paris, 1999.

UNFPA, « Moteurs de migration et besoins en services de santé sexuelle et reproductive », 2017.

Yerochewski, Carole. « Présentation : travail et informalité : nouvelles figures de l'exploitation et des mobilisations au Nord et au Sud. » Sociologie et sociétés, volume 47, numéro 1, printemps 2015, p. 5-16. <https://doi.org/10.7202/1034416ar>





2022 © United Nations Population Fund